جامعة اليرموك

كليَّة الآداب

قسم اللُّغة العربيَّة

علل التفضيل في المستوى الصوتي للقراءات القرآنية السبع في كتب الاحتجاج

Reasons of Superlatives of The Phonological Levels of AlQur'an in The Sources of The Seven Recitations of Argumentation

إعداد الطالبة

أمل عبدالله محمَّد جرادات

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر مرعي بني بكر

2017

علل التفضيل في المستوى الصوتي للقراءات القرآنية السبع في كتب الاحتجاج

إعداد الطالبة

أمل عبدالله محمَّد جرادات

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر مرعي بني بكر

ماجستير لغة ونحو، جامعة اليرموك

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر.....رئيسًا ومشرفًا

الأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنة.....عضوًا

الأستاذ الدكتور موسى سامح ربابعة.....عضوًا

الأستاذ الدكتور صلاح أحمد السَّلمان.....عضوًا

الدكتور مصطفى طاهر الحيادرة.....عضوًا

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضعَ إلى أمّي التي تعبت لأجلي إلى أن وصلتُ إلى ما أرادت هي أن أكون...

إلى روح أبي –رحمه الله– الذي كَدَّ في هذه الحياة...

إلى زوجي رفيق دربي الذي طالما كان يشدُّ على يدي في مواجهة الحياة...

إلى أبنائي ونور عيني الذين تكلَّفوا غيابي عنهم، واحتملوا ببراءَتهم تقصيري معهم وهم ينتظرون وصولي إلى هنا...

إلى كُلِّ محبٍّ للعربيَّةِ غيورٍ عليها...

أمل جرادات

الشكر والتقدير

أتقدَّم بالشُّكرِ للأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر؛ إذ كان لي أبًا، ومعلِّمًا، تعلَّمت على يديه الكثير، وكان ملهمًا لي في كثيرٍ من الأمور، ولم يردَّني في أيِّ سؤالٍ أسألُه.

وأشكر أعضاء هيئة المناقشة الذين كلَّفوا أنفسَهم أن يكونوا في هذا المكانِ؛ لمناقشةِ أُطروحتي المتواضعةِ هذه؛ فهم نعم الأساتذة، والعلماء، وهم:

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر، مشرفاً ورئيساً، الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، الأستاذ الدكتور موسى ربابعة، الأستاذ الدكتور صلاح السَّلمان، الدكتور مصطفى الحيادرة.

ولي شكرٌ لمن بذلَ وقته؛ حبًا للغةِ، ودفاعًا عنها، من القدماءِ والمحدثين، فقد أورثونا الكثيرَ، فاستحقّوا الشُّكر.

أمل جرادات

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

فهرس المحتويات ..... هـ

الملخّص..... ز

المقدِّمة..... 1

التمهيد 4

الفصل الأول: في التشكيلِ الصَّوتيِّ 9

المقاطع الصَّوتيَّة 13

التفضيل في المستوى الصَّوتيّ الصَّرفيّ 15

تفضيل بعض الصَّوامت على غيرها 15

تفضيل بعض الصوائت على بعضها الآخر 35

الفصل الثاني: في قضايا الهمز..... 62

همز غير المهموز 64

اجتماع الهمزتين..... 88

اجتماع همزة الاستفهام مع الهمزة الأصلية في الكلمة 93

تسهيل الهمز 95

حذف الهمزة بدون تعويض 102

حذف الهمزة بتعويض 105

الفصل الثالث: في قضايا الإبدال..... 109

الإبدال التركيبي: (المماثلة، والمخالفة)..... 109

المماثلة (assimilaition)..... 109

المماثلة بين الصَّوامت 114
المماثلة بين الصّوائت 135
المماثلة بين الصَّوامت والحركات 141
المماثلة تحت تأثير الياء 141
المماثلة تحت تأثير الواو 145
الإمالة 148
أنواع الإمالة: 150
الاختلاف في إمالة الألف التي تليها الرّاء 153
إمالة الألف وتفخيمها 154
إمالة (الهدى، رأى، رمى) 159
إمالة (في طغيانهم، وفي آذانهم) 160
المخالفة(Dissmilation) 162
المخالفة بين الصَّوامت 163
المخالفة بين الحركات 167
الإبدال التاريخي (التغيُّر الصَّوتيّ) 172
الفصل الرابع: العلاقة بين الحركات وأشباه الحركات (قضايا الإعلال) 178
مجاورة الحركة لشبه الحركة 180
مجاورة شبه الحركة للحركة 184
الخاتمة 188
فهرس الآيات القرآنية الكريمة 189
المراجع والمصادر 204
Summary 223

الملخّص

جرادات، أمل، علل التفضيل في المستوى الصَّوتيِّ في القراءات القرآنيَّة السَّبع في كتب الاحتجاج، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2017م، بإشراف الدُّكتور: عبد القادر مرعي بني بكر.

تتناول هذه الدِّراسة جوانب التفضيل في المستوى الصوتي في كتب الاحتجاج، في القراءات القرآنية السبع في كتب الاحتجاج، وتبين علل تفضيل قراءة على أخرى عند أصحاب الاحتجاج. وتهدف الدراسة إلى عرض جوانب تفضيل قراءة على أخرى عند أصحاب الاحتجاج، وعرض أدلة كلٍّ منهم، والمقارنة، والترجيح بينها.

ولمّا كانت القراءات القرآنية السبع كلها متواترة صحيحة؛ فإنَّ التفضيل بينها جاء من جوانبَ مختلفةٍ، مع عدم الإخلال بأيٍّ منها، أو الهجوم عليها، واتهامها بالنقص، أو الشك في مناسبتها للنظام اللغوي. ويسعى البحثُ إلى الوصولِ إلى توجيهٍ يندرج تحت النظام الصوتي للكلمات، وقد اختصَّت الدِّراسة بعرضِ الجوانبِ الصَّوتيَّةِ، وذكْر علة التفضيل فيها، والمقارنة بينها؛ للوصول إلى صلةٍ وثيقةٍ بين المعنى والنِّظام الصَّوتي للكلمة، من خلال التحليل الصوتي للكلمة، وتوضيح خصائصها.

الرُّموز الصَّوتيَّة المستعملة

ء	>	ق	q	الكسرة	i		
ب	b	ك	k	الكسرة الطويلة	ii		
ت	t	ل	l	الفتحة القصيرة المرقَّقة	ɑ		
ث	t̲	م	m	الفتحة الطويلة المرقَّقة	ɑɑ		
ج	ǧ	ن	n	الفتحة المفخَّمة	a		
ح	ḥ	هـ	h	الضَّمَّة القصيرة	u		
خ	h̲	و	w	الضمة الطويلة	uu		
د	d	ي	y	الكسرة الممالة	ė		
ذ	d̲						
ر	r						
ز	z						
س	s						
ش	š						
ص	ṣ						
ض	ḍ						
ط	ṭ						
ظ	ẓ						
ع	<						
غ	ġ						
ف	f						
إشمام الصاد زاياً	ž						

المقدِّمة

يعد علم القراءات من العلوم التي اهتم بها علماء اللغة؛ وذلك للاختلاف الظاهر بين قراءة وأخرى، والناظر في هذا قد يلحظ الاختلاف في اللفظ المؤدِّي إلى الاختلاف في المعنى؛ فتكون الكلمة بذلك محتملة غير معنى، والمعاني النّاتجة كلها متكاملة غير متفاضلة.

وقد اختلفت معايير القراءات القرآنية؛ مما أدى إلى اختيار القارئ قراءة وتفضيلها على أخرى، ففي كتب الاحتجاج ألف ابن خالويه (ت370)هـ كتابه الحجة في القراءات السبع، وألَّف أبو علي الفارسي (ت377هـ) كتابه: الحجة في علل القراءات السبع، وكذلك ابن زنجلة (ت403)هـ الذي عنون كتابه بحجة القراءات، وألف مكي بن أبي طالب القيسي (ت437)هـ كتابه الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها.

ولمّا كان علم القراءات علمًا بالغ الأهميَّة، فقد كان من الأحرى دراسة القراءات القرآنيَّة من النّاحية الصَّوتيَّة وبيان علل تفضيل القارئ قراءةً على أخرى؛ لما لهذا الموضوع من أثرٍ كبيرٍ في القراءات القرآنيَّة والدِّراسات اللُّغويَّة الحديثة.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع:

1. حمدان، أكرم علي، كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، لندن- بريطانيا، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2006
2. الطبري، أبو معشر، كتاب الحجج في توجيه القراءات، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار-عمان، الطبعة الأولى، 2010
3. الفاسي النحوي، الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، جدة، الطبعة الأولى، 1993

4. عبد البديع النَّيربانيّ، الجوانب الصَّوتيّة في كتاب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدِّراسات القرآنيَّة، دمشق، الطَّبعة الأولى، 2006

وارتأيت دراسة القراءات القرآنية السبَّع من الناحية الصوتية والعلل التي بينها القراء في أثناء تفضيلهم القراءات على بعضها البعض في كتب الاحتجاج؛ وذلك للمادة العلميَّة القيِّمة المتوفرة فيها. ولذلك قررت أن تكون القراءات القرآنية في هذا الكتاب هي موضوع رسالتي للدكتوراه.

واخترتُ هذه الدِّراسةَ، وكلّي أملٌ في أن أوفّيها حقَّها، وأنهلَ –ولو القليلَ– من نبعِها، وكان مصدرُ الدِّراسة الذي اعتمدتُه في جمعِ الظَّواهر الصَّوتيَّةِ هو كتاب الحجة في علل القراءات السَّبعِ لأبي علي الفارسي؛ لما احتواه هذا الكتاب من ظواهرَ صوتيَّةٍ عديدةٍ أسهمتْ في إظهارِ أطروحتي على هذه الصّورةِ، إلّا أنَّني لمّا بدأتُ البحث في كتاب الحجة للفارسي بحثتُ في الجزأَيْنِ الأوَّلَينِ بتحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، وعبد الحليم النَّجّار، ولم يصدرْ منها سوى هذينِ الجزأيَنِ، فاستكملْتُ الدِّراسةَ من تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، وكنت أشير في التوثيق إلى التحقيق الذي أخذتُ منه الظاهرةَ الصَّوتيَّةَ، ثم استكملتُ البحث في علل التفضيل من كتب الاحتجاج التي أشرت إليها في المقدمة.

واستخرجتُ الظَّواهرَ الصَّوتيَّةَ التي فوضِلَ بينها من كتاب الحجة للفارسي، إذ كان هو المنطلَق، ثمَّ نظرتُ في كتب الاحتجاج الأخرى، وذكر علَّة التفضيلِ في كُلٍّ منها؛ رغم أنَّ أكثر التفضيل وُجِدَ في الحجة للفارسي، والكشف لمكّي، وورد في الباقي قليلًا، وعرضت المفاضلة بينها، ورجَّحتُ وجهًا للمفاضلةِ على الآخرِ.

وقسَّمتُ الظَّواهرَ الصَّوتيَّةَ المُفاضَلَ بينها إلى فصولٍ، وعرضتُها بالآتي:

الفصل الأول: وجاء فيه التشكيلُ الصَّوتي، وهو مقسَّمٌ إلى قسمينِ: الصَّوامت، والصَّوائت، وفي **الفصل الثّاني:** عرضتُ قضايا الهمزِ، وما فوضِلَ فيها، وجاءَ **الفصلُ الثّالثُ،** وقد عرضت فيه الإبدالَ التركيبيَّ والتاريخيَّ، ثمَّ **الفصل الرّابع:** وقد عرضتُ فيه قضايا الإعلال. ثمَّ خلصتُ إلى الخاتمة، والنّتائج.

وأنا أضع بين أيديكم مادَّةً من علمِ القراءاتِ من أهمِّ العلوم التي يدرسها الدّارسُ في الدِّراساتِ اللغوية، وقد جاءتْ هذه الدِّراسةُ مُستوحاةً من أساتذتي العلماء الذين طالما اهتمّوا بهذه الدِّراسات، ووجَّهوا طلّابهم إليها؛ حبًّا في هذا العلم، واستزادةً من هذا النَّبع الذي لا ينضب.

التمهيد

نبذة عن أصحاب الاحتجاج

ابن خالويه

الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله: لغويّ، من كبار النحاة. أصله من همذان، زار اليمن وأقام بذمار مدة، وانتقل إلى الشام فاستوطن حلب. وعظمت بها شهرته، فأحله بنو حمدان منزلة رفيعة، وكانت له مع المتنبي مجالس ومباحث عند سيف الدولة، وعهد إليه سيف الدولة بتأديب أولاده، وتوفي في حلب سنة (370هـ)، ومن كتبه: شرح مقصورة ابن دريد، ومختصر في شواذ القرآن، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز، وليس في كلام العرب، والشجر، ويقال إنه لأبي زيد، والآل، والاشتقاق، والجمل في النحو، والمقصور والممدود، والبديع، وكتابه الحجة[1].

أبو علي الفارسيّ

الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في فسا (من أعمال فارس) سنة (288هـ)، وتوفّي سنة (377هـ)، وله عدّة كتب منها:

1. الكشف
2. والإيضاح
3. وتعاليق سيبويه
4. والحجة في علل القراءات
5. والتذكرة
6. وتعاليق سيبويه

[1] الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م، الجزء الثاني، ص231.

7. وجواهر النحو، وغيرها[1].

ابن زنجلة

عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة: عالم بالقراءات كان قاضيًا مالكيا، قرأ عَلي أحمد بن فارس كتابه (الصاحبي) سنة 382هـ في المحمدية (بالريّ)، وصنف كتبا منها حجة القراءات، حققه الأستاذ سعيد الأفغاني، وشرف القرّاء في الوقف والابتداء، وهو جزآن في خزانة عاكف العاني ببغداد، وتوفي سنة (403هـ)[2].

مكّي القيسيّ

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش (وحمّوش هي تصغير محمد عند المغاربة) بن محمد بن مختار القيسي القيرواني (لمكان مولده) القرطبي (عاش شطر عمره فيها) المالكي، ولد في مدينة القيروان سنة 355 هـ، توفي مكي في شهر المحرم من سنة 437 هـ، ودفن بمقبرة الربض، وكان عمره ثمانون سنة، وشهد جنازته جميع الناس بقرطبة.

[1] الزَّركليّ، خير الدّين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م، الجزء الثّاني، ص179–180

[2] الزركلي، الأعلام، الجزء الثالث، ص325

أبرز مؤلّفاته:

1. مشكل إعراب القرآن
2. الإبانة عن معاني القراءات
3. الهداية إلى بلوغ النِّهاية
4. الكشف عن وجوه القراءات[1]

القراءات والاحتجاج

الاحتجاج لغة: لفظٌ مأخوذٌ من مادَّةِ (ح ج ج)، والحُجَّة: البُرْهان؛ وَقِيلَ: الحُجَّة مَا دُوفِعَ بِهِ الْخَصْمُ؛ وَقَالَ الأَزهري: الحُجَّة الْوَجْهُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الظَّفَرُ عِنْدَ الْخُصُومَةِ. وَهُوَ رَجُلٌ مِحْجاجٌ أَي جَدِلٌ. والتَّحاجُّ: التَّخاصُم؛ وَجَمْعُ الحُجَّةِ: حُجَجٌ وحِجاجٌ. وحاجَّه مُحاجَّةً وحِجاجاً: نَازَعَهُ الحُجَّةَ. وحَجَّه يَحُجُّه حَجّاً: غَلَبَهُ عَلَى حُجَّتِه. وَفِي الْحَدِيثِ: فحَجَّ آدمُ مُوسَى أَي: غَلَبَه بالحُجَّة. واحْتَجَّ بالشيءِ: اتَّخَذَهُ حُجَّة؛ قَالَ الأَزهري: إِنما سُمِّيَتْ حُجَّة لأَنها تُحَجُّ أَي تقتصد لأَن الْقَصْدَ لَهَا وإِليها؛ وَكَذَلِكَ مَحَجَّة الطَّرِيقِ هِيَ المَقْصِدُ والمَسْلَكُ[2].

وعلم الاحتجاج علم يبحث فيه عن ماهية القراءات ببيان عللها وتوجيهها من حيث اللغة والإعراب. وقد يطلق عليه "علم علل القراءات"، وهو علم يتعلق بدراية القراءات؛ ويعني ذلك أنه لماذا اختار القارئُ قراءةً معينةً من بينِ القراءاتِ الكثيرةِ التي صحَّت لديه وكان يتقنها،فقد يكون هذا الوجهُ في الاختيارِ تعليلًا نحويًّا أو لغويًّا، وقد يكون معنويًّا أو نقليًّا، يراعي القارئ فيه

[1] الذّهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النُّبلاء، مؤسسة الرسالة، 2001م، الجزء السّابع عشر، ص591.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1994م، الجزء الثاني، ص228.

أخبارًا وأحاديث استأنس بها في اختياره[1]. وقد عرِّفَ بأنَّه توجيهُ القراءةِ وتعليلُها بإعرابها وبيان سندها من اللغة، وما قد يترتَّبُ على ذلك من اختلاف المعنى والتوفيق بين القراءات والترجيح بينها والموافقة لشروط القراءة الصحيحة أو مخالفتها، لتوثيق النَّصِّ القرآنيِّ وإحاطته بسياجٍ علميٍّ لغويٍّ إلى جانبِ سياجِ الرِّوايةِ والسَّندِ[2].

ولقد كان الترجيحُ بين القراءاتِ نابعًا عن أسبابٍ جعلت أصحاب الاحتجاج يفضِّلون قراءةً على أخرى، وهذه الأسباب هي:

1. اجتماع الأكثر على قراءةِ القارئِ؛ قال ابنُ مجاهدٍ: "وعَلى قِرَاءَة نَافِع اجْتمع النَّاس بِالْمَدِينَةِ الْعَامَّة مِنْهُم والخاصة"[3]. وجعل إحدى القراءات المتواترة مرجوحةً؛ لتفرُّد أحدِ الرُّواةِ بها مقابلَ الجمهورِ؛ فلمّا انفردّ راوٍ بقراءةٍ، فقد رُجِّحتْ عليها قراءةُ الجمهورِ، وكأنَّ قراءةَ القارئِ المنفردةِ عن الآخرينَ رأيٌ له، واجتهادٌ منه، يضعفُ أمام الآخرين[4]. ومن ذلك ما روي عن الإمام نافع من طلب السماع والتلقي من أكثر الشيوخ، حتى سمع من سبعين من التابعين؛ لكنه لم يقرئ بكل ما سمعه من شيوخه؛ بل قال: "فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة في هذه الحروف، وكذلك غيره[5].
2. الترجيح بسبب اختلاف المعاني، وتعدُّدها؛ فيُنظر إلى اختلاف المعاني باختلاف الألفاظ، وتُعطي قراءةٌ معنىً آخرَ غيرَ الذي تعطيه القراءةُ الأخرى؛ فتتسع المعاني باتِّساع القراءات،

---

[1] السّندي، أبو طاهر عبد القيّوم، صفحات في علوم القراءات، ص286.

[2] رفيدة، إبراهيم عبدالله، النحو وكتب النفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثالثة، 1990م، ص493.

[3] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2010م، ص62

[4] أبو مغلي، عماد عادل، أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة، جامعة الإسراء، عمّان–الأردنّ، 2012م، بحث منشور، ص326.

[5] السّندي، أبو طاهر عبد القيّوم، صفحات في علوم القراءات، ص289.

وعلى هذا يكون التفضيل واضحًا عند الأصحاب الاحتجاج. وهذا كلُّه من غيرِ نقضِ قراءةٍ، أو بعدٍ في المعنى من قراءةٍ إلى أخرى؛ يقول ابنُ عاشور (1393هـ): "على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادًا لله تعالى ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من جراء ذلك المعاني ، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئا عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب ، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني ، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن، ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى؛ ولم يكن حمل إحدى القراءتين على الأخرى متعينًا ولا مرجحًا"[1].

3. ما كان بسبب الاختيار حسبما يتفرد به أحدُهم أو حسب المشهور من القراءات في بلدهم، ومن ذلك ما سمّوه بالاختيار[2].

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997م، الجزء الأول، ص55.

[2] السّندي، أبو طاهر عبد القيّوم، صفحات في علوم القرآن، ص289.

الفصل الأول
في التشكيلِ الصَّوتيِّ

يتَّضح من الدِّراسات اللغوية القديمة أنَّ العلماء القدماء قد درسوا الجوانب الصوتية للكلمة، والتغيُّرات التي تطرأ عليها؛ من الإدغام، والإبدال والإعلال، وغير ذلك من القضايا الصَّوتيَّة المتَّضحة في كتبهم. وأكبر دليلٍ على ذلك ذكرهم مخارج الحروف، وصفاتها، وتقريب الحرف من الآخر لصفة منه؛ فمن ذلك كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي(170هـ)، وباب الإدغام عند سيبويه (180هـ) هو أكبر مثال على التطوُّرات الصَّوتيَّة؛ مبيِّنًا إيّاها في الجزء الرّابع من كتابه، والمبرِّد (285هـ)في المقتضب.

وابن جني (392هـ) لم يقلَّ عن سيبويهِ أهميَّةً في الدَّرس الصَّوتيِّ القديم؛ من حيثُ تعريفُ الصَّوت، والتَّغيُّرات الصَّوتيَّة؛ وهو أول من أفرد المباحث الصوتية بمؤلف مستقل، ونظر إليها على أنها علم قائم بذاته في كتابه سرّ صناعة الإعراب الذي بسط فيه الكلام على أصوات العربية: مخارجها، وصفاتها، وأحوالها، وما يعرض لها من تغيير يؤدى إلى الإعلال، أو الإبدال، أو الإدغام، أو النقل، أو الحذف، والفرق بين الحرف، والحركة، والحروف الفروع المستحسنة، والمستقبحة، ومزج الحروف وتنافرها وما إلى ذلك، وكتاب الخصائص الذي احتوى مادَّةً صوتيَّةً غنيَّةً[1].

[1] انظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006م، ص93، 108، 133، 139، 145، 152، وانظر: سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1993م، الجزء الثاني، ص41.

ونجد دراسة الأصوات واضحة عند ابن سينا (428هـ) في كتابه "أسباب حدوث الحروف" الذي بدأ فيه بتعريف الصَّوت تعريفًا عامًّا؛ قال: "أظنُّ أنَّ الصَّوت سببه القريب تموُّج الهواء دفعةً ويقوة من أيِّ سببٍ كان"[1]، وجعل رسالته في ستَّة فصول:

- في سبب حدوث الصَّوت
- في سبب حدوث الحرف
- في تشريح الحنجرة واللِّسان
- في الأسباب الجزئيَّة لحرف من حروف العرب

في الحروف الشَّبيهة بهذه الحروف

- في أنَّ هذه الحروف قد تسمع من حركات غير نطقيَّة

ويذكر عبد الصَّبور شاهين أنَّ دراسة القدماء الأصوات كانت منفصلةً عن دراسة الصَّرف، يقول: "وإذا كان الأقدمونَ لم يعرفوا تشابك العلاقة بين الأصوات والنَّحو والصَّرف فلقد كانوا معذورين، وهم –مع ذلك– بذلوا غاية إخلاصهم في تقعيد أحوال الكلمة والتَّركيب العربيِّ، وورثونا علومًا ذات كيانٍ مترابطٍ من وجهة نظرهم، فلهم منّا غاية التَّقدير والتَّبجيل. ومع ذلك فإنَّ منهم من اهتمَّ بدراسة الأصوات. وفي مقدِّمتهم سيبويه، والفارسيّ، وابن جني، ولكنَّهم درسوا هذا العلم منفصلًا عن دراسة النِّظام الصَّرفيِّ، فنشأ عندهم فيه ما يتنافى مع معطيات علم الأصوات[2].

[1] ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمَّد حسّان الطَّيّان، ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق، ص56.

[2] شاهين، عبد الصَّبور، المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة، مؤسَّسة الرِّسالة–بيروت، 1980م، ص9–10.

ونجد تعريف الصَّوت عند ابن جني؛ إذ يقول: "اعلم أن الصَّوت عَرَضٌ يخرج مع النَّفَسِ مستطيلًا متصلًا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمَى المقطع أينما عرض له حرفًا".[1]

ويعرِّف إبراهيم أنيس الصوت الإنساني بقوله: "هو ككل الأصوات ينشأ من ذبذبات مصدرها عند الإنسان الحنجرة، فعند اندفاع النفس من الرئتين يمر بالحنجرة فيحدث تلك الاهتزازات التي بعد صدورها من الفم أو الأنف، تنتقل خلال الهواء الخارجي على شكل موجات حتى تصل إلى الأذن".[2]

ويعرِّف كمال بشر الصوت اللغوي بأنَّه: "أثرٌ سمعيٌّ يصدر طواعيةً واختيارًا عن تلك الأعضاء المسمّاة تجاوزًا أعضاء النطق"[3].

وتنقسم الأصوات التي تتكون منها الكلمة إلى نوعين:

1. نوع الصوامت
2. نوع الحركات"[4]

وقد ذكر رمضان عبد التوّاب أنَّ الأصوات الكلاميَّة تنقسم عمومًا إلى قسمين كبيرين هما: الأصوات الصامتة (consonants)، والصَّوائت، أو أصوات العلَّة (vowels)، والأصوات المتحرِّكة في العربيَّة، ما سمّاه نحاة العرب بالحركات، وهي الفتحة والضمة والكسرة، وكذلك حروف المدِّ واللّين.[5]

---

[1] ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق:حسن هنداوي، دار القلم–دمشق، الطبعة الثانية، 1993، ص6.

[2] أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، ص77.

[3] بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب–القاهرة، 2000م، ص119.

[4] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص26.

[5] انظر: عبد التوّاب، رمضان، المدخل إلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللُّغوي،مكتبة الخانجي–القاهرة، الطّبعة الثّالثة، 1997م، ص42.

ويختلف مفهوم الصّامت عند اللغويّين عن معنى السّاكن؛ فالسّاكن ما ليس بمتحرِّك، باختلاف الصّامت الذي يطلق على الحروف؛ يقول عبد الصَّبور شاهين: "ووصف الصَّوت بأنَّه صامت يعني أنَّ طبيعته صامتة، وهو ما يسمَّى بالفرنسيَّة: consonne، بخلاف وصفه بأنَّه حركة، وهي في الفرنسيَّة: voyelle".[1] وقد ذكر ابن جني ذلك؛ قال: "لأنَّ السّاكن لايمكن الابتداء به، فتقول: اِك. اِق. اِج".[2]

وقد ظهر مفهوم الصَّوامت والصَّوائت واضحًا عند القدماء، وأكبر مثالٍ على ذلك ابن جني وتفريقه بين الحركات والحروف؛ فقال: "اعلم أنَّ الحركات أبعاض حروف المدِّ واللّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضَّمَّة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضَّمَّة بعض الواو. وقد كان متقدِّمو النَّحويّين يسمّون الفتحة الألف الصَّغيرة، والكسرة الياء الصَّغيرة، والضَّمَّة الواو الصَّغيرة وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة".[3]

ونحن نرى كلام ابن جني الدَّقيق الموافق لأقوال العلماء المحدَثين من أنَّ الحركات أبعاض حروف المدِّ؛ فهي حركات قصيرة، وحروف المدِّ حركات طويلة.

ويرى إبراهيم أنيس أنَّ القدماء لم يعطوا الأهميَّة للحركات بقوله: "فالكتابة التي ليست إلاّ وسيلةً ناقصةً للتَّعبير عن الأصوات اللغويَّة، صرفت القدماء عن أهميَّة أصوات اللين، فلم يرمز لها برموز في صلب الكلمات"[4].

---

[1] شاهين، عبد الصَّبور، المنهج الصَّوتيّ، ص26.

[2] ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ص7.

[3] السّابق، ص17.

[4] أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص39.

المقاطع الصَّوتيَّة

أوّل من عرَّف المقطعَ الصَّوتيَّ الفارابي (335هـ) في كتابه الموسيقى الكبير تحت باب: (أجزاء الحروف ونظائرها في الإيقاع؛ قال: "وكل حرف غير مصوّت أُتبع بمصوّتٍ قصيرٍ قُرِنَ به، فإنَّه يسمّى "المقطع القصير"، والعرب يسمّونه "الحرف المتحرِّك"، قبل أنَّهم يسمّون المصوّتاتِ القصيرةَ حركاتٍ. وكل حرف لم يُتبع بمصوّت أصلًا، وهو يمكن أن يُقْرَنَ به، فإنَّهم يسمّونه "الحرفَ السّاكنَ". وكل حرف غير مصوّت قُرِنَ به مصوّتٌ طويلٌ، فإنّا نسمّيه "المقطعَ الطَّويلَ"[1].

ويُعَرَّفُ المقطعُ الصَّوتيُّ على أنَّه: "مزيج من صامت وحركة، يتَّفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التَّنفُّسيِّ"[2]، وقد عرَّفه غانم قدوري الحمد بأنَّه: "مجموعة أصواتٍ تُنْتَجُ بضغطةٍ صدريَّةٍ واحدةٍ، تبدأ بصوتٍ جامدٍ يتبعه صوتٌ ذائب (قصيرٌ أو طويلٌ)، وقد يأتي متبوعًا بصوتٍ جامدٍ أو اثنين، ويكون الصَّوت الذائب فيه قمَّة الإسماع بالنِّسبة إلى الأصوات الأخرى التي يتألَّف منها المقطع"[3].

ودراسة نظام المقاطع في أيَّة لغةٍ من اللغات، ممّا يعين على معرفة الصِّيغ الجائزة فيها، كما يعين على معرفة موسيقى الشِّعر وموازينه[4]، وللمقطعِ الصَّوتيِّ في العربيَّة سمات تميِّزه، وهي:

---

[1] الفارابي، أبو نصر، الموسيقى الكبير، تحقيق: غطّاس عبد الملك خشبة، ومحمود أحمد الحنفي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص1075.

[2] شاهين، عبد الصَّبور، المنهج الصَّوتيُّ للبنية العربيَّة، ص38.

[3] الحمد، غانم قدوري، الدخل إلى علم أصوات العربيَّة، دار عمّار، عمّان–الأردنّ، الطَّبعة الثّانية، 2015، ص193–194.

[4] عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1997م، ص102

- عدم البَدء بصامتين
- عدم الانتهاء بصامتين إلّا في سياقات معيَّنة، أي عند الوقف أو إهمال الإعراب([1])
- تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة
- كراهية توالي أكثر من ثلاثة مقاطع قصيرة
- كراهية توالي المقاطع الطويلة المفتوحة
- الميل إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في غير الشعر([2])

وتُقسم المقاطع الصَّوتيَّة في العربيَّة إلى الأقسام الآتي:

- المقطع القصير: ويتكون من صامت وحركة قصيرة، ويرمز إليه بالرموز العربية (ص ح)
- المقطع المتوسط: وهو ذو نمطين: الأول: (ص ح ص)، والثّاني: (ص ح ح)
- المقطع الطّويل: وهو ذو ثلاثة أنماط: (ص ح ص ص)، و(ص ح ح ص ص)، و(ص ح ح ص)، والمقطع الأخير مشروط وقوعه بواحدٍ من اثنين: أن يكون الصّوتُ الصّامتُ الأخير مدغمًا في مثله، أو في حال الوقف[3]

[1] بشر، كمال، علم الأصوات، ص509

[2] الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب، إربد–الأردن، الطبعة الأولى، 2004م، ص103

[3] بشر ،كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000م، ص510–511

التفضيل في المستوى الصَّوتيّ الصَّرفيّ

تفضيل بعض الصَّوامت على غيرها

فُضِّلَت بعض القراءات القرآنيَّة على بعضها الآخر في قراءةٍ فيها صامتٌ مختلفٌ عن صامتٍ في قراءة أخرى في كتب الاحتجاج، وقد يكون هذا التفضيل نابعًا من بنية المقطع، أو من خواصَّ لهجيَّةٍ، أو تغيُّراتٍ صوتيَّة متعدِّدة الأسباب طرأت على الكلمة، وفيما يلي بعض النماذج على هذه التغيُّرات:

صيغتا: (فَعَّلَ، وَأَفْعَلَ)

قال أبو عليّ: "واختلفوا في زيادة الألف ونُقصانها من قوله تعالى: (ووصّى بها)[1]. فقرأ نافع وابن عامر: (وأوصى بها) على أفعل، وقرأ الباقون: (ووصّى) بغير ألف على فعَّل"[2]. والتشديد عند ابن خالويه يفيد تكرير الفعل ومداومته[3]؛ لكنَّه يرى كلّا من التضعيف والهمز في معنى واحد؛ يقول: "على أنَّ أفعلَ وفعَّلَ يأتيان في الكلام بمعنىً واحدٍ، كقولك: أكرمت وكرَّمت. ويأتيان والمعنى مختلف، كقولك: أفرطت: تقدَّمت وتجاوزت الحدّ. وفرَّطْت: قصَّرْت. وتأتي "فعَّلت" بما لا يأتي له "أفعلت" كقولك: "كلَّمت زيدًا"، ولا يقال: "أكلمت" وأجلست زيدًا. ولا يقال: "جلَّست"[4]، وهذا ما يراه النَّحّاس في إعراب القرآن من أنَّ وصّى: "فيه معنى التَّكثير وإذا كان

---

[1] البقرة، 132.

[2] الفارسيّ، أبو عليّ، الحجّة، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الحليم النَّجّار، الجزء الثَّاني، ص176.
وانظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص171، وانظر: العكبريّ، التِّبيان، الجزء الأوَّل، ص99، وذكر أنَّهما بمعنىً واحدٍ، وانظر: الفرّاء، معاني القرآن، الجزء الأوَّل، ص80؛ قال: "وكلاهما صواب كثير في الكلام"، وانظر: ابن الجزريّ، النَّشر، الجزء الثَّاني، ص167، وانظر: الكسائي (189هـ)، معاني القرآن، دار قباء، القاهرة، 1998م، ص79؛ قال: "قال الكسائيّ: هما لغتان معروفتان تقول: وصَّيتك كما تقول: كرَّمتك، وأكرمتك".

[3] انظر: ابن خالويه، الحجَّة في القراءات السَّبع، ص37-38.

[4] السّابق، ص37.

كذلك بَعُدَتِ القراءةُ بِهِ وأحسن من هذا أنْ يكون وصّى وأوصى بمعنىً واحدٍ مثل كرَّمنا وأكْرمنا"[1].

يقول المبرِّد: "ويكون الفعل على (فعَّل) فيكون مستقبله على (يُفَعِّل)؛ لأنَّه في وزن فاعَل، وأفعل. فلذلك وجب أنْ يكون مستقبله كمستقبلهما"[2]. واعتبر ابن زنجلة التشديد أكثر من من الهمز؛ قال: ""ووصّى" بالتشديد وحجَّتهم أنَّ (وصّى) أبلغ من (أوصى) لأنَّ (أوصى) جائز أن يكونَ مرَّةً و(وصّى) لا يكون إلّا مرّاتٍ كثيرةً. وقال الكسائيّ: هما لغتان تقول: (وصَّيتك وأوصيتك) كما تقول (كرَّمتك وأكرمتك). والقرآن ينطق بالوجهين[3]، وهو مع ذلك يرجع في قوله إلى أنَّ الاستخدام بالتشديد أكثر؛ قال: "والتشديد أكثر"[4]. ويشير مكّي إلى أنّ القراءتين متوافقتان، والتشديد أكثر؛ قال: "فالقراءتان متوافقتان، غير أنَّ التشديد فيه معنى تكرير الفعل، فكأنَّه أبلغ في المعنى، وهو الاختيار، لإجماع القرّاء عليه، ولزيادة الفائدة التي فيه"[5].

إذن علَّلَ مكّي الاختيار بالتَّشديد؛ لهذه الأسباب، وهي:

تكرير المعنى، وهذا ما ذكره ابن خالويه من التَّكرير والمداومة، ، وما بيَّنه ابن زنجلة من أنَّ التَّشديد يدلُّ على مرّاتٍ كثيرةٍ.

.يؤدّي ها التّكرار إلى أنْ يكون المعنى أبلغ.

- الاختيار بالتَّشديد؛ لإجماع القرّاء عليه، وزيادة الفائدة فيه.

---

[1] النّحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ص65.

[2] المبرِّد، المقتضَب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، الجزء الأوَّل، ص74.

[3] ابن زنجلة، حجَّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، ص115.

[4] السّابق، ص115.

[5] مكّي القيسيّ، الكشف عن وجوه القراءات، الجزء الأوَّل، ص317.

والصِّيغ الصَّرفيَّة قد تتناوب فيما بينها؛ فتتناوب صيغتا: فعَّل وأفعل، لتأدية معاني معيَّنة مرتبطة فيما بينها إلى حدٍّ كبيرٍ. ويذكر هنري فليش صيغة المضعّف من الصّامت الثّاني؛ قال: "فعَّل يُفَعِّل، ومن معانيه: المبالغة، وكونه مسببًا، أو محولًا عن اسم، وأمثلته: ضَرَّبَهُ (ضربه بشدَّة)، وجَرَّحه (أحدث به جراحاتٍ كثيرةً)، وعلَّمه، وخيَّم من :(خَيْمَة)[1].

لكنَّ النّاظر في كلام الإستراباذيّ يرى الفرق بين صيغتي: أفعل وفعَّل فيما تؤدّيه من معانٍ؛ فصيغة فَعَّلَ تعطي معنىً خاصًا مختصّاً بالصّيغة أكثر من غيره من المعاني؛ يقول الإستراباذيّ: "قال: "وفعَّل للتكثير غالبًا، نحوُ غلَّقْت وقطَّعْت وجوَّلْت وطوَّفْت وموَّت المالُ، وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَّحْتُهُ، وَمِنْهُ فَسَّقْتُهُ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ جَلَّدْتُهُ وَقَرَّدْتُهُ، وَبِمَعْنَى فَعَّلَ نَحْوُ زِلْتُهُ وَزَيَّلْتُهُ "أقول: الأغلب في فَعَّلَ أن يكون لتكثير فاعله أصلَ الفعل، كما أنَّ الأكثر في أفعل النقل، تقول: ذَبَحْتُ الشاة، ولا تقول ذَبَّحتها، وأغلقت الباب مرة، ولا تقول: غَلَّقْت، لعدم تصور معنى التكثير في مثله، بل تقول :ذَبَّحْتُ الغنم، وغَلَّقْتُ الأبواب، وقولك: جَرَّحْتُه: أي أكثرت جراحاتِه"[2]، وهذا ما اتَّفق عليه القرّاء من تفضيل قراءة التَّضعيف على الهمز؛ فالتَّضعيف في (فعَّل) فيه معنى التَّكثير، غير الموجود في (أفعلَ).

والزيادة في المبنى زيادةٌ في المعنى، وإطالة بِنية الكلمة تزيد في قوَّة معناها، كما زاد التَّضعيف المعنى، وكثَّره في صيغة (فعَّل)، وقد أورد ابن جني ذلك مظهرًا المعنى الذي يؤديه بناء (فعَّل)؛ يقول: "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر، وقطَّع، وفتَّح، وغلَّق. وذلك أنَّهم لمّا جعلوا الألفاظ دليلةَ المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن

---

[1] فليش، هنري، العربيَّة الفصحى، تحقيق: عبد الصَّبور شاهين، مكتبة الشباب، ص193 وانظر: بروكلمان، كارل، فقه اللغات السّاميَّة، ص109؛ إذ بيَّن أنَّ هذا الوزن يدلُّ على الشدَّة والتّكرار.

[2] الإستراباذيّ، رضيّ الدّين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمَّد نور الحسن، ومحمَّد الزّفزاف، ومحمَّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان، 1975، الجزء الأوَّل، ص92.

يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنَّها واسطةٌ لهما، ومكنوفةٌ بهما؛ فصارا كأنَّهما سياجٌ لها، ومبذولانِ للعوارض دونها."[1]، وهو في الموضع نفسه يبيِّن أنَّ الأفعالَ المكرَّرة دليلٌ على قوَّة المعاني؛ قال: "فلمّا كانت الأفعال دليلةَ المعاني كرَّروا أقواها، وجعلوه دليلًا على قوَّة المعنى المحدَّث به، وهو تكرير الفعل"[2]. وهذا ما ذكره التَّعالبيّ (429هـ) في كتابه فقه اللغة؛ إذ قال: "في الأكثر الأغلب: (فَعَّلَ) يكون بمعنى التَّكثير، كقوله عزَّ وجلَّ: "وغلَّقت الأبواب". وقوله: "يذبِّحون أبناءكم"[3].

ويورد سمير استيتيَّة معنىً آخر يدل في داخله على قوَّة المعنى، وهو (التَّشديد على موضوع الخطاب)[4]، إذا كان الموضوع مهمًّا، فيُلفت النَّظر إليه من خلال تضعيف عين الفعل؛ للدلالة على أهميَّته، وذلك واضحٌ من خلال النِّداء (يا بنيَّ)، والتوكيد بـ(إنَّ)، وأسلوب الحصر في (فلا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون). ونلاحظ أنَّ الصّوت المضعَّف قد صار الأوّل منه نهاية مقطع، والصَّوت المضعَّف الثّاني بداية مقطع آخر:

فَعَّلَ	وصّى
فَعْ/عَ/لَ	وَصْ/صى
ص ح ص/ص ح/ ص ح	ص ح ص المقطع الأوّل
	ص ح ح المقطع الثّاني

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النَّجّار، الجزء الثّاني، ص155، وانظر: الجزء الثّالث، ص266-267

[2] السّابق، الجزء الثّاني، ص155.

[3] الثَّعالبي، فقه اللغة وسرّ العربيَّة، تحقيق: عبد الرَّزّاق المهدي، إحياء التُّراث العربيّ، الطّبعة الأولى، 2002م، ص257.

[4] استيتيَّة، سمير، علم الأصوات النَّحويّ ومقولات التَّكامل بين الأصوات والنَّحو والدّلالة، دار وائل، عمّان-الأردنّ، الطّبعة الأولى، 2012م، ص161.

وترى الباحثة أنَّ النَّبر في مثل هذا الموضع يقوّي بِنية الكلمة، ومعناها، فالنَّبر على نهاية المقطع الأوَّل:was-saa يزيد في تقوية المعنى، وتأكيده. وهذا –كما ذكر ابن جني- من مساوقة الصّيغة للمعاني، من خلال تحصين الحرف الدّالّ على قوَّة الفعل، وهو عين الفعل[1]. إذ كان التركيز على عين الفعل؛ وليس الفاء أو اللام؛ وذلك حفاظًا على بِنية الكلمة؛ فعين الفعل مركزه ووسطه، وزيادةُ الكميَّة الصَّوتيَّة في هذا المركز، وإيقاعُ التَّضعيف عليه، يجعل المضامين الدّلاليَّة مركزيَّةٌ باستعمال إمكانيَّة صوتيَّة يستوعبها المتلقّي بسرعة[2]. وقد وضَّح سمير استيتيَّة ذلك تحت قوانين البناء الصَّوتي؛ يقول: "وقد زاد العرب الضَّغطَ النَّبريَّ في المقطع الأوَّل من الفعل فعَّل فنبروه؛ للدلالة على ما أرادوه من التَّكثير والمبالغة. ولا يركِّز الدَّرسُ النَّحويُّ على البعدِ الصَّوتيِّ المتمثِّلِ في نبرِ المقطعِ الأوَّلِ من هذه الصّيغةِ، بمقدار ما يركِّز على بعده الصَّرفيِّ والدّلاليّ، مع أنَّه بمقتضى المعايير الصَّوتيَّة نبرٌ خالصٌ بل هو نبرٌ مرتفعٌ"[3].

وما ينطبق على (أوصى) و(وصّى) ينطبق على (أنزل) و(نزّل) في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُ﴾[4]؛ فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو وابن عامر بالضمِّ في كليهما، وقرأهما نافع وعاصم وحمزة والكسائي مفتوحتين. وروي عن أبي بكر عاصم بالضمّ[5]. بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، قال مكّي: "والقراءتان متداخلتان حسنتان لأنَّ في كلٍّ واحدة ردّ آخر الكلام على أوله، وانتظام بعضه ببعض"[6]، وفي مواضع

---

[1] انظر السّابق، ص155.

[2] استيتيَّة، سمير، علم الأصوات النَّحوي، ص162.

[3] سمير، علم الأصوات النَّحويّ، ص160ا.

[4] النِّساء، 136.

[5] انظر: الفارسيّ، أبو عليّ، الحجَّة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2007، الجزء الثّاني، ص384–385.

[6] مكّي القيسيّ، الكشف ،تحقيق: عبد الرَّحيم الطَّرهونيّ، الجزء الأوَّل، 439.

أخرى ذكر أنَّ التشديد أبلغ؛ لأنَّه يدل على تكرير الفعل[1]. ونجد الثَّعالبيّ لم يفرِّق بينهما أيضًا؛ قال: "وفعَّل: يكون بمعنى أفعل، نحو خبَّر وأخبر، وكرَّم وأكرم، ونزَّل وأنزل"[2]؛ لكنَّ النّاظر يلمح أنَّ الهمز في أنزل يفيد نزوله، مرَّةً واحدةً، والتضعيف يفيد التدرُّج والتَّكثير، وهذا هو المعنى الذي أرجِّحه.

وقد جاءت الآية الكريمة: ﴿وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ﴾[3] بالتَّشديد والتَّخفيف أيضًا؛ قال أبو علي: "(ولتكمِّلوا) فلأنَّ فعَّل وأفعل كثيرًا ما يُستعمل أحدهما موضع الآخر؛ فمن ذلك ما تقدَّم ذكرُه من وصّى وأوصى"[4]، وأضاف ابن زنجلة بقوله: "وهما لغتان مثل (كرَّمت وأكرمت)"[5]؛ لكنَّ مكّي فرَّق بينهما بقوله: "والتَّخفيف أولى لخفَّته، ولأنَّه إجماعٌ من القرّاء، ولإجماعهم على "اليوم أكملت" وهو الاختيار"[6]؛ فالخفَّة اللفظيَّة هي سببٌ في تفضيل قراءة التَّخفيف (ولتكْملوا) على التَّشديد عند مكّي، وإجماع القرّاء عليه، وقياس الآية الكريمة على آيةٍ أخرى. ويقول السّمين الحلبيّ (756هـ): "وقرأ الجمهورُ «ولِتُكْمِلوا» مخففاً من أَكْمل، والهمزةُ فيه للتعدية. وقرأ أبو بكر بتشديدِ الميم، والتضعيفُ للتعديةِ أيضاً؛ لأنَّ الهمزةَ والتضعيفَ يتعاقبان في التعديةِ غالباً"[7].

---

[1] السّابق، الجزء الأوَّل، ص306، وص461.

[2] الثَّعالبي، فقه اللغة وسرّ العربيَّة، تحقيق: عبد الرَّزّاق المهدي، ص257.

[3] البقرة، 185.

[4] الفارسي، أبو علي، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثّاني، ص209.

[5] ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص126.

[6] مكّي القيسيّ، الكشف، تحقيق: عبد الرَّحيم الطَّرهونيّ، الجزء الأوَّل، ص333.

[7] السّمين، الحلبيّ، الدُّرُ المصون، تحقيق: أحمد محمَّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، الجزء الثّاني، ص287 .

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾[1] قرئت بالتخفيف والتَّشديد أيضًا؛ فقرأ ابن عامر وحده: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ خفيفة من: أمتعتُ، وقرأ الباقون بالتَّشديد من: متَّعتُ، واعتبر أبو عليّ التَّشديد أولى؛ لأنَّ التَّنزيل عليه، وعامَّة ما في التَّنزيل على التَّثقيل[2].

وذكر ابن خالويه أنَّهما بمعنىً واحدٍ، ويأتيان بمعنىً مختلفٍ كل منهما عن الآخر[3]، ويوافق ابن زنجلة ومكيّ أبا عليّ في اختيار التَّشديد؛ يقول ابن زنجلة: "وهما لغتان، يقال: (متَّع الله به وأمتَع به) والتَّشديد هو الاختيار لأنَّ القرآن يشهد بذلك في قوله ﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾[4] ولم يقل: (أمتعناهم)"[5]. ويقول مكّي: "و"أمتع" لغة في "متع"، وكلاهما بمعنى، غير أنَّ التَّشديد، فيه معنى تكرير الفعل"[6]. وقال العكبريّ: "والمشهور فأمتِّعه –بالتَّشديد وضمّ العين"[7]، وهذا ما أورده ابن أبي مريم (565هـ)؛ قال: "لأنَّ كلَّ ما في القرآن من هذا النَّظم فهو على لفظ التَّمتيع دون الإمتاع نحو: (يمتِّعْكم) و(متَّعناه) و(متَّعناهم) فهذه القراءة أولى؛ لأنَّ عامَّة ما في القرآن عليها"[8].

---

[1] البقرة، 126

[2] تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثّاني، ص171انظر: الفارسيّ، أبو عليّ، الحجَّة.

[3] ابن خالويه، الحجَّة في القراءات السَّبع، ص37.

[4] يونس، 98.

[5] ابن زنجلة، حجَّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص114

[6] مكي، الكشف، تحقيق: عبد الرَّحيم الطَّرهونيّ، الجزء الأوَّل، ص316.

[7] العكبري، التّبيان، الجزء الأوَّل، ص97، وانظر: معاني القرآن للفرّاء، الجزء الأوَّل، ص78؛ إذ ذكر الفرّاء قراءة يحيى بن وثّاب: فإمْتعه قليلًا ثمَّ إضْطرُّه".

[8] ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسيّ، رسالة دكتوراه، 1988م، الجزء الأوَّل، ص 301.

فالتَّشديد مفضَّل لديهم؛ لأنَّ فيه معنى تكرير الفعل –كما سبق ذكره– مع ما ماثل هذا الوزن من أمثلةٍ أخرى.

الفعلان: (فَتَبَيَّنوا، وَتَثَبَّتوا)

–قال أبو علي: "واختلفوا في التّاء والنّون من قوله –جلَّ وعزَّ–: ﴿ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[1]"[2]. وقراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (بالنّون)، وقراءة حمزة والكسائيّ (بالتّاء)[3]، ويذكر الفارسي أن التثبت أشد اختصاصًا بهذا الموضع؛ تبعًا للمعنى الذي يتطلبه سياق.

الحال[4]، وذكر ابن خالويه أن الأمر بينهما قريب؛ معلِّلا ذلك بقوله: "لأنَّ من تبيَّن فقد تثبَّت، ومن تثبَّت فقد تبيَّن"[5]. فالعلَّة هنا في تفضيل قراءة (فتثبَّتوا) هي المعنى الذي يتطلَّبه السِّياق.

والفعلان: (ثَبَتَ) و (بَيَنَ) مختلفان في الأصوات، وصوتا الثّاء والتّاء في الفعل: (ثَبَتَ) صوتان مهموسان، ووقع بينهما صوتٌ مجهور؛ لكنَّ هذا الصّوت فقد شيئًا من صفة الجهر؛ لوقوعه بين هذين الصّوتين، وبدا الصّوت المهموس أكثر وضوحًا سمعيًّا من الصَّوت المجهور. وصوتا الباء والنّون في الفعل (بَيَنَ)صوتان مجهوران، ووقع بينهما صوت الياء (نصف الحركة)، وهو مجهورٌ أيضًا، والصَّوت المهموس هو الذي لا يهتزُّ معه الوتران الصَّوتيّان ولا يُسمع لهما

---

[1] النِّساء (94).

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد المعوض، الجزء الثاني، ص375.

[3] انظر: السّابق، الجزء الثّاني، ص375.

[4] السابق، 375–376.

[5] ابن خالويه، الحجَّة في القراءات السَّبع، ص63، وانظر: ابن الجزري، النَّشر، الجزء الثَّاني، ص189، وانظر: العكبري، التبيان، الجزء الأول، ص292،؛ قال: "وهما متقاربان في المعنى"، وكذلك ذكر الفرّاء في معاني القرآن، الجزء الأول، ص283، وانظر: المهذَّب،ص167؛ قال: "وهما متقاربان في المعنى يقال تثبَّت في الشيء تبيَّنه".

رنينٌ حين النُّطق به، مع حدوث ذبذبات يحملها الهواء الخارجي إلى حاسَّة السَّمع[1]، ويتَّخذ الوتران الصَّوتيّان وضعًا مغايرًا، فيبتعد أحدهما عن الآخر بصورةٍ كافيةٍ لمرور الهواء بحرِّيَّة وطلاقة، دون أن يؤدّي ذلك إلى تذبذبهما.

وكثيرًا ما أبدلت الثّاء تاءً في النُّطق؛ لشبهٍ في الصِّفات؛ وترجِّح الباحثة قراء (فتثبَّتوا) على قراءة (فتبيَّنوا)؛ تبعًا لقوة المعنى في (تثبَّتوا)، فقد تبيِّن قراءة (فتبيَّنوا) أمورًا معيَّنة، وتوضَّحها؛ لكنَّها لا تثبت بالدَّليل القطعيِّ، والتثبُّت أفسح للمأمور من التبيُّن؛ لأنَّ كل من أراد أن يثبت قدر على ذلك، وليس كل من أراد أن يتبيَّن قدر على ذلك؛ لأنه قد يتبيَّن، ولا يتبيَّن له ما أراد بيانه[2].وصوت الثّاء في بداية الفعل (ثَبَتَ) صوت احتكاكيّ، والأصوات الاحتكاكيَّة طاقتها عالية، يزداد ضغطها عند تضييق مجرى الهواء، وتزداد طاقتها، وتزداد سرعتها، والضَّغط المتولِّد ضغطٌ عالٍ، ويسمّى الضَّغط الموجب، أو ما يسمّى بالضَّغط الثّانويّ، والذي يمثِّله صوت الباء في بداية الفعل (بَيَنَ)[3].

وإذا مثَّلنا كلا الفعلين تمثيلًا صوتيًّا كان الآتي:

fd̄/td̄/t̲d̄b/ɓd̄/tuu

fd̄/td̄/ɓd̄y/yd̄/nuu

المقطع الثّالث من (فتبيَّنوا) منتهٍ بمزدوج هابط، وهذا ممّا يقوّي رأينا في مناسبة قراءة (فتثبَّتوا) في هذا السّياق.

---

[1] أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص22، وانظر: الصّيغ، عبد العزيز، المصطلح الصَّوتي في الدِّراسات العربيَّة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2007، ص95.

[2] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص433.

[3] استيتيَّة، سمير، من محاضرات مساق: ندوة في الصَّوتيّات، جامعة اليرموك،2013م.

وما تدلُّ عليه الأصوات، من مناسبة اللفظ للمعنى واضحٌ هنا؛ فصوت الثّاء يحمل في داخله معنى الثبات، والتأكيد، وبعض المعاني تتطلَّب أصواتًا خاصّةً[1] وقد أفرد ابن جني بابًا خاصًّا في هذا سمّاه: (باب في قوَّة اللفظ لقوَّة المعنى)[2]، و: بابًا سمّاه: "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، قال عنه: "هذا غورٌ من العربيَّةِ لا يُتنصف منه ولا يكاد يُحاط به. وأكثر كلام العرب عليه، وإنْ كان غُفْلًا مسهوًّا عنه"[3]، وأورد العديد من الأمثلة مثل: هزَّ-أزَّ/ العَسْف-الأَسَف/ القَرْمة-الفَقْرة/ قرد-قرت/ جَلَف-جَرَم/ السَّلب-الصَّرف/ الغدْر-الخَتْل/ زأر-سعل[4]، وما إلى ذلك من تقارب الألفاظ والمعاني، والمفاضلة بينها، ومهما كان الاختلاف، سواء كان في صوت، أو صوتين، أو ثلاثة أصوات، وهذا يبيَّن ما يؤيِّد ما يرمي إليه البحث من التفريق بين الفعلين السّابقين: (فتبيَّنوا)، و(فتثبَّتوا).

وقد أطلق بعض المحدثين على هذه العلاقة الرَّمزيَّة الصَّوتيَّة[5]، وأشار إبراهيم أنيس إلى ذلك بقوله: "...ندرك كل الإدراك أنَّ في اللغة معاني تتطلَّب أصواتًا خاصَّةً، وأنَّ هناك من المدلولاتِ ما تسارع اللغة للتعبير عنه بألفاظٍ معيَّنةٍ. وربَّما كان من العسير حصر تلك المجالات اللغويَّة التي نلحظ فيها وثوق الصِّلة بين الأصوات والمدلولات"[6]؛ فكل صوت يحمل في داخله معنىً يميِّزه عن الآخر، ويأخذ هذا المعنى من صفة هذا الصَّوت.

---

[1] النَّيربانيّ، عبد البديع، الجوانب الصَّوتيَّة في كتب الاحتجاج للقراءات، دمشق-سورية، الطّبعة الأولى، 2006، ص97.

[2] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النَّجّار، الجزء الثّالث، ص264-269.

[3] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النَّجّار، الجزء الثّاني، ص145.

[4] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النَّجّار، ص146-152.

[5] انظر: أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة، ص55.

[6] أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص123.

هاء السَّكت

قال أبو علي: "اختلفوا في إثبات الهاء في الوصل من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[1]، ﴿اقْتَدِهْ﴾[2]، و ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾[3]، و﴿سُلْطَنِيَهْ﴾[4]، و﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾[5]، وإسقاطها في الوصل، ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف"[6].

واعتبر الفارسي الهاء في (يتسنَّهْ) للوقف؛ قال: "فينبغي أن تلحق في الوقف وتسقط في الدَّرج"[7]، وسوف يأتي توضيح (لم يتسنَّهْ) في باب المخالفة إن شاء الله، وفيما يخص الباقي فاختار الفارسي إثباتها في الوصل، وعلَّة ذلك تتمثَّل بالآتي:

- اعتبار قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر بإثبات الهاء في الوصل مستقيمًا في قياس العربيَّة، من حيث جعل اللام هاءً. وهذا يعني أنَّه اعتبر الهاء من أصل الكلمة.
- إثبات الكسائي الهاء تشبيهًا لها بالقوافي.
- وجاهة هذا الإثبات نابعٌ من الاعتداد برأي سيبويه؛ قال: "ولإثبات هذه الهاءات في الوصل وجيهٌ في القياس، وذلك أنَّ سيبويهِ حكى في العدد أنَّهم يقولون: ثلاثهْ، أربعهْ"[8].

---

[1] البقرة، 259.

[2] الأنعام، 90.

[3] الحاقَّة، 28.

[4] الحاقَّة، 29.

[5] القارعة، 10.

[6] علي النجدي ناصف، وعبد الفتّاح الشلبي، الجزء الثاني، ص279 الفارسي، أبو علي: الحجة، تحقيق:

[7] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتّاح الشلبي، الجزء الثاني، ص282

[8] السّابق، الجزء الثاني، ص284.

- تبيين أبي عمرو النّون في: (ياسينْ. والقرآنِ)، وهذه الحروف التي للتهجّي موضوعة على الوقف.[1]

وذكر ابنُ زنجلة أنَّ الهاء دخلت للوقف ولبيان الحركة في حال الوقف، وما ثبت في الوصل يكون تبعًا للرسم القرآنيّ، وكراهة إسقاط حرف من المصاحف[2]، وقال: "واعلم أنَّ هذه الهاء أدخلت لتبين بها حركة ما قبلها في الوقف، إذ المسكوت عليه ساكن، فكرهوا أن يسكتوا على الياء فلا يفرق بينهما وهي متحرِّكة في الوصل وبينها وهي ساكنة في الوصل، فبينوا حركتها بهذه الهاء"[3]. إذن فوجود الهاء هنا في مثل هذه المواضع حفاظًا على الصَّوت من الضَّياع، ولتتبيَّن حركته، ولا تضيع في أثناء الوصل.

وقال ابن خالويه: "وميزانها في آخر الكلام كألف الوصل في أوَّله"[4]. وهي على هذا المعنى استُخدمت لوصل الكلام. وينظر مكّي إليها مستخدَمةً عند الوقف فقط؛ قال: "فمن أثبت الهاء كمن همز ألف الوصل في الوصل"[5]، ورأى أنَّ ثبوتها في الخط ليُعلم أنَّ الوقف بالهاء لئلا تثبت في الوصل؛ يقول: "ولولا الحاجة إليها في الوقف عليها لتظهر حركة الياء بها ما احتيج إليها، فهي حرفٌ زائدٌ للوقف. فمن ألقى عليها الحركة فقد جعلها كالأصل، وأثبتها في الوصل، وترك إلقاء الحركة عليها هو الاختيار فيها"[6]، ويقصد هنا إلقاء حركة الهمزة بعدها عليها.

---

[1] السّابق، الجزء الثّاني، ص284–285.

[2] السّمين الحلبي، الدرّ المصون، الجزء الخامس، ص31انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص260، وانظر:

[3] ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص719.

[4] وانظر: مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص18ابن خالويه، الحجة، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ص46.

[5] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص18.

[6] انظر: مكي، الكشف، الجزء الأوَّل، ص169، وانظر: العكبري، التبيان، الجزء الأول، ص385، وانظر: ابن أبي مريم، الموضّح، الجزء الأوَّل، ص341؛ قال: "فوجه إثباتهم الهاء فيها في الوصل، وإن كان ضعيفًا، أنَّ هذه المواضع إمّا أنْ تكون فواصلَ أو في حكم الفواصل لإتمام الكلام، فهي مثل القوافي في أنَّها مواضع وقوف، فيجري

واعتبر النحّاس الوصل بها لحنًا؛ بقوله: "لأنَّه إنْ وصل بالهاء لَحَنَ، وإن حذفها خالف السَّواد"[1]، وهيو قراءة عامَّة النّاس، وكذلك ابن الجزري؛ قال: "وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ هَاءُ سَكْتٍ، وَحُكْمُهَا السُّكُونُ، فَلَا تُحَرَّكُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ قُبْحٍ، وَأَيْضًا فَلَا تُثْبَتُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ، فَإِذَا خُولِفَ الْأَصْلُ فَأُثْبِتَتْ فِي الْوَصْلِ إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَى الْوَقْفِ لِأَجْلِ إِثْبَاتِهَا فِي رَسْمِ الْمُصْحَفِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَالَفَ الأَصْلُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَهُوَ تَحْرِيكُهَا، فَيَجْتَمِعُ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ مُخَالَفَتَانِ"[2].

ويعرِّف الرَّضي هاء السَّكت بقوله: "أمّا هاء السَّكت، فهي هاءٌ تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها..."[3]، وكلامه فيها مشابه لكلام من اعتبرها كهمزة الوصل؛ قال: "وتُحذف هاء السَّكت عند الوقف، في الدَّرج كهمزة الوصل، إلّا انْ يُجرى الوصلُ مُجرى الوقف، كقوله تعالى: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ۝٢٩ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾[4] وصلاً"[5]، وقال ابن هشام: "هاء السَّكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو (ماهيهْ) ونحو "هاهناه، ووازيداه" وأصلها أنْ يوقف عليها، وربَّما وصِلت

الوصلُ فيها مجرى الوقف، فلهذا ألحق الهاء في هذه المواضع، وإنْ كانت في حال الوصل، على إجراء الوصل مجرى الوقف".

[1] النَّحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ص275

[2] ابن الجزري، النشر، المطبعة التجارية الكبرى، الجزء، ص409

[3] الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرَّم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م، الجزء السّادس، ص277

[4] الحاقَّة، 29-30

[5] الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الجزء السّادس، ص280

بنيَّة الوقف"[1]؛ وقوله: (اللاحقة) تعني أنَّها زائدة على بنية الكلمة الأصليَّة، واعتبرها ابن مالك من خصائص الوقف[2].

وفسِّرت زيادة هاء السَّكت على انَّها هاء جاءت في فواصل الآيات، وصوتها ناتجٌ عن الانفراج الواسع لأعضاء النُّطق، وهو صوت خارج من الأعماق ملائمٌ للتعبير عن أهوال يوم القيامة[3]، وقد أدرجها سمير استيتيَّة تحت مصطلح الإقحام الذي قسمه إلى الاشتقاق، والزيادة الإلصاقيَّة، وكانت الهاء زيادة إلصاقيَّة، لأنَّها ليست من أصل الكلمة كالاشتقاق؛ قال: "وزيادة هاء السَّكت في مثل قوله سبحانه وتعالى"هاؤم اقرؤوا كتابيَهْ. إنّي ظننت أنّي ملاقٍ حسابيّهْ" إلصاق"[4]. ومصطلح (إلصاق) موافقٌ لمصطلح (لاحقة) عند ابن هشام؛ من حيث وجودها في آخر الكلمة، من غير بنيتها.

وترى الباحثة أنَّ هذه الهاء جاءت وصلة صوتيَّة للتوضيح الصَّوتي للصَّوت الذي قبلها، وللتمكُّن بنطقه في حالة الوقف، ويتوقَّف عند هذه الهاء الصَّوت؛ إذ إنَّ الصَّوت المتحرِّك لا يوقَف عليه، مع أنَّ الحركة الموجودة على الصَّوت الذي قبل الهاء تؤكِّد وقع الفعل على المقصود، ولم تُتْبع الكلمة بكلمة أخرى مبتدئةٍ بألف الوصل كي يُتمكَّن من النُّطق بالكلمة التّالية للصَّوت الأخير من الكلمة التي قبلها، فيشعر القارئ بوجود فجوة في النُّطق في أثناء القراءة

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، 2005م، الجزء الثّاني، ص402

[2] انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، دار الجيل، بيروت، الطّبعة الخامسة، 1979م، الجزء الرّابع، 349

[3] بلقاسم، دفة، نماذج من الإعجاز الصَّوتي للقرآن الكريم –دراسة دلاليَّة–، كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، جوان، 2009، بحث منشور

[4] استيتيَّة، سمير، علم الأصوات النَّحوي، 229

بالوصل، خاليةً من هاء السَّكت التي تشكِّل متنفَّسًا يفرغ فيه القارئ باقي الصَّوت، وهذه الوصلة بمثابة قفل للمقطع الأخير من الكلمة؛ ويتَّضح ذلك في الآتي:

(حسابيَهْ، ماليّهْ، سلطانيّهْ) ـــــــ تنتهي بمقطع ـــــــ يَ ـــــــ مقطع قصير ـــــــ "ص ح" يَهْ ـــــــ مقطع متوسِّط مغلق ـــــــ "ص ح ص"

وكلا هذين النَّوعين من المقاطع شائعٌ في العربيَّةِ.

والعربيَّة تكره توالي المقاطع القصيرة، كما تكره الوقوف على متحرِّك؛ بِـ - يَ/ نِـ - يَ/ لِ - يَ؛ فجاءت بقفلةٍ لهذا المقطع وهو هاء السَّكت، ويضافُ إلى ذلك كونُها فاصلةً قرآنيَّةً.

وذكر فوزي الشّايب ما يؤيِّد ما توصَّل إليه البحث؛ قال: "ومنهج العربيَّة هذا يفسِّر لنا هاء السَّكت على أواخر الأفعال والأسماء والأدوات التي لا يجوز سقوط الحركة القصيرة من أواخرها في الوقف، وذلك نحو: رَهْ وعِهْ، ولم يخشَهْ ولم يرمِهْ وفي الأسماء، "ولم أدرِ ما حسابيَهْ" و "هلك عنّي سلطانيَهْ" وغلاميَهْ وعصايَهْ وبشرايَه، وهم مسلمونَهْ وقائلونَهْ، وفي الأدوات مثل: مَهْ، وحتّامَهْ، وإلامَهْ، وأينَهْ.. فالغرض من هاء السَّكت إقفال المقاطع المفتوحة في نهاية الكلمة"[1]. وهذا يؤكِّد ما قلناه فيما تقدَّم.

(نَشَرَ، وَنَشَزَ)

قال أبو علي: "اختلفوا في الرّاء والزّاي من قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾[2]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (نُنشِرها) بضم النون الأولى، وبالرّاء. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة

[1] الشّايب، فوزي، أثر القوانين الصَّوتيَّة في بناء الكلمة العربيَّة، ص142.

[2] البقرة، 259

والكسائيّ: (نُنشِزها)، بالزّاي"[1]، واختار مكّي القراءة بالرّاء؛ قال: "فالرّاء أولى به، وهو الاختيار، لهذا المعنى، ولأنَّ الأكثر عليه"[2]. ويقصد بقوله: (لهذا المعنى) معنى الإحياء، وقال أبو جعفر النَّحّاس: "والمعنى واحد كما يقال: رجع ورجعته إلّا أنَّ المعنى المعروف في اللغة أنشر الله الموتى فنشروا وقيل: نَنْشُرُها مثل نشرت الثَّوب كما قال الأعشى:

حتّى يقول النّاس ممّا رأوا يا عَجبًا لِلْميِّتِ النّاشرِ[3]

ونجد صاحب الدُّرِّ المصونِ يوافق القراءة بالزّاي؛ تبعًا للمعنى الذي يؤدّيه؛ يقول: "ورجَّح بعضُهم قراءة الزاي على الراء بِأَنْ قال: العِظامُ لا تُحْيَا على الانفرادِ بل بانضمامِ بعضِها إلى بعضٍ، والزايُ أَوْلى بهذا المعنى، إذ هو بمعنى الانضمام دونَ الإحياءِ، فالموصوفُ بالإحياءِ الرجلُ دونَ العظامِ، ولا يقال: هذا عَظمٌ حيٌّ، وهذا ليس بشيءٍ لقولِه: (مَن يُحيِي العظام وَهِيَ رَمِيمٌ)[4].

والإبدال في الأصوات واردٌ عند العرب؛ كما أبدلت الرّاء مكان الزّاي في نشر ونشز، وذكر ابن السِّكّيت أمثلةً عديدةً عليه، قال: "وحكى الفراء عن امرأة من بني أسد أنها قالت في كلامها جاءنا سكران ملتكًا في معنى جاءنا ملتخًا وهو اليابس من السكر، وبقال قد اندال بطنه وانداح وانساح، ابن الأعرابى يقال شيخ تاك وفاك، وقحر وقحم، ويقال أغبن من ثوبك وأخبن من ثوبك

[1] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثّاني، ص285، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص144، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص46، وانظر: ابن مجاهد، السبعة، ص189، وانظر: العكبري، التبيان، الجزء الأوّل، ص170، والنشر، الجزء الثاني، ص174، والفرّاء، معاني القرآن، الجزء الأول، ص173، والموضّح، لابن أبي مريم، الجزء الأوّل، ص342،

[2] مكي القيسي، الكشف، الجزء الأول، ص357

[3] النّحاس، إعراب القرآن، إعراب القرآن، ص108، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم إطفيش، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، الطّبعة الثّانية، 1964م، الجزء الثّالث، ص295، والبيت موجود في ديوان الأعشى، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب ،الجماميز، المطبعة النموذجية، مصر، ص141

[4] السّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المصون، الجزء الثّاني، ص568، وانظر: الكشّاف، الزَّمخشري، الجزء الأوّل، ص308.

وأكبن من ثوبك، ويقال غبن يغبن وخبن يخبن وكبن يكبن بمعنى واحد أي كف"[1]. وقد تقدم ذكره فيما بيَّنا من الفرق بين تبيَّنوا، وتثبَّتوا، الذي أدخله ابن جني تحت باب: (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني).

وليس لنا في تفضيل قراءة نَشَرَ على قراءة نَشَزَ إلّا ما رآه إبراهيم أنيس حين قال: "الطّائفة الثّالثة: هي تلك الكلمات التي روتِ المعاجم لكلٍّ منها نطقين، ولا نلمح في تلك المعاجم ما يرجِّح أحد النُّطقينِ على الآخر، لكّنَّهما متساويانِ في الفصاحةِ والشُّيوعِ، ولا ينسب أحد النُّطقين لبيئة من بيئاتِ العربِ، ومثل هذه الكلمات كثيرة فيما روي من كلمات اللغة، وهي التي أوحت لعلماء اللغة فكرة الإبدال، وجعلتهم يتصوَّرون أنَّ النطقين كانا على قدم المساواة، أو أنَّ إبدال الحرف من أحدهما ليس إلّا من سنن العرب وعاداتهم كما يقولون!"[2]، ولعلَّ كثرة الشَّواهد الخاصَّة بأحد النُّطقين ترجِّح في الغالب أصالته[3].

ويرى البحث أن تفضيل نشرَ على نشزَ ربَّما لا يكون للهجةٍ معيَّنةٍ، وقد يكون تابعًا لتطور صوتيٍّ معيَّنٍ جعلهما يتبادلان معًا، ويتناوبان فيما بينهما؛ فالرّاء، والزّاي صوتان لِثويّان، ومجهوران، وهذا يجعلهما قريبين في تأديةِ كلٍّ منهما المعنى.

---

[1] ابن السِّكّيت، القلب والإبدال، الطبعة الكاثوليكيَّة، بيروت، 1903م، ص28.

[2] أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص66.

[3] السّابق، ص66، وانظر: وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، الطّبعة الرّابعة، 2005م، ص143.

(يا بنؤمَّ، ويا بنؤمِّ)

اختُلف في (يا بنؤمَّ)[1]؛ فقرأ: ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو عن عاصم –في رواية أبي بكر–: (يا بْنَ أُمَّ) بفتح الميم، وحمزة والكسائي وابن عامر: (يا بْنَ أُمِّ) بكسر الميم[2]. وقال مكّي: "والفتح هو الاختيار، عن تأويل الوجه الأول في البناء"[3]، وبيان ذلك كما ذكر عندهم بالآتي:

- أن يكون أراد: يا بْنَ أمّا، فحذف الألف كما تحذف الياء من غلامي في النِّداء
- أن يكون قد جعل "ابن" و"أمَّ" بمنزلة اسم واحد، فبنى الآخر على الفتح، بمنزلة العدد المركَّب
- أن يكون قد أضاف "ابن" إلى "أمِّ"، وحذف الياء من الثّاني، وكان الوجه إثباتها مثل: "يا غلام غلامي"
- جعل الأول مع الثاني اسمًا واحدًا، وأضافه إلى نفسه، مثل: "يا خمسة عشر أقبلوا"، فحذف الياء كما تحذف من أواخر المفردة نحو: "يا غلام"[4].

ولقد اختلف الكوفيون والبصريون في ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؛ فذهب الكوفيون إلى أنَّه جائز، ولم يجزه البصريّون[5]، وذكر الأشموني أن الأصل في (يا بن أمَّ) هو (أمّا) بقلب الياء ألفًا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلًا عليها، أو جعلهما اسمًا واحدًا مركَّبًا

---

[1] طه، 94، والأعراف، 150.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمَّد المعوض، الجزء الثّالث، ص541.

[3] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص58.

[4] انظر: الحجة ج541/3، والكشف ج58/2، والحجة لابن خالويه ص90–91، وحجة القراءات ص297.

[5] حمدان، محمود موسى، مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م، ص8.

وبني على الفتح[1]، وقال أبو حيان: "وَقَالَ سِيبَوَيْهِ هُوَ مَبْنِيٌّ أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا قَالُوا يَا أَحَدَ عَشَرَ أقبلوا وحذفت الياء واجتزءوا بالكسرة عنها كما اجتزءوا فِي يَا قَوْمِ وَلَوْ كَانَا بَاقِيَيْنِ عَلَى الْإِضَافَةِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الْيَاءِ لِأَنَّ الِاسْمَ لَيْسَ بِمُنَادَى وَلَكِنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ الْمُنَادَى فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْيَاءِ منه، وقرئ بإثبات ياء الإضافة"[2]. وللترخيم سمةٌ جماليَّةٌ يضفيها على الكلمة، ويجعل الكلمة أكثرَ سهولةً.

ويذكر الأشموني أنَّ الكسر أجود من الفتح؛ قال: "وقد قرِئ "قال يا ابن أمّ" بالوجهين(وفي النِّدا) قولهم يا (أبتِ) ويا (أمَّتِ) بالتّاء (عَرَضْ) والأصل يا أبي ويا أمي (واكسر أو افتح ومن اليا التّا عِوَضْ) ومن ثم لا يكادانِ يجنمعانِ"[3]، فالتاء عوض عن الياء المحذوفة، وإذا كانت كذلك فمن أين أتت حركة الميم (الفتح)؟

ويرى البحث أن الأصل في (أُمِّ) بكسر الميم هو أمّي بالحركة الطَّويلة، ثمَّ قصِّرتِ الحركةُ فآلت إلى ما هي عليه

ʔummi ʔummii ___

وكلمة (أُمَّ) هي ناتجةٌ عن (أُمِّيَ):

وقعت شبه الحركة بين حركتين ———ʔummiyɑ̈

سقطت شبه الحركة———— فنتج من هذا الحذفت تابع حركتين iɑ̈

مطلت الفتحة عوضًا عن الياء المحذوفة ———— ʔummi

[1] الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الجزء الثاني، ص157.

[2] أبو حيّان الأندلسي،، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، 1999م، الجزء الخامس، ص182.

[3] الأشموني، شرح ألفية ابن مال، الجزء الثاني، ص159.

وفي حالة الألف تمطل الفتحةُ (أُمّا)

وهذا ما ذكر آنفًا من أنَّ أصل (أُمَّ) هو (أُمّا)، ثمَّ قصِّرتِ الحركة الطويلة؛ لضرورة النِّداء، كي تصبح (أُمّ) مع ما قبلها كلمةً واحدةً؛ للترخيم.

(لَيُحْزِنُكَ، وَلَيَحْزُنُكَ)

-وقرأ نافع وحده: (قد نعلم إنه لَيُحْزِنُكَ الذي تقولون)[1] بضم الياء وكسر الزّاي، وقرأ الباقون: (لَيَحْزُنُكَ) بفتح الياء وضم الزّاي[2]. ولم يرجح أبو علي قراءةً على أخرى؛ إلّا أنَّه ذكر أنَّ "حَزَنته" أكثر في الاستعمال[3]؛ بينما فضَّل مكي قراءة من فتح الياء، وضم الزاي؛ قال: "وما عليه الجماعة، من فتح الياء وضم الزاي، أحب إلي لأنها اللغة الفاشية المستعملة المجمع عليها"[4]. وأحزنته تعني أدخلته في الحزن، وحزِنته أوصلت إليه الحزن[5].

وهما لغتان، وقراءة من قرأ بالضم أشهر، لكثرة محزون، والفتح على الجمع بين اللغتين[6]، وجاء في (حزن): "قال (يونس عن أبى عمرو) وفى استعمال الفعل منه لغتان، تقول : حَزَننى يَحزُننى حُزْناً فأنا محزون، ويقولون: أَحْزَننى فأنا مُحْزَن وهو مُحْزِن، وقال غيره: اللغة العالية حَزَن يَحزُن، وأكثر القراء قرؤوا: "فلا يَحْزُنك قولهم"، وكذلك قوله: "قد نعلم إنه لَيَحْزُنُك الذي

---

[1] الأنعام، 33

[2] الفارسي، أبو علي، الجزء الثاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الجزء الثاني، ص473

[3] السابق، ص473

[4] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص406

[5] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص246

[6] الطبري، كتاب الحجج، تحقيق: غانم قدوري الحمد، ص69، وصحَّح المحقِّق عبارة: (وقراءة من قرأ بالضم أشهر) من الضم إلى الفتح.

يقولون"[1]، وحزَنَه الأمر فهو محزون وأحزنه، لغتان فصيحتان. وأكثر كلامهم رأيت فلاناً محزونًا، ولا يكادون يقولون مُحْزَناً. وقد قرئ: "ليُحزِنُني " و"لَيَحْزُنُني"[2].

وما يراه البحثُ هو توافق المعنيين كلاهما، واتِّحادهما في تأدية المعنى؛ فالحزن يكون نتيجةَ شيءٍ محزنٍ، وحزن وأحزن كلاهما في المعنى نفسه، والغرض نفسه.

تفضيل بعض الصوائت على بعضها الآخر

تشكِّل الصَّوائت جزءًا كبيرًا في اختلاف القراءات القرآنيَّة، ممّا جعلها سببًا في ترجيح قراءةٍ على أخرى، وقد رجَّح القرّاء بعضها على بعض لعللٍ متعدَّدةٍ، وهذا كله يزيد من الثراء اللغوي. وقد تعدَّت الأمثلة في كتب الاحتجاج للقراءات، وأعرضها بالآتي:

الأسماء

وردت كلمة ﴿ مَٰلِكِ ﴾[3] مثبتتة الألف، ومسقطةً منها[4]؛ وقد ذكر أبو علي هذا الاختلاف بقوله: "فقرأ عاصم، والكسائيّ: مالِك بألف، وقرأ الباقون: مَلِك بغير ألف ولم يُمل أحد الألف من مالك"[5]؛ غير أنَّه لم يفضِّل قراءةً على أخرى؛ قال: "قال أبوعلي: وأمّا ما حكاه أبو بكر عن بعض من اختار القراءة بملِك، من أنَّ الله سبحانه قد وصف نفسه بأنَّه مالِك كل شيء بقوله: رَبِّ العالمين، فلا فائدةَ في تكرير ذكر ما ؛ فإنَّه لا يرجَّح قراءةُ ملك على مالك؛ لأنَّ في التَّنزيل

---

[1] نقلاً عن: بدران، حمدي، عبد الفتّاح، النَّقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهريّ، 1999م، رسالة ماجستير.

[2] ابن دريد، الاشتقاق، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثّالثة، ص100.

[3] الفاتحة، 4.

[4] إعراب القرآن، ص13، وردت بأربع لغات: مالِك، وملْك، وملِك، ومليك.

[5] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، ص5، وانظر: السبعة، لابن مجاهد، ص104، والتّبيان، ص12، والنشر، الجزء الأول، ص213.

أشياء على هذه الصّورة قد تقدَّمها العامُّ، وذكر بعد العامِّ الخاصّ، كقوله: "اقرأ باسم ربِّك الذي خلق..، ثم قال: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴾"[1][2].

ورجَّح مكّي قراءة (مَلِك) على قراءةِ (مالِك)، مع اعتبار كُلٍّ من القراءتين صحيح؛ قال: "غير أنَّ القراءة بغير ألف أقوى في نفسي لما ذكرته من الحجج في ذلك، ولما فيه من العموم، تقول: كل مَلِكٍ مالِك، ولا تقول: كل مالكٍ ملِك، وتقول: كلُّ ملِك ذو ملْك، ولا تقول: كل مالكٍ ذو ملْك، وإنَّما هو ذو ملك لا غير، فـ "ملِك" أعمُّ في المدح وأيضًا فإنَّ أكثر القرّاء العامَّة على "ملِك". و"مالِك" أيضًا حسنٌ قويٌّ في الرِّواية"[3]، فعلَّة المعنى هي التي أعطت مكّي الحقَّ في الترجيح.

وقد فرَّق الطّبريُّ بين المَلِك والمالِك بقوله: "ولا خلاف بين جميع أهل المعرفة بلغات العرب، أنَّ المَلِكَ من "المُلْكِ" مشتق، وأن المالك من "المِلْك" مأخوذٌ"[4]. وهو يوافق رأي مكّي في تفضيل قراءة (مَلِك) على قراءة (مالِك)؛ قال: "أولى القراءتين بالصواب، وأحقّ التأويلين بالكتاب، قراءة من قرأه ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾، بمعنى إخلاص المُلك له يوم الدين، دون قراءة من قرأ (مالِكِ يوم الدين) الذي بمعنى أنه يملك الحكمَ بينهم وفصلَ القضاء، متفرِّدًا به دون سائر خلقه"[5]، وكذلك ابن أبي مريم بقوله: "ثم إنَّ ملِكًا أبلغ في المدح، والآية إنَّما نزلت في

---

[1] العلق، 1-2.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، ص12-13-14.

[3] مكّي، الكشف، الجزء الأوَّل، ص118، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص20، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص77،-78-79، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الجزء الأوَّل، ص140.

[4] الطّبريّ، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، مؤسَّسة الرِّسالة، الطّبعة الأولى، 2000م، الجزء الأوَّل، ص149.

[5] الطَّبريّ، جامع البيان، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، الجزء الأوَّل، ص151، وانظر: الزَّجّاج، معاني القرآن، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الأولى، 1988م، الجزء الأول، ص47.

المدح بدلالة ما قبلها"[1]، ورأى محمَّد رشيد رضا (1354هـ) أنَّ: "قِرَاءَةَ " مَلِكِ " أَبْلَغُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْمُتَصَرِّفُ فِي أُمُورِ الْعُقَلَاءِ الْمُخْتَارِينَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْجَزَاءِ، وَلِهَذَا يُقَالُ: (مَلِكُ النَّاسِ).

وَلَا يُقَالُ مَلِكُ الْأَشْيَاء"[2]. وخالف الأزهريُّ (370هـ) رأي ابن مكّي؛ إذ إنَّه فضَّل قراءة (مالك) على (ملك)، وهذا يظهر في قوله: "قال أبو منصور:

القراءتان كلتاهما ثابت بالسنة، غير أن (مالك) أحَبُّ إليَّ؛ لأنه أتمّ"[3]. وقيل هو أعمّ في قراءة الألف[4]، وذكر أبو القاسم البغداديّ(801هـ) أنَّ قراءتي (ملك) و(مالك) جاءتا على سبيل الحذف والإثبات في الرَّسمِ القرآنيِّ؛ يقول: "من قرأ بالألف نصر قراءته لأنَّ المصاحف اجتمعت على حذف الألف فرسم ملِك"[5].

وردَّ ابنُ عطيَّةَ (542هـ) في المحرَّر الوجيز على التفريق بين القراءتين في المعنى، ولم يعتدَّ بهذا التفريق، وكلامه الآتي دليلٌ واضح على ذلك: "وتتابع المفسرون على سرد هذه الحجة وهي عندي غير لازمة، لأنهم أخذوا اللفظتين مطلقتين لا بنسبة إلى ما هو المملوك وفيه الملك. فأما إذا كانت نسبة الملك هي نسبة المالك فالمالك أبلغ، مثال ذلك أن نقدر مدينة آهلة عظيمة ثم نقدر لها رجلا يملكها أجمع أو رجلًا هو مَلِكُها فقط إنما يملك التدبير والأحكام، فلا شك أن المالك أبلغ تصرفًا وأعظم، إذ إليه إجراء قوانين الشرع فيها، كما لكل أحد في ملكه، ثم عنده

---

[1] ابن أبي مريم، الموضح، الجزء الأول، ص229–230.

[2] الهيئة المصرَّة العامَّة للكتاب، 1990م، الجزء الأوَّل، ص45رضا، محمَّد رشيد، تفسير المنار.

[3] الأزهريّ، محمَّد بن أحمد، معاني القراءات، مركز البحوث، في كلية الآداب، جامعة الملك سعود–السّعوديَّة، الطبعة الأولى، 1991م، الجزء الأوَّل، ص110.

[4] انظر: الطبري، الحجج في توجيه القراءات، تحقيق: غانم قدوري الحمد، ص57.

[5] البغدادي، أبو القاسم، سراج القارئ، شركة مكتبة مصطفى الحلبيّ، مصر، الطّبعة الثّالثة، 1954م، ص31.

زيادة التملُّك، وملك الله تعالى ليوم الدين هو على هذا الحد، فهو مالكه وملكه، والقراءتان حسنتان"[1].

والقراءات تتكامل ولا تتفاضل، فقراءة (مَلِك) تريد أنْ تثبتَ المُلكيَّة لله، وقراءة (مالِك) تريد أنْ المِلكيَّة لله، والاثنان مطلوبان، وكلُّ واحدٍ يكمل الآخر[2].

وبناءً على ما سبق يمكننا قول الآتي:

- إنَّ قراءة (مالِك)، وقراءة (مِلِك) قراءتان متواترتان، ويتمِّمان بعضهما البعض في المعنى، ولا تتَّفق الباحثة مع مكّي في تفضيله قراءةً على أخرى؛ لقرب المعنى، وتمامه في كلتا القراءتين.
- ما حدث في كلتا القراءتين من النّاحية الصَّوتيَّة ما هو إلّا إطالةٌ في المقطع الاوَّل من (مَلِك) لتصبح (مالِك)؛ فالمقطع القصير الأوَّل أصبح طويلًا، ومن المعروف أنَّ العربيَّةَ تكره توالي المقاطع القصيرة، فأطيل المقطع الأول من الكلمة بإطالة الحركة؛ وتوضيح ذلك بالآتي:

مَلِكِ	-	مالِكِ
ص ح/ ص ح/ ص ح		ص ح ح/ ص ح/ ص ح
Māliki		mādāliki

وبهذا التغيير نلحظ الفرق بين كلا المفردتين، من خلال زيادة كميَّة الصّائت.

[1] ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشّافي محمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م، الجزء الأول.

[2] الجمل، محمَّد أحمد، الوجوه البلاغيَّة في توجيه القراءات القرآنيَّة المتواترة، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد– الأردن، 2005م.

واختُلف في قوله تعالى: (لرؤوف)[1]؛ فقرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم: (لرؤوف) على وزن لرعوف في كل القرآن، وكذلك ابن عامر. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرٍو وحمزة والكسائي: (لَرَؤُفٌ) على وزن لَرَعُفٌ[2]. وقد مال أبو عليّ إلى قراءة (لرؤوف)؛ قال: "ألا ترى أنَّ باب ضَروب وشَكور أكثر من باب حَذُر وحَدُث ويَقُظ، وإذا كان أكثر على ألسنتهم كان أولى مّما هو بغير هذه الصِّفة. ويؤكِّد ذلك أنَّ هذا البناء قد جاء عليه من صفاتٍ غيرُ هذا الحرف نحو غفور وشكور"[3].

وحجَّة أبي علي هنا كثرة ورود وزن فَعول، وذكر ابن زنجلة أن حجة من قرأ بـ(رؤف) كونها أبلغ في المدح[4]، وقال ابن خالويه عن بناء (فَعول): "وهو أفخم؛ لأن ذلك لا يقال إلا لمن دام الفعل منه وثبت"[5]. واعتبر مكّي القراءتين متوازنتين، وحذف الواو أخف في القراءة، وإثباتها أكثر في الاستعمال لنظائره[6]. وحكى الكسائي أنَّ لغةً لبني أسد لرأْف على فعْل، وروى عن أبي بكر عن عاصم (الرؤُف) مثقلة[7].

وصيغة فعول أكثر في كلام العرب من صيغة فَعُل، وقد جاء في باب فَعول ما لا يُعرفُ فَعُلَ فيه، نحو: غَفور، وشَكور، وقراءة (لَرَؤُف) هي لغةٌ فاشيةٌ في أهل الحجاز، وغالبةٌ عليهم[8].

---

[1] البقرة، 143.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثاني، ص177.

[3] السّابق، ص177.

[4] ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص116.

[5] ابن خالويه، الحجة، ص38.

[6] مكي القيسي، الكشف، الجزء الأول، ص317-318.

[7] الكسائي، معاني القرآن، الجزء الأول، ص81.

[8] ابن أبي مريم، الموضح، الجزء الأول، ص304، وانظر: الطبري: الجزء الثالث، ص171-172؛ قال: "وفي "الرؤوف" لغات. إحداها "رَؤُف" على مثال "فَعُل"، كما قال الوليد بن عقبة:

وَشرُّ الطالِبِينَ -وَلا تَكُنْه- ... بقَاتِلِ عَمِّه، الرَّؤُفُ الرَّحِيم

وهي قراءة عامة قراء أهل الكوفة. والأخرى"رَؤوف" على مثال"فعول"، وهي قراءة عامة قراء المدينة، و"رَئِف"، وهي لغة غطفان، على مثال"فَعِل" مثل حَذِر. و"رَأْف" على مثال"فَعْل" بجزم العين، وهي لغة لبني أسد. والقراءة على أحد الوجهين الأوَّلين". وقال: القرطبي: "وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو عَمْرٍو" لَرَؤُفٌ" عَلَى وَزْنِ فَعُلٍ، وَهِيَ لُغَةُ بَنِي أَسَدٍ". انظر: تفسير القرطبي، الجزء الثاني، ص158.

ويوضِّح فوزي الشّايب حقيقة (رّؤُف) تحت تأثير النَّبر في الآتي: ""لَرَؤُف رحيم" بهمزة من غير واو، بوزن: لَرَعُف، حيثُ وقع في القرآن الكريم،... وهذا التَّقصير لحجم الكلمة؛ من: رءوف إلى رؤف يفسَّر صوتيًّا بأنَّ الأثر النّاجم عن انتقال النَّبر من المقطع الثّاني: "ءو" إلى المقطع الأوّل؛ أي المقطع "رَ""[1].

وما يراه البحث هو أنَّ (رَؤوف)، و(رَؤُف) ليستا إلا لفظتين زيدت كميَّة الصَائت الثّاني بينهما؛ ليصبحا على هذه الحال؛ وهذا دليلٌ على اختلاف المعنى، فكلمة (رَؤف) من خلال الضمَّة القصيرة هي رأفة، ورحمة لطيفة، وقد تكون لخاصَّة معيَّنة، وكلمة (رَؤوف) بالضمَّة الطَّويلة هي رحمة ممتدَّة كبيرة وقد تكون للعامَّة، فامتدَّت بامتداد الحركة. يقول سمير استيتية: "أمّا ارتباط زيادة كميَّة الصَّوت بالمعنى في العربيَّة فيظهر في إطالة الحركة القصيرة، حتى تصبح الكلمة بهذه الإطالة كلمةً أخرى"[2]. وتتمثَّل بالآتي:

ra>ufun ——— ra>ufun

ص ح/ ص ح ح/ صح ص ـ ص ح/ ص ح/ ص ح ص

تتحوَّل الحركة القصيرة إلى حركة طويلة؛ لزيادة المعنى.

الأفعال

اختلفت الأفعال، واختلفت علل التفضيل في كل منها؛ فالآية الكريمة: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾[3]؛ قد قرئت عند ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو (يُخادعون وما يُخادعون) بالألف فيهما. وقرأ عاصم وابنُ عامر وحمزة والكسائي يخادعون وما

[1] الشّايب، فوزي، قراءات وأصوات، ص140

[2] استيتيَّة، سمير، علم الأصوات النَّحْوي، ص157

[3] البقرة، 9.

يخدعون بفتح الياء بغير ألف[1]. قال مكّي: "قال أبو محمَّد: وقراءة من قرأ بغير ألف أقوى في نفسي، لأنَّ الخداع فعلٌ قد يقع وقد لا يقع"[2]. وعطف (يخادعون) على مثيلتها جاء من قبيل التشاكل في اللفظ مع صحة المعنى[3]، مع قرب المعنى بين يخادعون ويخدعون[4].

وجاء أبو علي بأمثلة من الشعر؛ ليؤكد هذا التشاكل الذي اعتبره أجدر أولى، وهي مدرجة بالآتي:

قال الشاعر: (الوافر)

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا[5]

وقوله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[6]

قوله تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا ﴾[7]

و ﴿ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ ﴾[8]

ولم يقتصر الفارسي على الصوت؛ بل أتبع الحركة الحركة؛ يقول: وممّا يؤكد ذلك قوله: "من العين الحير"[9]، وهو يذكر أيضًا وجود شواهد للواحد المنزَّل منزلة الاثنين[1]، واورد بيت الكميت الآتي: (الطَّويل)

---

[1] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النَّجّار،الجزء الأوَّل، ص233–234.

[2] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص281.

[3] الفارسي، الحجة، الجزء الأول، ص236، وحجة ابن خالويه، ص23.

[4] ابن خالويه، الحجة، ص24.

[5] ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م، ص78، قافية النّون.

[6] البقرة، 194.

[7] الشورى، 40

[8] التوبة، 71.

[9] الفارسي، أبو علي، الجزء الأول، ص236.

تَذَكَّرَ مِنْ أَنّى وَمِنْ أَيْنَ شُرْبُهُ يُؤامِرُ نَفْسَيْهِ كَذي الهَجْمَةِ الإبِلِ[2]

ويذكر ابن عصفور (669هـ) أنَّ (فاعَلَ) أكثر ما تجيء من اثنين، نحو: ضارَبت وقاتَلتُ. وقد تكون من واحد، نحو: سافَرَ[3]، وهذا ما قصده العكبري في قوله الآتي: "وأصل المفاعلة أن تكون من اثنين، وهي على ذلك هنا؛ لأنَّهم في خداعهم يُنزِلون أنفسهم منزلةَ أجنبيٍّ يدور الخداعُ بينهما، فهم يخدعون أنفسهم، وأنفسهم تخدعُهم؛ وقيل المفاعلة هنا من واحدٍ؛ كقولك: سافر الرَّجلُ، وعاقبتُ اللِّصَّ"[4]. وأطلق كارل بروكلمان على هذا الوزن وزنَ الهدف؛ يقول: "وتبني السّاميَّة الجنوبيَّة، وزنًا ثالثًا يسمّى: غاية الوزن (zielstamm)، وذلك بمدِّ حركة فاء الفعل؛ مثال ذلك في العربيَّة: "قاتلَ" من "قتلَ""[5].

ونرى أنَّ القرآن الكريم قد استخدم هنا هاتينِ الصّيغتينِ متمِّمتينِ بعضهما البعض، فالمخادعة تكون للنفس وللغير، وإذا خادعَ الإنسان أحدًا فإنَّه يخدع نفسه قبل ذلك الشخص، وفاء الفعل في (فاعلَ) إنَّما زيدت حركتُها؛ لزيادة معنى الخدع، والوقوع في ضلاله. ويذكر عماد مغلي أنَّ قراءة (وما يخدعون إلّا أنفسهم) تُطَمْئِنُ المؤمنين بأنَّ عمل هؤلاء المنافقين سينقلب وبالًا عليهم، وهو ضرر محقَّقٌ عليهم، وبشارةٌ للمؤمنين، بينما قراءة (يُخادِعون) تدلُّ

---

[1] السّابق، ص237.

[2] ديوان الكميت، تحقيق: محمد نبيل الطريفي، دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى، 2000م، ص256.

[3] ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م، ص128.

[4] العكبري، أبو البقاء، التِّبيان، الجزء الأول، ص28–29.

[5] بروكلمان، كارل، فقه اللغات السّاميَّة، ترجمة: رمضان عبد التَّوَّاب، ص109.

على ما يجده المنافقون في أنفسهم من اضطرابٍ، وضيق وعدم استقرار وثبات، فهي عمليَّة مخادعة بينهم وبين أنفسهم[1]. وعلى هذا تكون كلتا القراءتين متمِّمتي المعنى المراد، على معنىً مغايرٍ لما أراده مكّي.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[2]، فقد استحسن أبو علي قراءة (واعدنا)؛ لثبات التَّواعد من الفاعلين[3]، ولما قد يجيء (فاعَلَ) من فعل الواحد نحو: عافاه الله، وطارقْتُ النَّعْلَ، وعاقبْتُ اللِّصَّ[4]، وهذا ما ذكره العكبريُّ سابقًا في حديثه عن (يخادعون). وهذا موافق لاختيار مكّي الذي بيَّن أنَّ "واعدنا" بمعنى "وعدنا" في أحد معنييه، ولأنه لا بد لموسى من وعد أو قبول، يقوم مقام الوعد، ولأنَّ أكثر القرّاء على "واعدنا"، وقوّى مكّي رأيه بقراءة القارئ؛إذ قال: "وهو اختيار أبي طاهر[5]"[6]. وقراءة ﴿ تَمَسُّوهُنَّ ﴾[7]، بين الألف وحذفها؛ إذ اختار مكي القراءة من غير الألف، لأن الأكثر عليه من القراء، ولأنه أصح في المعنى المقصود[8].

---

[1] أبو مغلي، عماد عادل، أسباب التَّرجيح بين القراءات المتواترة، جامعة الإسراء، عمّان–الأردنّ، 328،2012، بحث منشور

[2] البقرة، 51

[3] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عبد الحليم النَّجّار، وعلي النَّجدي ناصف، الجزء الثّاني، ص55

[4] السابق، ص55

[5] أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمَّد بن أبي هاشم البغدادي صاحب "جامع البيان" توفي (349هـ)؛ انظر: الذهبي، محمَّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، 2001م، الجزء السّادس عشر، الطَّبقة العشرون، ص22 أبو طاهر: هو

[6] مكي، الكشف، الجزء الأوَّل، ص293

[7] النساء، 24

[8] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص346

ومن باب تقصير الحركة نقف على كلمتي: (حاشا)، و(حاشَ) في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[1]؛ فقرأ أبو عمرٍو وحدَه: (حاشا لله) بألف، وقرأ الباقون: (حاشَ لله) بغير ألف[2]. واعتبر أبو علي الحذف هنا مثل الحذف في الأفعال؛ مثل: لم يَكُ، ولا أدْرِ، ولم أُبَلْ. وحجة الحذف أنَّهم زعموا أنَّه في الخطِّ محذوف، ومن قرأ (حاشا)جاء على التَّمام والأصل؛ لأنَّ الحذف قليلٌهنا، وإتمامها جيد[3]. فالعلة هنا علة استحسان لمجيئها على الأصل. وعند مكي حذِفت الألف استخفافًا؛ لأنَّ الفتحة تدل عليها، وحذف الألف اتباعًا للمصحفِ[4]، ويذكر ابن خالويه أن من أثبت الألف أخذه من قولك: حاشى، يُحاشي[5].

ويذكر الطبري أنَّهما لغتان؛ قال: "هما لغتان، وأصله من حاشى يُحاشي، مثل رامى يُرامي، ثم حذف للجمع بين اللغتين. وقيل: إنَّ أبا عمرٍ أنزلها منزلة الياءات المحذوفة عنده، يعني: يُثبِتها في الوصل دون الوقف"[6]، ونحو ذلك: قولك: "لم يَكُ"، و"لا أدرِ"، و"لم أبلْ"[7]، ممّا يُحذف لكثرة استعماله[8].

وهذا الحذف يتمثَّل بالآتي:

ħāḍʃa ——— ħāḍʃāa ——— عن طريق تقصير الحركة الطويلة في المقطع المفتوح

---

[1] يوسف، 31

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثالث، ص300

[3] السابق، ص301

[4] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص121، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص359

[5] ابن خالويه، الحجة، ص111

[6] الطبري، أبو معشر، كتاب الحجج في توجيه القراءات، ص86

[7] سيبويه، الكتاب، الجزء الثّاني، ص17

[8] ابن جني، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2000م، الجزء الثّاني، ص185

وقرئت ﴿ يَحْسَبُ ﴾[1] بفتح السّين، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة، وقرأ الباقون (يحسِب) بكسر السّين[2], وجاء تفضيل أبي علي قراءة الفتح من باب القياس؛ فاعتبرها أقيس؛ قال: "قال أبو علي: القراءة بتحسَب بفتح السّين أقيس، لأنَّ الماضي إذا كان على فَعِلَ نحو: حَسِبَ كان المضارع على يفعَل، مثل: فَرِقَ يفرَق، وشرِب يشرَب، وشَذَّ يحسِب فجاء على يفعِل في حروفٍ أُخَرَ، والكسر حَسَنٌ لمجيء السَّمع به وإن كان شاذًّا في القياس؛ فالسماع

جعل الشّاذَّ منزلة القياس"[3]. واختار مكي الكسر؛ لعلة السماع، ولقراءة الرَّسول –صلى الله عليه وسلم– بها، وكونها لغةً حجازيةً[4]، وقد كان النبي –صلى الله عليه وسلم– يقرأ بها[5]، وهما لغتان[6]، والعرب استعملت الكسر والفتح في مضارع أربعة أفعال: يحسب، وينعم، وييئس، ويبيس، حتى صار الكسر فيهن أفصح[7]. وحُكِيَ أيضًا: فضل يفضل، وقنط يقنط، وعرض يعرض، وضل يضل، وكذلك تأتي في الأفعال المعتلة[8]، والفتح وهو الأصل لغة تميم، والكسر لغة أهل الحجاز[9]، وقال سيبويه: "والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس"[10].

---

[1] البقرة، 273

[2] الفارسي، أبو علي، تحقيق: عبد الحليم النجار، وعلي النجدي ناصف، الجزء الثاني، ص300

[3] السابق، ص301، وانظر: ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص380

2 مكي، الكشف، الجزء الأول، ص364

[5] حداد، حنا، شذرات من النحو واللغة والتراجم، حمادة للدراسات، إربد، 2006م، ص336

[6] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص148

[7] ابن خالويه، الحجة، ص48

[8] لمصادر، تحقيق: أحمد محمَّد عبد الدّايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م، ص328ابن القطاع الصقلي، أبنية الأفعال والأسماء وا

[9] البنّا، أحمد بن محمد، إتحاف لفضلاء، الجزء الأول، ص457

[10] سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص39

الجموع

اختُلف في: ﴿أُسَرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾[1] في إثبات الألف في الحرفين، وإسقاطها، وفي فتح الرّاء وإمالتها[2]، ورجَّح أبو علي قراءة أَسرى على أُسارى؛ لأنَّ مفردها أسير، ويكسَّر على فَعلى؛ مثل: قتلى، وجرحى، ولَدْغى، وعقرى، قال: "فإنْ كان كذلك فالأقيس (الأسرى)، وهو أقيس من (أُسارى) كما كان أقيس من قولهم: أُسَراء"[3]. واعتبر أنَّ (أُسارى) ليس بالقياس مثل: أُسَراء، وظُرفاء، وقُتلاء، وأنَّ (أُسارى) أُجريت مجرى كُسالى؛ قال: "وأُجري عليه هذا الجمع للحمل على المعنى"[4]. بينما نجد مكّي على النَّقيض تمامًا؛ فقد فضَّل قراءة (أُسارى)؛ قال: "والاختيار "أُسارى" على "فُعالى" و"تَفدوهم" بغير ألف لما ذكرنا من العلَّة، ولأنَّ القراءتين قد ترجعان إلى معنى، ولأنَّ أكثر القرّاء على ذلك"[5].ومن أثبت الألف جعلها جمع الجمع، ومن أسقطها جعل جمع أسير أسرى[6]، وأسرى وأُسارى لغتان، كما يقال: سكران وسُكارى[7]. وقال النّحّاس: "قال أبو حاتم: ولا يجوز أُسارى. قال أبو إسحاق: كما يقال: سَكارى وفَعالى هو الأصل وفُعالى داخلة عليها"[8]. فأبو علي اعتمد القياس علَّةَ تفضيلٍ، واعتمد مكّي المعنى، وقراءة الأكثر، وتوافق الباحثة أبا عليٍّ في تفضيله قراءة (أسرى) على قراءة (أُسارى)؛ لأنَّها أكثر في الاستعمال والقياس؛ فأسير مفرد وجمعه أَسْرى وهو الأقيس كما ذكر أبو عليّ.

---

[1] البقرة، 85

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الحليم النَّجّار، الجزء الثّاني، ص114

[3] الفارسي، أبو علي، الجزء الثاني، ص115

[4] السّابق، الجزءالثاني، ص115

[5] مكي، الكشف، الجزء الأوّل، ص304

[6] ابن خالويه، الحجة، ص34

[7] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص104

[8] النَّحّاس، إعراب القرآن، ص53

وكذلك اختُلف في الجمع والواحد من قوله عز وجل: ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾[1]؛ فقرأ نافع وحده: (خطيئاتُه)، وقرأ الباقون (خطيئته) واحدة[2]. وقد رجَّح أبو علي قراءة الإفراد على الجمع؛ لإضافتها إلى مفرد وهو ضمير الهاء، فينبغي أن تكون الخطيئة مفردة، وإن كان المراد بها الجمع[3]. واختُلف في (الرِّياح)، و(الرَيح) في قوله تعالى: (وهو الذي يرسل الرياح بُشْرًا بين يدي رحمته)[4]، ولقد استحسن أبو علي قراءة الجمع؛ قال: "لأنَّ الحمل على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللفظ"[5]؛ فالعلَّة في التفضيل هنا جاءت لأجل المعنى، ووافق أبا علي مكيّ في اختيار الجمع؛ لأن أكثر القراء عليه، ولأنه أبين في المعنى، ولأنه موافق للحديث[6]. وذكر الفراء أن النشر من الريح: الطيبة التي تنشئ السحاب[7]، وسياق الآية الكريمة جاء متحدِّثًا عن إرسال الرياح رحمةً للعالمين، وكثير من الآيات الكريمة التي جاءت فيها لفظة الرياح كانت متعلِّقةً بالرحمة، والحياة، واختصَّت الرّيح بالعذاب، وهذا مما يقوّي لدينا تفضيل أبي علي ومكّي قراءةً الرِّياح على قراءة الرّيح.

وما جرى هو تغييرٌ في البنية المقطعيَّة للكلمة:

الرّيحَ ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح

---

[1] البقرة، (81)

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، الجزء الثاني، ص93

[3] السابق، ص97، وانظر: الكشف، الجزء الأول، ص301، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص100، والحجة لبن خالويه، ص23، والموضح، الجزء الأول، ص285

[4] الأعراف، 57

[5] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثالث، ص23

[6] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص322، وقصد بالمعنى: إتيان الرياح من كل جانب، مما يدل على هبوبها، فهي ريا لا ريح، وقصد بالحديث قوله –صلى الله عليه وسلم–: "اللهم اجعلها رياحًا ولا تجعلها ريحًا"، وانظر: حجة القراءات، ص285.

[7] الفراء، معاني القرآن، الجزء الأول، ص381

الرّياح ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح

تحوَّل المقطع الثاني إلى مقطعين، ولعلَّنا نجد في هذا التغير تخفيف شدة الريح وقوتها، فبدلًا من أن تكون دفعةً واحدةً، صارت على أكثر من ذلك بقوةٍ أقلَّ.

ياءات الإضافة

وفي ياءات الإضافة قال أبو علي: "قال: "وكلهم قرأ: (ومحيايَ) محرَّكة الياء، ﴿وَمَمَاتِي﴾[1] ساكنة الياء غير نافع فإنَّه أسكن الياء في (محْيايْ) ونصبها في (مماتيَ)"[2]، وقد كانت علَّة الشُّذوذ عن القياس والاستعمال في إسكان ياء (محياي) سببًا في تفضيل الفارسيّ قراءة (محيايَ) بالفتح على التسكين؛ قال: "إسكان الياء في محْياي) شاذٌّ عن القياس والاستعمال: فشذوذه عن القياس أنَّ فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحدِّ في "محْياي".

وأمّا شذوذه عن الاستعمال فإنَّك لا تكاد تجده في نظمٍ ولا نثرٍ"[3]، ويستشهد على شذوذه بقوله: "وقيل هذا ما جوَّزه يونس في قوله: "اضربان زيدًا"، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس"[4]؛ قال سيبويه: "وأما يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضربان زيدًا واضربنان زيدًاً. فهذا لم تقله

[1] الأنعام، 162

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: أحمد عادل عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، الجزء الثاني، ص568

[3] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثاني، ص568

[4] السابق، الجزء الثاني، ص569

العرب، وليس له نظير في كلامها. ولا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يدغم"[1]، ووصفه ابن جني بالممتنع في الحسِّ[2].

ولم يختلف اختيار مكّي عن اختيار أبي علي الذي بيَّن أنّ ياء الإضافة زائدة، وأصلها الحركة؛ وإنَّما جاز إسكانها استخفافًا، والفتح فيها أقوى وأفصح؛ لأنَّه الأصل، ولخفَّة الفتحة، ولأنَّ العرب تأتي بهاء السَّكت، بعد ياء الإضافة لتثبتَ حركتها في الوقف[3]، قال :"والاختيار في ذلك الفتح، لأنَّه الأصل"[4]، وذكر ابن زنجلة أربع لغات في ياءات الإضافة: الفتح على الأصل، والإسكان للتخفيف، وإثبات الهاء بعد الياء، والحذف،؛ تقول: (هذا غلاميَ قد جاء)، و(غلامي)، و(غلاميَهْ)، و(غلامِ)[5]، قال ابن أبي مريم: "والوجه أنَّه هو الأصل؛ لأنَّ الأصل في ياءات الإضافة أنْ تكون متحرَّكةً"[6].

ويؤكِّد ابن جني ذلك بقوله: "وقد قرأ نافع (محياىْ ومماتي) بسكون الياء من "محياي"، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة، وذلك قول الله تعالى: (وَلْنَحْمِلْ خطاياكم)، ولذلك يُحَضُّ المبتدئون، والمتلقِّنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف، فإذا كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي

---

[1] سيبويه، الكتاب، الجزء الثالث، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988م، ص527

[2] ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص92

[3] مكي، الكشف، الجزء الأوَّل، ص370، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص93

[4] مكّي، الكشف، الجزء الأوَّل، ص374

[5] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص94

[6] ابن أبي مريم، الموضح، الجزء الأوَّل، ص519

متحرِّكة ازدادت خفاءً بالسُّكون نحو محياي"[1]. وقال الرّازي: "وَإِسْكَانُ الْيَاءِ فِي مَحْيَايَ شَاذٌّ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ لِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ لَا يَلْتَقِيَانِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ فِي نَثْرٍ وَلَا نَظْمٍ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لُغَةٌ لِبَعْضِهِمْ"[2].

وفيما يتعلَّق بقراءة نافع؛ فقد ذكر سمير استيتيَّة أنَّ هذه القراءة اختيار؛ قال: "...، فإنَّما هو على الاختيار الذي هو أصلٌ في القراءات القرآنيَّة. والمقصود بكونه اختيارًا أنَّ صاحب القراءة يختار ممّا رُوي عن النَّبيِّ –صلّى الله عليه وسلَّم–، رواياتٍ أخرى غير الرِّوايات التي جعلها أصلًا لقراءته"[3].

وتتفق الباحثة مع أبي علي، ومكِّي في تفضيل قراءة الفتح؛ لما ذُكِرَ من الأسباب، فكلمة (مماتي) إنْ وقفنا عليها مسكَّنةً نلحظ أنَّها انتهت بمقطع مديد مرفوض في العربيَّة في حالة الوصل، وكان من الأفضل تحريك الياء؛ للتخلُّص من هذا المقطع المرفوض، وذلك يظهر في الآتي:

3 2 1

محياي ـــــــــــ ص ح ص/ ص ح ح ص /ص ح ـــــــــــ

مقطع مديد مرفوض في حالة الوصل، وتتخلَّص منه العربيَّة عن طريق تحريك الصّامت الأخير؛ ليصبحَ على النَّحو الآتي:

---

[1] ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص92–93.

[2] الرّازي، فخر الدّين، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1999م، الجزء الرّابع عشر، ص191م .

[3] استيتيَّة، سمير، القراءات القرآنيَّة، ص178.

3 2 1

محيايَ ـــــــــــ ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح

الياءات الزوائد

هي كل ياء متطرفة زائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية[1]، وذكر أبو علي الياءات الآتية:

-الاختلاف في إثبات الياء وحذفها من قوله عز وجل: ﴿ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾[2]، و ﴿ٱلتَّنَادِ ﴾[3]، فقرئ عن نافع بالياء في الوصل، وابن كثير يثبت الياء وصلاً أو وقفًا، وقرا عاصم وأبو عمرٍو وابن عامر وحمزة والكسائي بغير ياء[4]، واختلفوا في: (واخشونِ ولا تشتروا)[5]؛ فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة وابن عامر والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف. وقرأ أبو عمرٍو بياء في الوصل. واختُلف عن نافع[6]. ووقف ابن كثير وحده بالياء على: (هادي)[7]، و(واقي)[8]، و(من والي)[9]،[10].

---

[1] البنّا، الإتحاف، الجزءالأول، ص345.

[2] غافر، 15.

[3] غافر، 32.

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص269-270.

[5] المائدة، 44.

[6] الفارسي، ابو علي، الحجة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الجزء الثاني، ص409.

[7] الرعد، (7،33).

[8] الرعد، (34،37).

[9] الرعد، 11.

[10] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثالث، ص336-337.

واعتبر الفارسي في المجموعة الأخيرة عدم الوقف بالياء هو الوجه؛ لسكون الياء، والتقائها مع التنوين، ولأنها الأكثر في الاستعمال[1]، ومثل على ذلك بكلمة (قاضي) –كما وضَّح_:

قاضيٌ ـــــ (التقت الياء من التنوين) ـــــ ثم حذفت الياء، وبقيت الكسرة دليلًا عليها، قاضِ ـــــــ ثم حذفت الكسرة ـــــ قاضْ

والذي حدث يمثَّل صوتيًّا بالآتي:

qāḏdiyun

يحذف المزدوج الصاعد، ويعوض عنه بمد الحركة

qāḏdiin

تقصر الحركة لتصبح

qāḏdin

واختار مكي الحذف؛ استخفافًا، واتباعًا للمصحف، ولأنَّ أكثر القرّاء عليه[2]، ولم يفضِّل ابن زنجلة، وابن خالويه أيًّا منها على الأخرى. وتوافق الباحثة الفارسي، ومكي في تفضيل عدم الوقف بالياء على الوقف بالياء، لوضوح المعنى، وأمن اللبس، بعد أن قصِّرت حركة الياء الطَّويلة، لتصبح حركةً قصيرةً. وإثبات الياء لغة عامَّة العرب، وعلى هذا جاءت قراءة نافع؛ لكنَّ بعض العرب يحذفون هذه الياء حتى في الوصل، فجاءت قراءات أخرى لذلك[3].

[1] انظر، الفارسي، الحجة، الجزء الثالث، ص337.

[2] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص377.

[3] استيتيَّة، سمير، القراءات القرآنية، ص184.

بين الأفعال والأسماء

قال أبو علي: "اختلفوا في كسر الراء، وإشمامها الكسر في قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[1]. وعلة من أتم الحركة أنَّه جاء بها على أصلها، وعلة من أشمَّ استثقال توالي الحركات، وكراهية الإسكان، فجاء بحلٍّ وسطٍ وهو الإشمام[2]، واختار مكّي تمام الحركات؛ للعلل الآتية:

- لأنه الأصل
- جماعة القرّاء عليه
- الإسكان إخلال بالكلام، وتغييرٌ للإعراب
- الاختلاس فيه تكلف وتعمد ومؤونة، وهو خارج عن الأصول، قليل العمل به
- قلة الرواية
- الاحتجاج بقراءة القارئ؛ فقد احتج مكّي بقراءة أبي أيّوب البغدادي؛ قال: "وقد اختار أبو أيوب إشباع الحركة في "أرنا" وهو الأصل والاختيار"[3].

ويذكر ابن زنجلة أنَّ كسرة الرّاء هي كسرة همزة ألغيت وطرحت حركتها على الرّاء، والكسرة دليل الهمزة، وحذفها قبيح[4]، ويذكر الطبري أنَّ الكسرة دالَّةٌ على الياء المحذوفة؛ قال: "قال أبو جعفر: والقول واحد، فمن كسر"الراء" جعل علامة الجزم سقوط"الياء" التي في قول

---

[1] البقرة، 128

[2] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص295

[3] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص296

[4] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص114-115

القائل:"أرينه""أرنه"، وأقرَّ الراءَ مكسورة كما كانت قبل الجزم"[1]. وكذلك قراءة ﴿ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ ﴾[2]؛ فكلُّهم قرأ بتسكين الرّاء، ما عدا حفص عن عاصم بالتَّثقيل[3]. فقد بين الفارسي أنَّ

تحرُّك الرّاء جاء بسبب الهمزة المحذوفة –كما ذكر ابن زنجلة– الملقاةِ حركتها على الرّاء[4]، ووجه (أرْنا): أنَّه على لفظ "كَتِفٌ"، فيقال: كتْف، ومثل ذلك قولهم: أراكَ منْتَفْخًا[5]، والتسكين يجيء استخفافًا لتوالي الحركات[6]، وكذلك قراءة (بِوَرِقِكُمْ)[7].

وقرأ ابن كثير، ونافع وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي ﴿ بَارِيۡكُمۡ ﴾[8] بكسر العين من غير اختلاس ولا تخفيف، واختلف عن أبي عمرو؛ فقرأ بالتخفيف والتثقيل[9]، ومن روى عن أبي عمرو الإسكان فلعله سمعة يختلس، فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكانًا، وهذا الاختلاس مستقيم حسن مرويٌّ عن أبي عمرو[10]، وإسكان الهمزة عند أبي عمرو جاء لكراهية كثرة الحركات في الكلمة الواحدة[11]، وذكر ابن خالويه شاهدًا على ذلك على هذا؛ وهو قول امرئ القيس:

---

[1] الطبري، جامع البيان، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، الجزء الثّالث، ص79

[2] فصِّلت، 29

[3] الفارسي، أبو علي، الجزء الرابع، ص287

[4] الفارسي، الحجة، الجزء الرابع، ص288، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص636

[5] الفارسي، أبو علي، الجزء الرّابع، ص288

[6] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص294

[7] الكهف، 19، انظر: الفراء، معاني القرآن، الجزء الثاني، ص137

[8] البقرة، 54

[9] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، الجزء الثاني، ص62، وانظر: الكشف، الجزء الأول،293

[10] الفارسي، الحجة، الجزء الثاني، ص68

[11] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص97، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص30.

فاليوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغلِ[1]

وهذا اختلاس للحركات عند العرب[2]، وبين بعضهم أن حذف الحركة هنا جاء للضرورة الشعرية[3].

وفضَّل ابن زنجلة إشباع الحركة؛ قال: "وهو الصَّواب ليوفّى كل حرف حقه من الإعراب"[4]. والتخفيف لغة بني أسد وتميم وبعض نجد عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد كـ"يأمركم"، أو نوعين كـ"بارئكم"، وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للتخفيف فإسكانه وإبقاؤه أولى، والحكم منوط بالمتحرك في نوعيه فخرج نحو: "إن ينصركم"[5].والاختلاس تقليل كمية الحركة القصيرة عن القدر المعتاد، وهو القدر الذي يجري به لسان العرب عادة[6]، ومعظم اللهجات العربيَّة تنفر من توالي المقاطع المتحرِّكة؛ لكنَّها تختلف في نسبة هذا النفور[7]، فما كان منها إلا أن تختصر الحركات بإغلاق المقطع القصير المفتوح السّابق للصَّوت المسكَّن مع الصّوت المسكَّن، وفي هذا الإسقاط يحدث نبر تداولي يفيد تحقّق الأمر ووقوعه[8].

ووردت في القرآن الكريم آياتٌ سُكِّنَ فيها الوَسَطَ في قراءةٍ، وحرِّك في أخرى، وسأعرضها بالآتي:

---

[1] ابن خالويه، الحجة، ص30، والبيت موجود في ديوان امرئ القيس، تحقيق: حسن السندوبي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الخامسة، 2004م، ص134، من قصيدة (يا دار ماوية).

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، الطبعة الأولى، 1997م، ص21.

[3] ابن جني، الخصائص، الجزء الأول، ص388.

[4] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص97.

[5] البنّا، أحمد بن محمَّد، إتحاف فضلاء البشر، الجزء الأوَّل، ص391-392.

[6] استيتية، سمير، علم الأصوات النحوي، ص181.

[7] أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربيَّة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003، ص143.

[8] استيتية، سمير، علم الأصوات النحوي، ص333.

قولـــه تعـــالى: ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾البقـــرة(87)، والنحـــل(102)، و(رُسُـــلِهِ)البقرة(285)، و(رُسُـــــلنا)المائدة(32)، و(الرُّعْـــــب)آل عمـــــــران(151)، و(البُخْل)النِّســـــــاء(37)، و(الدَّرْك)النِّســـاء(145)، و(السُّـــحْت)المائدة(62،63)، و(والأُذُن)المائـــدة(47)، و(كـــان لـــه ثُمُرٌ)الكهف(34)، و(أو من كان ميْتًا)لأنعام(122)، و(من المَعْزِ)الأنعام(143)، و(ألا إنَّها قُرْبَةٌ لهم)التوبـة(99)، و(جُرُفٍ هارٍ)التوبـة(109)، و(دَأَبًا)يوسف(47)، و(فـي ضَـيْقٍ)النحل(127)، و(لَدُنْهُ)الكهف(2)، و(عُقْبًا)الكهف(44)، و(ممّا علِّمت رشدًا)الكهف(66)، و(نُكْرًا)الكهف(74)، و(إلـــى شـــيءٍ نُكُرٍ)القمـــر(6)، و(شَـــطْأَهُ)الفتح(29)، و(عُرُبًا)الواقعـــة(37)، و(هـــذا نُزُلُهُمْ)الواقعة(56)، و(فَسُحُقًا)الملك(11).

ولم يرجِّح الفارسي أيًّا منها؛ إلّا أنَّه كان يذكر أحيانًا أنَّ استعمال الضمِّ أكثر، وهو الأصل، وكله حسن، وهما لغتان، والتخفيف في ذلك سائغٌ مطَّردٌ، وكان يقيس على كلمات أخرى موجودة في اللغة في كل مرَّة، منها: "الشُّغْل، والشُّغْل، والعنق، والطنب، وغير ذلك كثير، وكذلك ابن زنجلة، بينما نجد مكّي فاضل بعضها على بعض؛ مثل: (خُطُوات)، فقد رجّح الإسكان لخفته، ولأنَّ عليه أكثر القرّاء[1]، واختار ابن خالويه السكون؛ للإجماع عليه[2]. وبعض القبائل تؤثر المقاطع الساكنة على المقاطع المتحركة، وهي تميم، وبكر بن وائل؛ مثل: خمْر، وفرْش، ورسْل، وغير ذلك كثير[3]، وهذه اللهجة ما زالت مستعملة إلى الآن، فنجد أهل شمال الأردن يستعمل التخفيف والتثقيل معًا[4].

[1] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص325.

[2] ابن خالويه، الحجة، ص111.

[3] أنيس، إبراهيم، اللهجات العربية، ص140-141.

[4] حداد، حنّا، شذرات من النحو واللغة والتراجم، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، إربد، 2006، ص331.

وقد أفرد سيبويه في هذا بابًا؛ فقال: "هذا باب ما يسكن استخفافاً، وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في فخذٍ: فخذٌ، وفي كبدٍ: كبدٌ، وفي عضدٍ: عضدٌ، وفي الرجل: رجلٌ، وفي كرم الرجل: كرم، وفي علم: علم، وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثيرمن بني تميم"[1].ثم نجده يقول: "وإذا تتابعت الضمتان فإنَّ هؤلاءِ يخفِّفون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة من الواو. وذلك قولك: الرسل، والطنب، والعنق تريد الرسل، والطنب، والعنق"[2]، ونحن نرى تنبُّه سيبويه، ونظرته العميقة في كلامه السّابق.

وما حدث في هذه الكلمات من تسكين الصَّوت الثّاني يتمثَّل بالآتي:

تتابعت ثلاثة مقاطع متحرِّكة؛ فلجأتِ العربيَّة إلى تسكين المقطع الثّاني، بحذف الحركة منه، فينتج لدينا مقطعان بدلًا من ثلاثة، وهذا اختصار للجهد في النُّطق؛ فمثلًا:

قُدُسُ ـــــــــــــــــ قُدْسُ

ص ح/ ص ح/ ص ح ص ح ص/ ص ح

وهذا ما حدث في باقي الكلمات.

[1] سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص113.

[2] السّابق، ص114.

الضَّمائر

كلُّهم قرأ: ﴿ أَنَاْ أُحْيِۦ ﴾[1] يطرحون الألف التي بعد النّون في "أنا" إذا وصلوا في كل القرآن غير نافع، يثبتها في الوصل إذا لقيتها همزة في كل القرآن؛ مثل: ﴿ أَنَاْ أُحْيِۦ ﴾، و ﴿ أَنَاْ أَخُوكَ ﴾[2]، إلا في قوله: ﴿ إِنْ أَنَاْ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾[3] فإنَّه يطرحها في هذا الموضع مثل سائر القرّاء[4]. ولم يعتد أبو علي بقراءة نافع؛ بقوله: "فإنّي لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلًا ولا شيئًا"[5]، وفضل طرح الألف على إثباتها، وكأنَّ العلة هنا علة إنكارٍ قائمةٌ على غير المعتاد لدى القرّاء؛ لوجود صوت الهمز الواضح سمعيًّا، ممّا يجعل الاستغناء عن الحركة الطَّويلة ممكنًا، وحذف الألف جاء استخفافًا[6]، والألف التي بعد النون زيدت للوقف، وطرحت لزوال السَّبب التي جاءت من أجله، وشبِّهت بهاء السَّكت[7].

ويذكر ابن خالويه أن في (أنا) أربع لغات هي[8]:

-أنا فعلتُ

-وأنَ فعلتُ

---

[1] البقرة، 258

[2] يوسف، 69

[3] الشعراء، 115

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، الجزء الثّاني، ص269

[5] السّابق، ص276

[6] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص353

[7] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص142

[8] ابن خالويه، الحجة، ص45

-وأنْ فعلتُ

-وأنهْ فعلتُ

وهذا دليلٌ على أنَّها ظاهرةٌ صوتيَّةٌ خاصَّةٌ باللهجات.

وضعَّف ابن أبي مريم قراءة نافع؛ قال: "وهو ضعيف جدًا؛ لأنَّ مثل ذلك إنَّما يأتي في ضرورة الشعر، نحو قول الأعشى:

كيف أنا وانتحالي القواف يَ بعد المشيبِ كفى ذاك عارا

وليس هذا ممّا يحسن الأخذ به في القرآن"[1]، وهذا موافقٌ لرأي أبي علي.

والحذف والإثبات لغتان: لغة تميم إثباتها وصلًا، ووقفًا وعليها تحمل قراءة المدنيين، والثانية إثباتها وقفًا فقط[2]، والأصل أن تكون هذه الحركة فتحةً قصيرةً لا طويلةً، فلا تُنطق ألفًا[3]؛ وينظر هنري فليش إلى أنَّ أصل الضمير (أنا) هو (أنَ) عادةً، وهو من حيث الكمية = (أ+نْ ا)[4]، ويبين كارل بروكلمان التغيير الذي حذث للضمير (أنا) بقوله: "ويُحتمل أنَّه قد حذث في السّاميَّة الأولى كذلك، أن حذفت من المقطع الثاني في الكلمة، التي يبدأ فيها مقطعان متتاليان بالهمز، ومدت الحركة للتعويض، وهي كلمة: ʾanāku "أنا" ------- ʾanāku"[5]، وبسبب قرب الهمزتين حذفت الثانية، وعوض عنها بمد حركتها[6]. وليس لنا أن نضعِّف قراءةً سبعيَّةً متواترةً كما ضعَّفها ابن أبي مريم في قوله السّابق، وأنكرها الفارسي، وهي لغة لتميم، فقد قرأ نافع

[1] ابن أبي مريم، الموضح، الجزء الأول، ص338-339.

[2] البنّا، الإتحاف، ص448.

[3] استيتيَّة، سمير، علم الأصوات النحوي، ص578.

[4] فليش، هنري، العربية الفصحى، ص215.

[5] بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص75.

[6] الشايب، فوزي، أثر القوانين الصَّوتيَّة، ص345.

بلغة هذه القبيلة، وقد ذكرها ابن خالويه في لغات (أنا) كما في السابق، وحسب قراءة نافع يكون وجود الهمزة بعد حرف المد سببًا قويًّا في وجوب تطاول زمن النُّطق بحرف المد؛ فحرف المد حرف خفي، والهمز قويٌّ في النطق ثقيل بعيد المخرج، وينبغي أن يطال صوت المد للتأهُّب والاستعداد للنُّطق بالهمز، وعلِّل إثبات نافع الألف عن الهمزة المضمومة من باب إتباع الرِّواية والجمع بين اللغتين، رغم أنَّه قد روي عنه أنَّه أثبتها مع الكسر أيضًا[1].

ويمكن أن يكون وجود الحركة الطويلة في الضمير في حال الوقف (أنا) للتَّمكُّن بالنُّطق بالصَّوت، وحتّى يأخذ النَّفَسُ مجراه دون انقطاع، وتقصير الصَّوت جاء على الأصل، وهو أصل الضَّمير (أنا) (أنَ).

واختلفوا في الهاء من قوله تعالى: "فهو، وهي" إذا كان قبلها لام، أو واو، أو فاء؛ فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: وهُو، وفهُو، ولهُو، وثم هُوَ، وفَهِيَ، وهي. بالتثقيل، وقرأ الكسائي بالتخفيف وتسكين الهاء، وكان أبو عمرٍو يضم الهاء في: ﴿ ثُمَّ هُوَ ﴾[2] في سورة القصص، ويسكِّنها في كل القرآن. واختُلف عن نافع؛ فرُوي عنه التثقيل، والتخفيف[3].

ورجَّح أبو علي قراءة أبي عمرٍو بقوله: "وقول أبي عمرٍو أرجح عندنا"[4]؛ فقد اعتبر الواو والفاء مع الضمير كلمةً واحدةً، بينما قد تنفصل (ثم) عنه، وذلك بالآتي:

- أُجري المنفصل مجرى المتصل؛ كقولهم: "عبْشمس"

---

[1] حمدان، أكرم علي، كتب الاحتجاج والصِّراع بين القرّاء والنُّحاة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الثّاني، 2006م، ص100

[2] القصص، 61

[3] الفارسي، أبو علي، الجزء الأول، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، الجزء الأول، ص308

[4] السّابق، ص311

– أُجري الوقف مجرى الوصل في الحركات: فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقِبٍ؛ فـ(أشربْ غيرَ) مثل سبْع، وقد أُسكن، وقوله: (اشترْ لنا) في (رْ ،لَ)[1].

إذن فإنَّ التخفيف يجيء تشبيهًا للمنفصل بالمتصل[2]، وكأنها كلمة واحدة، وعلة من أسكن الهاء إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام متصلة بها، أنَّ هذه الحروف إذا اتصلت بالكلمة، وكان كل واحد منها على حرف لا يمكن أن يسكت عليها، أشبهت ما هو من نفس الكلمة. وعلة تفريق أبي عمرو بين هذه الحروف الثلاثة وبين (ثُمَّ) أنَّ (ثُمَّ) منفصلة من (هو)، ويجوز أن يسكت عليها، فصارت الهاء بحكم الابتداء، والعرب لا تبتدئُ بساكنٍ[3]. وتُحذف في العربية أحيانًا الضمَّة غير المنبورة قبل الواو، والكسرة غير المنبورة أيضًا قبل الياء؛ مثل: وَهُوَ>وَهْوَ؛ وَهِيَ>وَهْيَ[4]، وقد جاء هذا كله في سبيل إسقاط الحركة، واختصار المقاطع، كما ذكر آنفًا.

---

[1] انظر: السّابق، ص311.

[2] أبو السّعود العمادي، إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء السّابع، ص21.

[3] النيرباني، عبد البديع، الجوانب الصَّوتيَّة في كتب الاحتجاج للقراءات، ص225.

[4] بروكلمان، كارل، فقه اللغات السّاميَّة، ص79.

الفصل الثاني
في قضايا الهمز

يعد الهمز من القضايا الأكثر شيوعًا في القراءات القرآنيَّة؛ وذلك لما يطرأ عليه من تغييرات تجعل الاختلاف ظاهرًا، متعدِّدًا. ويعرِّف ابن فارس (395هـ) الهمز في مقاييس اللغة بقوله: "(هَمَزَ) الْهَاءُ وَالْمِيمُ وَالزَّاءُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى ضَغْطٍ وَعَصْرٍ، وَهَمَزْتُ الشَّيْءَ فِي كَفِّي، وَمِنْهُ الْهَمْزُ فِي الْكَلَامِ، كَأَنَّهُ يَضْغَطُ الْحَرْفَ. وَيَقُولُونَ: هَمَزَ بِهِ"[1]، وجاء في لسان العرب: النَّبر بالكلام الهمز، والنبر همز الحرف[2].

وقد أدرج سيبويه الهمزة تحت الأصوات المجهورة[3]، وهو بذلك يختلف عمّا قد رآه علماء اللغة المحدثون في أنَّ الهمزة: صوتٌ حنجريٌّ وقفة انفجارية لا هو بالمهموس ولا بالمجهور[4]؛ لأنَّ فتحة المزمار معها مغلقةٌ إغلاقًا تامًّا، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصَّوتيَّين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلّا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة.[5] والمجهور عند سيبويه: حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصَّوت[6].

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، الجزء السادس، ص65-66.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس، ص159.

[3] سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص434.

[4] بشر، كمال، علم الأصوات، ص288.

[5] أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص77.

[6] سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص434.

وتُنطق الهمزة بانطباق الوترين الصَّوتيَّين ثم انفراجهما بعد ضغط الهواء لحظة من الوقت، بينما يحدث الجهر باهتزاز الوترين الصوتيين وتذبذبهما[1]، ولعل عدم معرفة علماء العربية القدماء للوترين الصَّوتيَّين، وجهلهم بطبيعتها، وخصائصها، وعملها أن جاءت بعض المصطلحات الصَّوتيَّة كالجهر، والهمس، والشدَّة، والرخاوة عندهم غامضة مضطربة تحتاج إلى تفسير وتوضيح[2].

وصوت الهمزة صوتٌ عسير النُّطق؛ لأنَّه يتمُّ بانحباس الهواء خلف الأوتار الصَّوتيَّة، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهدٍ عضليٍّ كبير[3]، وكثيرًا ما يُتخلَّص من الهمز بالإبدال واوًا أو ياءً، أو بغير عوض، والقانون الصَّوتيّ لهذا الحذف الأقدم، هو انَّه إذا توالى همزتان، أولاهما في أول المقطع والثانية في آخره، حُذفت الثانية وَمُدَّتِ الحركة قبَلها، والنوع الثاني هو وقوع همزتين في أول مقطعين متتاليين، فتُخفف الثانية، وقد سلك العرب لتخفيف الهمز عدة طرق هي: النقل والإبدال، والتسهيل، والحذف؛ وذلك كله لتيسير النطق[4].

وكل حركة في اللغات السامية تُنطق محقّقةً؛ بمعنى أنَّها تُسبق بهمزة، غير أنَّ تسهيل الهمز قد دخل في تطور بعض اللغات كذلك، ومنها ما يُحذف، ويُعوَّض عنه بمدٍّ الحركة قبله[5]، ولقد انفردتِ العربيَّةُ بالهمز في عَرَضِ الكلامِ، ولا يكون في شيءٍ من اللغات إلّا ابتداءً[6]

---

[1] الحمد، غانم قدوري، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص102

[2] مرعي بني بكر، عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، الطبعة الأولى، 2016م، ص105

[3] عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1990م، ص76

[4] مرعي بني بكر، عبد القادر، المصطلح الصوتي، ص181–182، وانظر: شاهين، عبد الصَّبور، المنهج الصَّوتي، ص204

[5] بروكلمان، كارل، فقه اللغات السّاميَّة، ص41

[6] السُّيوطي، المزهر، ص255

همز غير المهموز

روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه: نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي –صلى الله عليه وسلم– ما همزنا، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان[1]، ويرى بروكلمان أنَّ تحقيق الهمزة ظاهرة موجودة في اللغات السّاميَّة الأمِّ[2]. وتكاد تجمع الروايات على أنَّ التزام الهمز وتحقيقه من خصائص قبيلة تميم، في حين أنَّ القرشيين يتخلَّصون منها بحذفها أو تسهيلها أو قلبها إلى حرف مدّ[3].

والتحقيق لغة لبعض بني أسد؛ قال الفراء: "يوسف"، بضم السين من غير همز، لغة أهل الحجاز، وبعض بني أسد يقول: "يؤسف"، بالهمز[4]. ويُعزى تحقيق الهمز إلى قبيلة تميم، وقيس، وبني أسد، وتيم الرباب، وغني، وعكل، وبني سلامة من أسد؛ ومنه قول أبي زيد الأنصاري (ت215هـ): "أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، أمّا تميم فهم أصحاب نبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا""[5]. ويرى إبراهيم أنيس أنَّ اختصاص ظاهرة معينة بقبيلة معينة ليس ثابتًا؛ قال: "ولا يكاد المرء يصل إلى حكمٍ خاصٍّ يمكن نسبته إلى بيئة معيَّنة؛ نظرًا لاختلاف القرّاء في أحكام الهمزة اختلافًا يطول شرحه[6].

---

[1] الرضي، شرح الشافية، الجزء الثالث، ص32.

[2] بروكلمان، كارل، فقه اللغات السّاميَّة، ص41.

[3] أنيس، إبراهيم، اللهجات العربية، ص67.

[4] ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرَّزّاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى،2002م، الجزء الثاني، ص50.

[5] سليمان، صباح علي، أثر الهمز في اللهجات العربية في كتب الحديث الشريف–دراسة تحليليَّة، مجلة الأستاذ، العدد 205، المجلد الأول، 2013م، جامعة بغداد، كلية التربية–ابن رشد، قسم اللغة العربية، ص210، بحث منشور.

[6] أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربيَّة، ص67.

وقد ورد من الشواهد ما يؤكد أنَّ هذه الظاهرة كانت تنتشر في أرجاءٍ عدَّةٍ من الجزيرة العربية، ويظهر ذلك مما يأتي:

- روي عن العجّاج انَّه كان يهمز العألم والخأتم.
- أنَّ قومًا من أهل الحجاز ومن أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة.
- المنسأة: العصا، قال الفراء: "أهل الحجاز لا يهمزون المنساة، وتميم وفصحاء قيس يهمزونها"
- قراءة عمرو بن عبيد: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾[1]
- قراءة ابن كثير: ﴿ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾[2]

ما رواه ابن جني عن قطرب أنَّ بعض عكل يقولون: ترقؤة ويريدون بذلك ترقوة"[3].

ورد في كتب الاحتجاج العديد من الآيات القرآنيَّة التي تمثل تحقيق الهمز، فاضل بينها أصحاب هذه الكتب؛ وهي موضَّحة بالآتي:

---

[1] الرحمن ،39، وانظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ص52؛ قال: "وَقَرَأَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ: وَلَا الضَّأْلِينَ، بِإِبْدَالِ الْأَلِفِ هَمْزَةً فِرَارًا مِنِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ دَأْبَةٌ وَشَأْبَةٌ فِي كِتَابِ الْهَمْزِ، وَجَاءَتْ مِنْهُ أَلْيَفَاظٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَنْقَاسُ هَذَا الْإِبْدَالُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ كَثْرَةً تُوجِبُ الْقِيَاسَ، نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ النَّحْوِيُّونَ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ:

سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ يَقْرَأُ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ، فَظَنَنْتُهُ قَدْ لَحَنَ حَتَّى سَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ دَأْبَةً وَشَأْبَةً. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ قَوْلُ كُثَيِّرٍ:

إِذَا مَا الْعَوَالِي بِالْعَبِيطِ احْمَأَرَّتِ

وَقَوْلُ الْآخَرِ:

وَلِلْأَرْضِ إِمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّتِ ... بَيَاضًا وَإِمَا بِيضُهَا فَادَّهْأَمَّتِ.

[2] الفتح، 29، والقراءة موجودة في الدُّرِّ المصونِ، الجزء الثامن، ص619، وذُكِرَ فيه أنَّ أبا علي ضعَّف هذه القراءة، وجيئت بالهمزة مكان الواو، وقد أُستبدِلت هنا الهمزةُ مكانَ الواوِ.

[3] غالب، علي ناصر، لهجة بني أسد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، 1989م، بغداد، أعظميَّة، ص110-111.

ضياء، وضئاء

قرأ ابن كثير وحده: (وضئاء) في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[1] بهمزتين الأولى قبل الألف، والثانية بعد الألف[2]. وقراءة ضياء بترك الهمز إمّا أن تكون جمع ضوء؛ كسوط وسياط، وحوض وحياض، أو مصدر: ضاء يضوء ضياءً؛ كقولك: عاذ عياذًا، والهمزة في موضع العين تكون على القلب؛ كأنَه قدَّم اللام التي هي همزة إلى موضع العين، وأخَّر العين التي هي واو إلى موضع اللام، فلمّا وقعت طرفًا بعد ألف زائدةٍ، انقلبت همزةً؛ كما انقلبت في شقاء، وغلاء[3]. وذكر ابن خالويه أنَّهما لغتان؛ قال: "وهما لغتان: أضاء القمر، وضاء"[4].

ورجَّح مكّي القراءة بعدم الهمز؛ قال: "والاختيار ترك القلب والتغيير، وترك الهمز في موضع الياء، لأنَّ عليه الجماعة، وهو الأصل"[5]. غير أننا نرى ابن مجاهد قد أشار إلى إنكار قراءة الهمز (ضئاء)؛ قال: "وكان أصحاب البَزّي وابن فُليح ينكرون هذا ويقرؤون مثل قراءة النّاس: (ضياء). وأخبرني الخزاعي عن عبد الوهّاب بن فليح، عن أصحابه، عن ابن كثير: أنَّهم لا يعرفون إلّا همزةً واحدةً بعد الألف في (ضياء)"[6]، وفي موضع آخرَ قال: "وهو غلط"[7]، وقد

---

[1] الأنبياء، 48، ويونس، 5، والقصص، 71

[2] الفارسي، أبو علي، الجزء الثالث، ص549

[3] انظر: الفارسي، الحجة، الجزء الثالث، ص179، والكشف، الجزء الثاني، ص90، حجة القراءات، ص328

[4] ابن خالويه ،الحجة، ص101

[5] الكشف، مكي، الجزء الثاني، ص90-91

[6] ابن مجاهد، السَّبعة في القراءات، ص323

[7] ابن مجاهد، السبعة، ص495، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1981م، الجزء الأول، ص37؛ قال: "زعم ابن مجاهد أنها غلط".

غلَّط ابن مجاهد هذه القراءة رغم أنَّها قراءة متواترة[1]. واستبعدت هذه القراءة؛ فقد ذكر صاحب الدر المصون ذلك بقوله: "قال أبو شامة: "وهذه قراءة ضعيفةٌ، فإن قياسَ اللغة الفِرارُ من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يُتَخَيَّل بتقديم وتأخيرٍ يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل؟ هذا خلافُ حكم اللغةِ"[2].

ويرى البحث أنَّ ما ذكر من تغليط قراءة سبعيَّةٍ متواترةٍ لا يجوز، وإن لم يستسغها من خطَّأها، وما رآه مكّي من أنَّ ترك الهمز هو الأصل، فلا أوافقه في ذلك؛ إذ إنَّ الهمز هو الأصل –كما يرى البحث–، وتحقيقه لغة صحيحة، وهو صحيح في قراءة ابن كثير، وما طرأ عليها من تغيير في علم الأصوات الحديث يتمثَّل بالآتي:

عند ذهاب الهمزة تصبح الكلمة ضـــــٍ + ـــــ اء

ḍi + ādʔ

فينشأ عن هذا الحذف التقاء حركتين، وهذا ما يسمّى: "hiatus"، وهذا غير جائز في العربية، وتجنُّبًا لهذا تحدث العربيَّة انزلاقًا حركيًّا بين هاتين الحركتين، لتُنشئَ الياء (y)، للفصل بين الحركتين، لتصبح (ضياء) ـــــ ḍiyādʔ

ووجود الهمزة إنما جاء لفصل الحركات بعضها عن بعض في الأصل[3]، وعندما ذهبت صارت الكلمة إلى ما آلت إليه.

---

[1] أحمد، السّالم محمَّد محمود، قراءات حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ في كتابه "السَّبعة"، مركز تفسير للدِّراسات القرآنيَّة، المدينة المنوَّرة، ص26، بحث منشور.

[2] السمين الحلبي، الدر المصون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الجزء السّادس، ص152، وانظر: ابن جني، المحتسب في شواذِّ القراءات، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، 199م، الجزء الأوَّل، ص33؛ قال ابن جني: "ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير "ضئاء"بهمزتين مكتنفتي الألف".

[3] الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية، ص114.

ساقيها، وسأقيها، وسؤقه، وبالسُّؤق

همز ابن كثير وحده: ﴿ وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ﴾[1] في رواية أبي الإخريط، ولم يهمز غيرُه ﴿ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾[2] و(بالسُّؤق)[3]،[4]، واعتبر أبو علي الهمز في (سأقيها)، و(سأق) لا وجهَ له، وأمّا همز ﴿ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾، و(بالسُّؤق)، فهو همز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة، وقد جاء في كلام العرب وإن لم يكن بالفاشي[5].

وفي موضعٍ آخرَ يذكر قراءة الهمز في قوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾[6]؛ قال: "وأمّا الهمز في "السُّؤق" فغيره أحسن وأكثر"[7]، لكن الفارسي قبل الهمز من ناحيتي: السماع والقياس؛ فالسماع: ما جاء من همز (مؤسى)، والقياس: الهمز لعدم وجود حاجز بين الضمة والهمزة، فهمزها كما يهمزها إذا تحركت بالضم؛ قال: "كما صارت الضمة على العين؛ فلذلك جاز إبدالها همزة"[8].

---

[1] النمل، 44.

[2] الفتح، 29.

[3] ص، 33.

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرّابع، ص109.

[5] السّابق، ص110.

[6] ص، 33.

[7] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص236.

[8] الفارسي، أبوعلي، الحجة، الجزء الرابع، ص337، وانظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، الجزء الثامن، ص244؛ قال: "قال أبو علي: وهي ضعيفة، وكذلك في قراءة قنبل: يكشف عن سأْق، وأمّا همز السُّؤق وعلى سُؤقه فلغة مشهورةٌ فِي هَمْزِ الْوَاوِ الَّتِي قَبْلَهَا ضَمَّةٌ. حَكَى أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ أَبَا حَيَّةَ النُّمَيْرِيَّ كَانَ يَهْمِزُ كُلَّ وَاوٍ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، وَأَنْشَدَ:

أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى".

إذن فقد رجَّح الفارسي عدم الهمز؛ لأنَّ الهمز ليس له وجه في العربيَّة، وقد وافق مكي أبا عليّ في أنَّ الهمز لغةٌ قليلةٌ خارجةٌ عن الاستعمال، وترك الهمز هو الرّاجح عنده؛ قال: "وهو الاختيار؛ لأنَّ الهمز بعيدٌ شاذٌّ، ولأنَّ الجميع على ترك الهمزة"[1].

وذكر ابن خالويه وابن زنجلة لذلك وجهين[2]:

- أنَّ العرب تشبه ما لا يهمز بما يهمز، فتهمزه تشبيهًا به
- وأنَّ العرب تبدل من الهمز حروف المدِّ واللّين همزةً تشبيهًا بذلك

وما ورد من همز (بالسُّوق)؛ فإنَّ أصله سُوق على ما يجب في جمع (فَعَل)، فلمّا اجتمع واوان: الأولى مضمومة همزها، واجتزأ بها من الثّانية فحذفها[3].

ولقد أفرد ابن جني بابًا في الخصائص، سمّاه (في شواذِّ الهمز)[4]، أورد فيه أمثلة كثيرة على الهمز؛ ومن ذلك: سأقيها، والرئبال، وشمأل، ومؤسى، ولبَّأت، وحلأت، واستلأمت؛ وكل ذلك في رأي ابن جني ناشئٌ عن تطرُّق وصنعة؛ وليس اعتباطًا، وذلك لتحرك الألف، ممّا يؤدّي إلى قلبها همزةً[5]. وجاء في المنصف: "وقالوا في "تابَل: تَأْبَل"، فالهمزة زائدة"[6].

وحكي أن العجاج كان يهمز العألم والخأتم؛ أبدل الألف همزة وكذلك "تَأْبَل"، فالهمزة في هذه الأحرف الثلاثة زائدة؛ لأنها بَدَل من زائد، ومثالها: فأعل، وقد قالوا: رِئْبال للأسد، فهمزوا،

---

[1] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص265.
[2] ابن خالويه، الحجة، ص170، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص530.
[3] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص530.
[4] ابن جني، الخصائص، الجزء الثالث، ص142.
[5] ابن جني، الخصائص، الجزء الثالث، ص147.
[6] ابن جني، المنصف، ص106.

وقرأت على أبي علي في كتاب الهمز عن أبي زيد: وتقول: "رَهْيَأْتُ"[1]. وتكثر الأمثلة في ذلك مما همز فيه العرب مما جعل الخلط قائمًا في همز ما لا يستحقُّ الهمز[2].

وقد بيَّن سمير استيتيَّة أنَّ: (السّؤق)، و(على سؤقها) ناتجتان عن مقطع طويل مغلق؛ قال: "وتتمُّ هذه العمليَّة في مرحلتين: الأولى الانتقال من البنية العميقة (سوقه) إلى البنية قبل الفوقيَّة (سؤقه)، بوجود واو المدِّ والهمزة معًا. وبهذه الزيادة يصبح المقطع الأول مكوَّنً من: (ص ح ح ص). وهذا مقطع لا تلجأ إليه العربيَّة كثيرًا. ولمّا كان الأمر كذلك، كان لا بدَّ من المرحلة الثّانية، وفيها يتمُّ الانتقال من البنية قبل الفوقية (سوءقه) إلى البنية الفوقية (سؤقه)[3]. إذن، فقد قصِّر المقطع الطويل ليصر مقطعًا متوسِّطًا مكوَّنًا من: ص ح ص)، وهو مقطعٌ مقبولٌ في العربيَّة.

وفيما يتعلَّق بكلمة (ساقيها) فقد أخذ المقطع الأوَّل الشكل ص ح ح، وهو المقطع المتوسِّط المفتوح، وأرى أنَّ هذا هو السبب في جلب الهمز؛ فعمدت العربية إلى اختزال الحركة الطويلة في المقطع الأول، والإتيان بالهمزة لإقفال المقطع، وذلك يكون في الآتي:

ساقَيها ـــــــ ص ح ح /ص ح ص/ ص ح ح

سأقَيها ـــــــــــ ص ح ص /ص ح ص / ص ح ح ـــــــــــ أغلق المقطع الأول بصامت (الهمزة) بعد تقصير الحركة الطويل؛ للتخلص من المقطع المفتوح.

وكأنَّ للنُّحاة القدامى نظرةً فاحصةً قويَّةً حينما قبلوا قراءة: (بالسُّؤق)، و(سؤقه)، وهي مختلفةٌ في تركيب المقاطع عن (ساقيها)؛ وذلك من خلال أقوالهم، وتأويلاتهم فيها.

---

[1] ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1954م، ص106، ورهيأت تعني:الضعف، والعجز والتّواني، وهي مأخوذة من رهأ: الرهيأة، والرَّهيأة: التخليط في الأمر وترك الإحكام، ورهيأتَ في أمرك أي ضعفت وتوانيت؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1994م، الجزء الأول، ص89.

[2] عبد التوّاب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ص250.

[3] استيتيَّة، سمير، القراءات القرآنيَّة، ص73.

معايش، ومعائش

اختُلف في قراءة معايش، ومعائش؛ في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[1]؛ قال أبو علي: " كلُّهم قرأ: (معايش) بغير همز: وروى خارجة عن نافع: (معائش) ممدودًا مهموزًا، وهذا غلط"[2]. وهو عند الفارسي لم يعتلَّ؛ قال: "ولكن التصحيح هنا لزوال مشابهة الفعل عنه في اللفظ والمعنى، ...، ومن أعلَّ فهمز فمجازه على وجه الغلط، وهو أنَّ معيشة على وزن سفينة، فتوهَّمها: فعيلة؛ فهمز كما يهمز مصائب"[3]، وهي –كما ذكر– على وزن (مَفْعِلَة)[4]. فقد اعتبر الفارسي قراءة الهمز من سبيل التوهُّم الخاطئ، والتباس قراءة معائش بالقياس على مصائب. واعتبر مكّي أنْ لا وجهَ لهذه القراءة في العربيَّة؛ لعدم موافقتها خط المصحف؛ قال: "فهذا لا يقبل وإن وافق خطَّ المصحف"[5]. وهو بذلك يتخلى عن أحد شروط قبول القراءة.

فقد احتجوا إذن بالتوهُّم الخاطئ قياسًا بما يشبهها من الكلمات في الوزن نفسه، وعدم موافقة القراءة خطَّ المصحف؛ ومن المعروف أنَّ كلَّ قراءة لا بدَّ لها من ثلاثة شروط[6]:

- صحة السَّند
- وموافقة العربيَّة ولو بوجهٍ
- وموافقة الرَّسم العثمانيّ

---

[1] الأعراف، 10.

[2] الفارسي، أبوعلي، الحجة، الجزء الثّالث، ص4.

[3] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثالث، ص5.

[4] السّابق، ص5.

[5] مكي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنَّشر، ص52.

[6] ابن الجزري، النشر، الجزء الأوَّل، ص14، وص193.

والشرط الأول هو الأهمُّ؛ فلا ينبغي تخطئتها، وإخراجها من دائرة العربيَّة.

وقد هوجمت قراءة نافع هجومًا شديدًا، وأوَّل من من نبَّه إلى غلط هذه القراءة، والتوهُّم فيها سيبويه؛ لكنَّه صان نفسه عن تخطئة القراءات، ولقد فتح سيبويه باب التخطئة بطريقٍ غيرِ مباشرةٍ؛ فقد غمز من جانب كلمةٍ مشابهةٍ، وهي: (مصائب)؛ قال: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهَّموا أن مصيبة فعيلةٌ وإنما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب"[1]. وقصد سيبويه بكلمة (توهَّموا) القياس الخاطئ، فقد ظنت الياء في مصيبة زائدة؛ وإنَّما هي أصليَّة، فقاسوا الأصليَّ على الزّائد، ثم حكم سيبويه على الأصل في قوله: (مصاوِب)، فهي: مُصْوِبَة ـــ مُفْعِلَة ـــ حكم على الأصل، وجاءت مصائب على مُصْيِبَة ـــ مصائِب.

وقد هاجم المازنيّ قراء الهمز هجومًا شديدًا، وكأنَّه نسي أنَّ هذه القراءة قراءة متواترة، ولا يجوز تخطئتها؛ قال المازني: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: "معائش" بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا. وقد قالت العرب: "مصائب" فهمزوا وهو غلط، كما قالوا: "حلّأت السويق"، وكأنهم توهموا أن "مصيبة: فَعِيلة"، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع "سفينة: سفائن"، وإنما "مصيبة: مفعِلة" من "أصاب يصيب"، وأصلها: "مُصْوِبة"، فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة، فأبدلت ياء للكسرة قبلها"[2].

وكأنَّ النُّحاةَ كانوا يظنّون أنَّ القرّاء يقرؤون اجتهادًا من تلقاء أنفسهم، وقراءة نافع سنَّة والسنَّة تغلب اللغة؛ لكنَّ المشكلة كانت في وجود قواعدَ معيَّنةٍ عند القدماء يلتزمونها. وردد المبرد كلام المازني في إنكار الهمز[3]، وقد خطأها ابن مجاهد أيضًا؛ قال: "وروى خارجة عن

---

[1] سيبويه، الكتاب، الجزء الرّابع، ص356.

[2] ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التُّراث القديم، الطّبعة الأولى، 1954م، ص307.

[3] عضيمة، عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الجزء الأول، ص55.

نافع: (معائش) ممدودة مهموزة. قال أبو بكر: وهو غلط"[1]، وقال الزجاج: "ولا أعلم لها وجهًا إلا التشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة"[2]. وذكر النحّاس أنَّها لحن؛ قال: "والهمز لحنٌ لا يجوز"[3].

وقد دافع أبو حيّان عن نافع دفاعًا قويًّا؛ قال: "لكِنَّهُمْ رَووهُ وَهُمْ ثِقَاتٌ فَوجبَ قَبولُهُ"[4]، ثم قال: "ولسنا بمتعبّدين بأقوال نحاة البصرة"[5]، وبيَّن أنَّ نافعًا فَصِيحٌ مُتَكَلِّمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ نَاقِلٌ لِلْقِرَاءَةِ عَنِ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ وَكَثِيرٌ من هؤلاء النُّحَاةِ يُسِيئُونَ الظَّنَّ بِالْقُرَّاءِ ولا يجوز لهم، ونقض قولَ المازني بقوله:

"لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهَا نُقِلَتْ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ وَعَنِ الْأَعْرَجِ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالْأَعْمَشِ"[6]. وذكر السمين الحلبي ذلك وبين أن عامرًا قد قرأ بها قبل ظهور اللحن وهو عربي صريح[7].

وأشار الفراء إلى صحتها، واستعمالها؛ قال: "وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة، لشبهها بوزنها في اللفظ وعدّة الحروف"[8]، وبيَّن ابن جني أنَّها قراءة أهل المدينة[9].

وهذه قراءة صحيحة متواترة، يجب قبولها طالما سُمعت عن العرب؛ وقد بيَّن ابن جني ذلك في كتابه الخصائص مفردًا إيّاه تحت باب: "اختلاف اللغات وكلها حجة"[10]، قال ابن جني: "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنَّها ليست أحقَّ بذلك من وسيلتها. لكنَّ غاية ما

---

[1] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص278.

[2] عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، الطّبعة الثامنة، 2003م، ص27.

[3] النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، الجزء الثاني، ص45.

[4] أبو حيّان، البحر المحيط، تحقيق: محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، 2000م، الجزء الخامس، ص15.

[5] السّابق ص15، الجزء الخامس.

[6] السّابق، الجزء الخامس، ص15.

[7] السمين الحلبي، الدر المصون، الجزء الخامس، ص259.

[8] الفرّاء، معاني القرآن، الجزء الأول، ص373.

[9] ابن جني، الخصائص، الجزء الثالث، 146.

[10] ابن جني، الخصائص، الجزء الثاني، ص10.

لَك من ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتقد أنَّ إحدى القياسين أقبلُ لها، وأشدّ أنسًا بها. فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أوَلا ترى إلى قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "نزل القرآن بسبع لغات كلها شافٍ كافٍ". هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسِلتين، أو كالمتراسلتين. فأمّا أن تقلّ إحداهما جدًّا وتكثر الأخرى جدًّا فإنَّك تأخذ بأوسعهما روايةً، وأقواهما قياسًا"[1]. وقال نافع: "قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته، حتى اتبعت هذه القراءة"[2].

والناظر في قول من قاس معيشة على صحيفة يرى أنَّ الميم في معيشة زائدة، بينما جاءت الياء في صحيفة زائدة، وقد جاءت معيشة من: عَ يَ شَ ـــــ فَ عَ لَ، وأصل معيشة في نظر العلماء القدماء هو: مفعُلة ـــــ معْيُشة، ثمّ نقِلت حركة الياء إلى العين، فبقيت الياء ساكنة، ولا يجوز وجود ياء ساكنة قبلها ضمة، فوجب تحويلها إلى كسرة للمحافظة على الياء، وكي لا تلتبس بالواوي، فهي من الياء؛ بينما نجد الدرس الصوتي الحديث يفسِّرها عن طريق المزدوج الحركي، كما الآتي:

اجتمعت حركة مع شبه حركة بعدها: (yu) (معْيُشة)

(yi) تحذف الياء، ويستعاض عنها بمدٍّ الحركة؛ وذلك لتشكُّل مزدوج هابط مرفوض (معُيْشة)

ii (معيشة)

وفي حال كانت (معيشة) فقد تتابعت الأمثال؛ (yi) ـــــ تحذف شبه الحركة، ويعوَّض عنها بمدٍّ

الحركة ـــــ ii

وعلى هذا، فإنَّ حذف عين الفعل (y) يجعل الكلمة على وزن (مفيلة).

---

[1] ابن جني، الخصائص، الجزء الثاني، ص10.

[2] مكي، الإبانة، ص55

وفي جمع معيشة على معائش، يكون الآتي:

معاـِ ش وذلك لحذف عين الفعل

mɑ̄<ɑ̄ɑ̄iˇš ـــــ mɑ̄<ɑ̄ɑ̄ʔˇš ـــــ مفائل

يتشكل ما يسمّى بـ (هياتوس)؛ فتأتي الهمزة، ولأنَّ المقطع العربي لا يبتدئ بحركة.

واجتلاب الهمزة في معائش يحقق وضوحًا سمعيًّا في القراءة، والجمع على (فعائل)، أكثر ورودًا في اللغة من الجمع على (فعايِل)[1].

فالأصل:

معيشة ـــــــــــــ معايش

mɑ̄/ʃɑ̄ɑ̄/y̲iˇš ـــــــــ mɑ̄<iˇšɑ̄h

تسقط شبه الحركة من المزدوج الحركي الهابط؛ فتصبح معاـِ ش mɑ̄/<ɑ̄>/iˇš والنظام المقطعي لا يبدأ بحركة فتقحم الهمزة لتصحيح النظام المقطعي، فتصبح:

معائِش (mɑ̄<ɑ̄ɑ̄>iˇš)

ومصيبة مثلها كذلك.

وفي حال كونها معايش، فإنَّه يحدث:

- انزلاق حركي بين الحركتين: الفتحة والكسرة؛ للتخلص من شبه الحركة بمجيء شبه الحركة (الياء) (y)؛ معايش ـ فهي إذن (مفايِل)، وليست (مفاعِل).
- أو تسهَّل الهمزة في (معائش)، فتصبح (معايش).

[1] القرني، عبد الله ناصر، رواية خارجة بن مصعب في القراءة –توجيه في مكانتها من العربيَّة–، مجلة دراسات، العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، الجامعة الأردنيَّة، المجلَّد 43، العدد 2، 2016م، ص956

وعلى هذا تكون كلتا القراءتين صحيحةٌ؛ إلّا أنَّ عدم التمييز بين الحركات، وأشباه الحركات عند العلماء القدماء هو ما أوقعهم في الغلط، ولكونهم كانوا يتعاملون مع ما كان في (البنية العميقة)، وهذا ما جعل الهوَّة كبيرةً بينهما.

النَّبيّ، والنَّبيء

اختُلف في قراءة: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[1]، و ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾[2]، و ﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾[3]، و ﴿ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾[4]، و ﴿وَٱلنَّبِيِّ﴾[5] في الهمز وتركه، فهمز نافع ذلك كله إلّا في موضعين في سورة الأحزاب؛ كي لا تجتمع همزتان[6]، ولم يأخذ أبو علي بقراءة الهمز؛ بل ضعَّفها، واعتبره مرفوضًا في الاستعمال؛ قال: "فصار من حقَّق الهمزة في النبيء كرد النبي إلى الأصل المرفوض استعماله، نحو: وَذَرَ، وَوَدَعَ، فمن ثمَّ كان الأكثر فيه التخفيف"[7]. فقد اعتبره من الأصل المهمل، والمقيس عليه؛ لكنه استعماله غير موجود.واستشهد بقول سيبويه: "بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقِّقون نبيئًا وبريئة. قال: وذلك رديء"[8]. ويظهر أن رداءة هذا الاستعمال –كما ذكر– ناتجٌ من ترك الأصل المتروك استعماله، وليس لأنَّ الهمز في النبيء غير الأصل.

والملاحظ أنَّ رفض الفارسي هذه القراءة ناتجٌ من سببين:

- ترك الأصل المرفوض استعماله

---

[1] البقرة، 61.
[2] البقرة، 136.
[3] آل عمران، 79.
[4] البقرة، 91.
[5] البقرة، 246.
[6] الفارسي، أبو علي، الجزء الثاني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، وعلي النَّجدي ناصف، الجزء الثاني، ص71–72.
[7] السابق، ص72.
[8] الفارسي، أبو علي، الجزء الثاني، ص74، وهو موجود عند سيبويه في الجزء الثالث، ص555، بقوله: "وذلك قليلٌ رديءٌ".

- استشهاده بقول النَّحْوِيِّ، وهو سيبويه، الذي استشهد بكلامه في كثيرٍ من المواضع.

وكذلك وافقه مكّي؛ وذلك للعل الآتية:

- الخفَّة؛ فترك الهمز أخفّ من الهمز

إجماع القرّاء على عدم الهمز

- الاسشهاد بالحديث؛ فيما ورد عن النبي –صلى الله عليه وسلم– من كراهة همز "النبي"
- الاستشهاد بقراءة القارئ؛ قال: "وهو اختيار أبي عبيد"[1]

ويشير مكّي أنَّ قراءة قالون بالتسهيل من باب إبدال الهمزة ياءً، وإدغام الياء بالياء التي قبلها[2]، وظاهر قول مكي فيما قال؛ أن لا أصل للهمز في هذه الكلمة، كما ذُكر[3].

وعلَّة من همز أنَّه:

- قد أخذه من قوله: (أنبأ بالحقِّ) إذا أخبر به، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[4].
- قول عبّاس بن مرداس في مدح النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم–:

يا خاتمَ النُّبّاء إنَّك مرسَل بالحقِّ، خيرَ هدي السَّبيل هداكا5

---

[1] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص298.

[2] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص297.

[3] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص298.

[4] البقرة، 31.

[5] البيت موجود في ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م، ص122، وقد ورد باختلاف في اللفظ قليل؛ يا خاتَم النبّاء إنَّك مرسَلٌ بالحقِّ كلُّ هُدى السّبيلِ هداكا.
والبيت موجود في اللسان ، الجزء الأول، ص162، وهو منسوب إلى العباس بن مرداس السلمي، وكذلك في الكامل للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1997م، الجزء الثالث، ص16.

وهذا من باب الصحيح لا المعتلّ؛ فقد صحَّ على أنَّ أصله الهمز، وجمع على (فُعَلاء)، ولو كان غيرَ مهموز لم يجمع على (فعلاء)؛ إنَّما جمع على (أفعلاء)[1].

وعلة التخفيف هي:

- أنَّ الهمز مستثقلٌ عندهم
- أنَّه مأخوذ من النَّبْوة
- أن العرب تدع الهمزة من (النَّبيِّ) وهو من أنبأت، ومن (الخابية)، وهي من خبأت، ومن (البريَّة) وهي من برأ الله الخلق، ومن (الذريَّة) وهي من ذرأهم، ومن (الرويَّة) وهي من: روَّأتُ في الأمر[2].

ونقل الزبيدي عن الزجاج قوله: "القراءةُ المُجْمَع عليها في "النَّبيِّينَ" و"الأَنْبِياءِ" طرحُ الهَمْزِ، وقد همز جماعةٌ من أَهل المدينة جميع ما في القرآن من هذا واشتقاقُه من نَبأَ وأَنبأَ أَي أَخبر قال: والأَجودُ تَرْكُ الهمز"[3]، ومن العرب من يهمز فيقول: (نبيء)، وقرأ بذلك نافع وأهل المدينة، وقرأوا في جمعه (أنبياء) وكان القياس إذا همز أن يكون جمعه (نبّاء) مثل (كريم) و (كرماء)[4].

---

[1] انظر: ابن خالويه، الحجة، ص31، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص99، وانظر: العكبري، التبيان،الجزء الأول، ص61.

[2] ابن خالويه، ص32.

[3] القادوسي، عبد الرَّزّاق بن حمودة، أثر القراءات القرآنيَّة في الصِّناعة المعجميَّة، رسالة، دكتوراه، جامعة حلوان، 2010م، ص120.

[4] السَّيرافيّ، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2008م، الجزء الرابع، ص200.

وأهل العربية يزعمون أن النبي أصله الهمز؛ لأنه عندهم من أنبأه الله، والعرب كلهم لا يهمزونه، إلا في ضرورة شعر وشذوذ. وكذلك نزل به القرآن، بغير همز في قوله تعالى: (إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ) وقوله تعالى: (وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الحَقِّ) وقوله تعالى: (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ). وقد قال رجل: يا نبي الله؛ فهمز، فقال له: "لست بنبيء الله، فهمز، ولكني نبي الله"، ولم يهمز. وقال أيضا: "لا تَنْبِروا باسمي"؛ أي لا تهمزوه. والنبر: الهمز[1]. وفي روايةٍ فَقَالَ: لستُ بِنَبِيءِ اللَّهِ ولكنِّي نبيُّ اللَّهِ[2].

وبيَّن إبراهيم أنيس أنَّ هناك تناقضًا بين بين قول الفرَاء وغيره في همز هذا الهمز؛ قال: "قال الفرّاء: وأهل مكَّة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون البريئة والنبيء والدَّريئة؟!.. وقال اللحياني أجمعت العرب على ترك همزة هذه الثلاثة ولم يستثنِ أهل مكَّة"[3]. والملاحظ من كلامه أنَّنا لا نستطيع الحكم القطعي على وجود هذه الظاهرة عند قوم بعينهم، بل هي تختلف من راوٍ إلى آخرَ، ومن مكانٍ إلى آخر.

وأوافق الفارسي في أنَّ النبيء هو الأصل؛ إذ إنَّها كانت مهموزة، ثمَّ مرَّت بهذه المراحل لتصير إلى ما آلت إليه:

1 2 3 4

nābii? — nābi? —— nābiy ——nābiyy

---

[1] ابن دُرستويه، أبو محمد، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، 1998م، ص176

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1994م، الجزء الأول، ص162

[3] أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص212

قصِّرت حركة الكسر، فصارت حركة واحدة، فصارت الهمزة في نهاية المقطع، فحُذفت، وجلبت الياء في نهاية المقطع، ثمَّ أُظهرت الياء بالتَّشديد. وقد ذكر يحيى عبابنة أنَّ هذا الأمر إنَّما يتمُّ على أسس القياس على الأنماط المهموزة في الأصل، وخفِّفت همزاتها في اللهجات، ومن ثُمَّ، فإنَّها تدخل في اللغة الفصيحة، وتستعمل جنبًا إلى جنب مع النَّمط الأصلي[1].

وقرأ نافع وابن عامر (خير البريئة)[2]، و(شر البريئة)[3] مهموزتين. وقال هشام بن عمار عن ابن عامر بغير همز. وكذلك قرأ الباقون بغير همز[4]. وقد جاءت علة التفضيل مشابهة لعلة التفضيل في (النبيء)، قال أبو علي: "(البريئة) من "برأ الله الخلق"؛ فالقياس فيه الهمز، إلّا أنَّه ممّا يُترك همزُه، كقولهم: "النَّبي"، و"الذريَّة"، و"الخابية" في أنه ترك فيه الهمزة، فالهمز فيه كالرد إلى الأصل المتروك في الاستعمال؛ كما أنَّ من همز "النبي" كان كذلك. وترك الهمز فيها أجود، وإن كان الهمز فيها أجود، وإن كان الهمز الأصل؛ لأنه لمّا تُرك فيه الهمز صار كردِّه إلى الأصول المرفوضة"[5]. وخُفِّف لكثرة الاستعمال[6]، وإن كان الأصل الهمز[7]. والكلام فيه كالكلام على (النبيء).

ويرى البحث أنَّ اللغة الأفضل والأكثر في الاستعمال هي ترك الهمز، ولشيوعها صارت هي اللغة المستساغة، وليس الهمز الذي اعتُبِر بمثابة الأصول المتروكة، وإن كان هو الأصل؛ وذلك لسهولة النُّطق.

---

[1] عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق، عمّان، الطبعة الأولى، 2000م، ص175

[2] البينة، 7.

[3] البينة، 6.

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص567.

[5] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص567.

[6] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص482.

[7] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص769.

مناة، ومناءة

في قوله تعالى: ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾[1]؛ قرأ ابن كثير وحده: (ومناءة الثالثة) مهموزة ممدودة، وقرأ الباقون: (ومناة)[2]، وقد ذكر أبو علي قول أبي عبيدة في أنَّ "مناءة" بالمدِّ قد تكون لغة، وهو لم يسمع بها عن أحد من رواة اللغة[3]. وقال مكي: "وهما لغتان، فترك الهمز أكثر وأشهر، قال أبو عبيدة: لم أسمع فيه المد وهو اسم صنم، وترك المد أحب إليَّ؛ لأنها اللغة المستعملة ولأن الجماعة عليه"[4].

والحجة لمن قصر أنَّ الأصل فيها مَنَوَةٌ، فلمّا تحرَّكت الواو وقبلها فتحة انقلبت ألفًا،ومن مدَّ جعل الألف زائدةً لا منقلبةً، وأتى بالهمزة بعدها؛ لئلّا يجمع بين ألفين[5]، وهما لغتان[6]. واحتج السمين الحلبي بوجودها في الشعر؛ قال: "وقد أَنْكر أبو عبيد قراءةَ ابن كثير، وقال: "لم أسمع الهمز" . قلت: قد سمعه غيرُه، والبيتُ حُجَّةٌ عليه"[7]. وذكر البيت الآتي:

ألا هل أَتَى تَيْمَ بنَ عبدِ مَناءة علَى النَّأْيِ فيما بيننا ابنُ تميمِ[8]

---

[1] النجم، 20.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص386.

[3] السابق، الجزء الرابع، ص386.

[4] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص396.

[5] ابن خالويه، الحجة، ص219.

[6] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص685.

[7] السمين، الحلبي، الجزء العاشر، ص93.

[8] لم أعثر عليه، ونسبه أبو شامة الدمشقي (656هـ) إلى الكسائي في كتابه إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلميَّة، ص692، ونسبه ابن منظور في لسان العرب، دار صادر، الطبعة الثالثة، 1994م، الجزء الخامس عشر، فصل الميم، ص297 إلى بَرّ الحارثي في هذه الصيغة:

أَلا هَلْ أَتَى التَّيْمَ بنَ عَبْدِ مَناءَةٍ عَلَى الشِّنْءِ، فِيمَا بَيْنَنا، ابنُ تَمِيمِ

وكذلك في تاج العروس، باب (منو)، نسبه الزبيدي، إلى برّ الحارثي، دار الهداية، الجزء39، ص574.

فكثرة الاستعمال، والسماع، والشيوع، جعلت القراءة بترك الهمز أقرب إلى القرّاء من القراءة بالمدِّ.

وأرى أنَّ الأصل في هذه الكلمة هو (مناة)، ثم جاءت الهمزة على لسان من حقق، لتصير (مناءة)؛ وذلك بالآتي:

الجذر الثلاثي من الكلمة هو: (مَنَوَ) ـــــــــــــ mānāwātāā

والاسم منه (مناوَة)؛ تبعًا لأصل الجذر الواوي ـــــــــــــ mānāāwātā

وقعت شبه الحركة (w) بين حركتين، فسقطت مع حركتها، فصارت ـــــــــ mānāātā

وعلى لغة من حقَّق، فإنَّ الهمزة؛ فإنه أقحم الهمزة في بداية المقطع الثالث؛ لتصير أربعة مقاطع، وليس ثلاثة كسابقتها، وأوافق القرّاء فيما سبق من أنَّ الشيوع، وكثرة الاستعمال جعل كلمة (مناة) مقبولةً أكثر، وأقرب إلى أنفسهم، لسماعها بكثرة.

نُنْسِها، وَنَنْسَأَها

قرأ ابن كثير، وأبو عمرٍو: (نَنْسَأَها)[1] بفتح النّون الأولى مع الهمز، وقرأ الباقون: (نُنْسِها)، بضمِّ النّون الأولى وترك الهمز[2].

ورجح مكي أن تكون القراءة بفتح النون الأولى والسين (نَنْسَأَها)[3]؛ وذلك للأسباب الآتية:

- صحة المعنى، والمقصود بصحة المعنى أن معنى (أنسأ) مختلف عن (نسأ)، فهو يعني: تأخير نسخ اللفظ

- إجماع القرّاء عليه؛ قال مكي: "ولان جماعة القراء عليه، وبه قرأ ابن المسيّب، وأبو عبد الرحمن وقتادة والأعرج وأبو جعفر يزيد وشيبة والضحاك وابن أبي إسحاق وعيسى والأعمش"[1].

---

[1] البقرة،106

[2] الجزء الثاني، ص146الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف، ا

[3] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص309

والأصل في هذا عدم الهمز، ثم جاء الهمز، في مرحلة أخرى من التطور الصوتي؛ وقد فسَّر يحيى عبابنة هذا بقوله: "ولكنّنا من حيث اللفظُ، نستطيع أن نوجِّهها على غير هذا الوجه، أي أن الأصل ننساها nanı/sā/hā ثم قصِّرت الحركة الطويلة في المقطع الطويل المفتوح (sā) فصار مقطعًا قصيرًا مفتوحًا (sa) ثم اجتلبت همزة القطع لتكون نبرة تغلق المقطع ليصير قصيرًا مغلقًا"[2]. وذلك على غير ما أراده مكّي في المعنى.

[1] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص311، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص36، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص109

[2] عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص172-173

هزؤًا، وجزؤًا، وكفؤًا

في الآيات الكريمة: ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾[1]، و (جُزُؤًا)[2]، و(كُفؤًا)[3]، اختُلف في الهمز وتركه والتخيفيف والتثقيل؛ وأجاز الفارسي الأخذ باللغتين[4]. واختار حمزة التخفيف،؛ وذلك لكثرة تغيُّر الهمزة في الوقف، وأجازه في الحالات الإعرابية، أو من خلال تثقيل الحرف الذي ألقي عليه حركة الهمزة، على لغة من قال: (فَرَجّ)[5]. وقرأ حفص: "هُزُوًا بغير همز لأنَّه كره الهمز بعد ضمَّتين في كلمة واحدة فليَّنها[6]. والتخفيف عند مكي أفضل؛ قال: "لكن لتخفيف الهمزة في: "هزوًا وكفوًا" مزيَّةً فيما تقدَّم، وذلك لما فيه من الثقل، لهمزة وضمَّتان في الأصل"[7].

وفي "جزءًا" أربع لغات: جُزُؤ بالضم والهمز، وجُزْءٌ بالإسكان والهمز، وجُزْو بالإسكان والوا، وجُزُوُ بضمِّ الزّاي والواو من غير همز، وهو رديء لأنه ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها حركة إلا الرَّبُو وهذا شاذّ[8]، وذكر ابن زنجلة أنهما لغتان: التخفيف لغة تميم، والتثقيل لغة أهل الحجاز"[9]، ومن أثبت الهمزة في (جزءًا) فقد اتَّبع خطَّ المصحف[10]. وتحقيق الهمزة وتخفيفها معًا جائزان[11].

---

[1] البقرة، 67

[2] البقرة، 260

[3] الإخلاص، 4

[4] الجزء الثاني، ص81الفارسي، أبو علي، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف،

[5] انظر: السابق، ص88-89

[6] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص101

[7] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص300-301

[8] ابن خالويه، الحجة، ص33

[9] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص101.

[10] شلبي، عبد الفتّاح إسماعيل، رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، مكتبة وهبة، ص67.

[11] ابن أبي مريم، الموضح، الجزء الأول، ص282.

وجاءت الهمزة في مرحلةٍ متأخرة، فهو مثل: (الوكاف)، (والوصيد)، و(التوكيد)، و(الوقت)، و(وفادة)، و(وقّتت)[1]، مضافًا إليها أيضًا كلمة (موصدة)، وغيرها كثير، وقد عدَّ هذا من قبيل النَّبر التَّوتُّري، وأنَّ النبر هو المسؤول عن الهمز في مقاطع معينة في بناء الكلمة العربية[2]. وقد بيَّن ذلك عبد الصبور شاهين؛ فقال: "ونحن نفسِّرها بما سبق أن قررناه من أنَّ النبر في لسان قبائل البادية يأخذ صورة التوتر، على حين يأخذ صورة الطول في لسان غيرهم من الحضريين، وقد اتخذ التوتر صوت الهمزة نظرًا لشدة ضغط الناطق على المقطع، برغم أنه لا مادة الكلمة، ولا أية صيغة من صيغها الاشتقاقية تحتوي همزة، الأمر الذي يؤكد أن رمز الهمزة هنا علامة نبر لا أكثر"[3].

ويرى فوزي الشايب أنَّه لا يصح علميًّا أن نقول إن الهمزة قلبت ألفًا، أو ياءً، وذلك لبعد الشقة بين الهمزة وهذين الصوتين صفةً ومخرجًا؛ وقد تخلقت الواو بفعل الانزلاق من الضمة إلى الفتحة على النحو الآتي:

"هزؤًا" بحذف الهمزة تخفيفًا تصبح الكلمة هكذا: هُزُ --- ا: huz—ɑɑ، فتتابعت حركتان؛ الضمة والفتحة، وهذا لا يجوز في العربية، بحسب خصائص البنية المقطعية من عدم التقاء حركتين، فجيء بالانزلاق الحركي للتخلص من ذلك، فتصبح: huzuwɑɑ، وكذلك الشيء نفسه في "كفوًا"[4].

وأرجح ما رآه يحيى عبابنة من أن النبر التوتري هو الذي جلب الهمزة، فعند وقوع شبه الحركة بين حركتين تسقط، وتبقى حركتان متتاليتان، وبسبب النبر جلبت الهمزة؛ للتمكن من النطق، والتشديد على الموضع المراد.

---

[1] انظر: شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنيَّة في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص129، وانظر: عبابنة، يحيى، القراءات القرآنيَّة، ص409.

[2] عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية، ص409.

[3] شاهين عبد الصبور، القراءات القرآنية، ص128.

[4] الشايب، فوزي، قراءات وأصوات، ص200.

(زكريّا، وزكريّاء)

قال أبو علي: "اختلفوا في تشديد الفاء وتخفيفها من قوله عزَّ وجلَّ: (وكفَّلها)، ومدِّ (زكريّاء)[1] وقصره ورفعه ونصبه "[2].وقرأ الكوفيّون بالتَّشديد، وخفَّف الباقون، وقرأ حفص وحمزة والكسائي "زكريَا" بغير مَدٍّ، ولا همز، ومدَّه الباقون وهمزوه[3]، وقال ابن زنجلة: "وأمّا (زكريّاءُ) و(زكريّا) فإنَّهما لغتان بالمدِّ والقصر. والقصر أشبه بما جاء في القرآن وفي غيره من أسماء الأنبياء كموسى وعيسى وانشا ويهودا، وليس فيها شيءٌ ممدودٌ، فكذلك(زكريّا) هو بمنزلة نظائره"[4]. وذكر ابن أبي مريم (565هـ) أنَّهما لغتان، والألف في كلتا اللغتين للتأنيث[5]. والنّاظر في كلام ابن زنجلة السّابق يجد أنَّه قد فضَّل قراءة القصر على المدِّ من خلال قياسه على الأسماء المقصورة الأخرى الموجودة في القرآن الكريم، وغير الموجود فيه شيءٌ ممدودٌ؛ فالقياس على نظيره من الأسماء، هو الذي جعلنا نلتمس علَّة التَّفضيل هنا. ومن الملاحظ أنَّ كلمتي:

---

[1] آل عمران، (37).

[2] الفارسيّ، أبو عليّ، الحجَّة، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثّاني، ص355.

[3] انظر: مكّي القيسيّ، الكشف، الجزء الأوَّل، 384، وانظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السَّبع، ص51، وانظر: النشر، الجزء الثّاني، ص180، وانظر: ابن مجاهد، السَّبعة في القراءات، ص204، وانظر: العكبريّ، التّبيان، الجزء الأوَّل،وذكر العكبريّ أنَّ (زكريّا) فيها أربع لغات: زكريّاء، والهمزة للتأنيث، وليست منقلبة ولا زائدة للتكثير والإلحاق، و(زكريّا) بالقصر، و(زكريّ) بياء مشدَّدة من غير ألف، و(زكر) بغير ياء. ص207، ونجد الفرّاء قد قصرها على ثلاث لغات: القصر، والمدّ، وحذف الألف؛ غير أنَّ المحقِّق ذكر أنَّ الفرّاء قد اشتبهت عليه لغتا: حذف الألف والياء، وحذف الألف. انظر: معاني القرآن، الجزء الأوَّل، ص208، النَّحّاس، معاني القرآن، ص120، وانظر: الدرّ المصون، السَّمين الحلبيّ، تحقيق: أحمد محمَّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، الجزء الثّالث، ص143، وقال الطَّبريُّ (310هـ): "وَفِي زَكَرِيَّا لُغَةٌ ثَالِثَةٌ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهَا لِخِلَافِهَا مَصَاحِفَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ زَكَرِيٌّ، بِحَذْفِ الْمَدَّةِ وَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ، تُشَبِّهُهُ الْعَرَبُ بِالْمَنْسُوبِ مِنَ الأَسْمَاء"،وهذا ما رفضه سيبويه؛ قال صاحب اللسان: "وهذا مرفوضٌ عند سيبويه"، انظر: الطبري، جامع البيان، تحقيق: عبد الله بن عبد محيسن التركي، دار هجر، 2001، الجزء الخامس، ص347، وانظر: تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمَّد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشّاذلي، دار المعارف–القاهرة، الجزء الثّالث، ص1847.

[4] ابن زنجلة، حجَّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص161–162، وانظر: المهذّب، ص120، وانظر: البنّا، أحمد بن محمَّد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمَّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليّات الأزهريَّة، القاهرة، الطّبعة الأولى، 1987، الجزء الأوَّل، ص467.

[5] انظر: ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر جمدان الكبيسيّ، رسالة دكتوراه، 1988م، الجزء الأول، ص369، وانظر: الزَّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الأولى، 1988م، الجزء الأوَّل، ص402.

زكريّا، وزكريّاء، متشابهتان في المقاطع الصَّوتيَّة ما عدا المقطع الأخير منها؛ إذ جاء الصَّوت الأخير وهو الهمزة قفلًا للمقطع الأخير المحتوي صامتًا وحركتين في حالة الوقف:

زكريّا: ص ح/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح ح ⟵ مقطع متوسِّط مفتوح

زكريّاء: ص ح/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح ح ص ⟵ مقطع طويل مفرد الإغلاق

وربّما كانت لغة الهمز خشية ضياع الصَّوتِ الأخيرِ من الكلمة؛ إذ إنَّ الصَّوت الأخير – خاصَّةً إنْ كان حركةً– عرضةٌ للضياع والتغيُّر؛ يقول فندريس: "في كثير من اللغاتِ تنفرد القطعة النهائية من الكلمة –على حدِّ تعبير علماء الأصوات– بمعاملاتٍ خاصَّةٍ لا تعرفها القطعة المبدئية، ولا القطع الداخلية. ذلك على وجه التأكيد أمثل حجة للبرهان على وجود الكلمة الصَّوتية والقطعة النهائية من الكلمة خائرة القوى من حيث هي نهائية، بصرف النظر عن قيمة الكلمة الصَّوتية وأبعادها ونبرها"[1]، وقد سمّاها عبد البديع النَّيربانيّ: ضعف الطَّرف؛ وهو: أنَّ آخر الكلمة أكثر عرضةً للتغيير من سواه[2]. وذكر علي عبد الواحد وافي ذلك أيضًا قال: "وموقع الصوت في الكلمة يعرضه كذلك لكثير من صنوف التطور والانحراف. وأكثر ما يكون ذلك في الأصوات الواقعة في أواخر الكلمات، سواء أكانت أصوات لين أم أصواتًا ساكنة"[3]. فجاءت الهمزة توضيحًا سمعيًّا خشية ضياع الصَّوت.

---

[1] فندريس، جوزيف، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدَّواخلي، ومحمَّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريَّة، 1950م، ص88.

[2] النَّيرباني، عبد البديع، الجوانب الصَّوتيَّة في كتب الاحتجاج للقراءات، ص288.

[3] وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، نهضة مصر للطِّباعة والنَّشر، الطّبعة الأولى، ص301–302.

اجتماع الهمزتين

وردت في القرآن الكريم كلمات محتوية همزتين، وقد اختلف في قراءتها أصحاب القراءات، ومن هذه الكلمات:

أَئِمَّة

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرٍو (أَيْمَة)[1]، ونافع (آيْمَة)، وعاصم وابن عامر والكسائي: (أَئِمَّة) بهمزتين[2]. وقد علِّل قلبُ الهمزة إلى ياء في (آيمّة) لمجاورة الكسرة التي بعدها، وفي (أيمة) أبدلت الهمزة التي هي الفاء ياء؛لانكسارها، فلم تجتمع همزتان، واعتبر أبو علي قراءة (أيْمة) غير مستقيمة، ورفض قراءة المدِّ، وضعَّف التحقيق؛ قال: "إنَّ تحقيق الهمزتين منهما ليس بالوجه، وممّا يضعف الهمزتين انه لا نعلم أحدًا حكى التحقيق فيهما في آدم، آدر، وآخر، ونحو هذا"[3]، واستشهد بقول سيبويه[4]؛ قال: "قال سيبويه: "وقد يتكلم ببعضه العرب، وهو رديء"[5].

والأصل (أَأْمِمَة): (أَفْعلة)، ونقلوا كسرة الميم إلى الهمزة فأدغموا الميم في الميم فصارت (أئمة) بهمزتين[6]، ولا يجمع بين همزتين في التحقيق إذا كانت الثانية ساكنة، وقد فُعِلَ ذلك في

---

[1] التوبة،12

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثالث، ص114

[3] السابق، ص120

[4] سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص434

[5] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثالث، ص120، وقد ورد عند سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص443، قال: "وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناسٌ معه. وقد تكلَّم ببعضه العرب وهو رديءٌ".

[6] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص315، وابن خالويه، الحجة، ص96

(أُئمة)، وأصل الهمزة الثانية السكون، وإن كسرت؛ لكنه حمل على شبه لفظه بلفظ "أئذا وأئفكًا"[1]، واعتبر التحقيق خارجًا عن الأصول[2]، ولهذه العلة وجب التخفيف؛ إذ لا يوجد في كلام العرب همزتان محققتان والثانية ساكنة، وهذا أمر قد ترك استعماله العرب والقراء؛ إلا على اعتبار أنها صارت ككلمتين[3].

فعلل رفضهم التحقيق تمثَّلت بالأتي:

- عدم السَّماع؛ (لا نعلم أحدًا حكى التحقيق)
- رداءة استعماله إن وجد
- الخروج عن الأصول

قال سيبويه: "واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدةٍ منهما من كلمة، فإنَّ أهل التحقيق يخفِّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"[4]. وجاء في لسان العرب: "لم يأْت في الكلام لفظةٌ توالتْ فيها هَمْزتان أَصلاً البتَّة،...، وكذلك قراءة أَهل الكوفة أَئمَّة بهمزتين شاذ لا يقاس عليه"[5]. وكذلك ورد في المحكم[6]، وحكم عليها الزمخشري بأنها ليست قراءة مقبولة؛ قال:

---

[1] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص78.

[2] السلبق، ص78.

[3] السابق، ص78.

[4] سيبويه، الكتاب، الجزء الثالث، ص549.

[5] ابن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، ص133.

[6] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م، الجزء العاشر، ص572.

"وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين [1]. ثم حكم على قراءة الياء باللحن؛ قال: "وأما التصريح بالياء فليس بقراءة. ولا يجوز أن تكون قراءة. ومن صرح بها فهو لاحن محرف"، وردَّ عليه صاحب البحر مدافعًا عن هذه القراءة بقوله: "وَذَلِكَ دأبه في تلحين المقرئين. وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ لَحْنًا وَقَدْ قَرَأَ بِهِ رَأْسُ الْبَصْرِيِّينَ النُّحَاةِ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ، وَقَارِئُ مَكَّةَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَقَارِئُ مَدِينَةِ الرسول صلى الله عليه وسلم نَافِعٌ"[2].

وقد ذكره السُّيوطي في إبدال الهمزة الياء تحت عنوان: (إبدال الهمزة مدة تجانس الحركة)[3]، وربما قصد بـ(مدَّة) الفترة النطقيَّة التي ينطق فيها الصَّوت، وقد فصَّح أحمد مختار عمر هاتين القراءتين في كتابه معجم الصواب اللغوي؛ قال: "الصواب والرتبة: أَئِمَّة العلم (فصيحة)، أيِمَّة العلم (فصيحة مهملة). التعليق: ذكر صاحب القاموس "أيِمَّة" و "أَئِمَّة" جمعًا لكلمة (إمام)، ووصف الأخيرة بالشذوذ، وهذا غير صحيح، فقد ورد الجمع "أئمة" في القرآن الكريم خمس مرات"[4].

ولا ينبغي تغليطُ قراءةٍ كما فعل بعض المفسِّرين، والنُّحاة؛ لكن كيف فسِّر الإبدال من الهمزة إلى الياء، دون وجود أدنى علاقةٍ بين هذين الصوتين من حيثُ الصِّفاتُ، والمخرجُ؟! وما حدث فيما يرى البحث هو أن الهمزة لم تبدلْ ياءً؛ لبعد المسافة بين الهمزة والياء –كما ذكرنا–؛ لكن الشيء الذي حصل هو أنَّه التقت حركتان بعد حذف الهمزة: فتحة الهمزة الأولى ،وكسرة

---

[1] الزمخشري، الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنا، الطبعة الثانية، 2001، الجزء الثاني، ص238.

[2] أبو حيّان، البحر المحيط، الجزء الخامس، ص380.

[3] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، الجزء الثالث، ص469.

[4] عمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي، دليل المثقَّف العربيّ، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م، الجزء الأول، ص4.

الهمزة الثانية دون وجود أي فاصلٍ نطقيٍّ يفصل بينهما؛ فاجتلبت نصفُ الحركة من جنس الحركة التي حذفت همزتها وهي الكسرة؛ للفصل بينهما ؛ وهذا موافقٌ لما رآه فوزي الشّايب في هذه الكلمة أيضًا؛ إذ لا تتتابع حركتان، في نظام اللغة، قال بروكلمان: "من غير الممكن في اللغات السّاميَّة، التقاء حركتين التقاءً مباشرًا"[1]، وعلى هذا يفصل بينهما بشبه الحركة، كما هو موضح بالآتي:

ʔdʔimmdh ـــــــ تحذف الهمزة الثانية ـــــــ Immdh .... ʔd ـــــــ يعوض عنها بشبه الحركة ـــــــ dyimmdh

وهذا على العكس تمامًا ممّا قاله النحويون والمفسِّرون في هذه الكلمة.

إيلاف

قرأ ابن عامر ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾[2] يقصرها، وقرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ﴾، وروي عن أبي بكر عن عاصم وحمزة(إإيلافهم) بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء، والصحيح رجوع عاصم عن الهمزة الثانية، وأنه قرا كالجماعة[3]، وروي عن عاصم (إإلاف) وهو شاذٌّ، إن كان الأصل[4]؛ وإيلاف وإلاف لغتان[5].

---

[1] بروكلمان، كارل، فقه اللغات الساميَّة، ص42.

[2] سورة قريش، 1.

[3] الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، الجزء العاشر، ص548.

[4] السابق، الجزء العاشر، 548.

[5] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص579، وانظر: مكي الكشف، الجزء الثاني، ص486.

واعتبر الفارسي أنْ لا وجهَ لقراءة (إإلاف)؛ لتوالي همزتين محققتين، والذي هو أبعد من ذلك (إإيلافهم)؛ فالهمزة الأولى همزة الإفعال الزائدة، والثانية هي فاء الفعل، ولا وجهَ للياء إلّا في غير القراءة؛ مثل قول (الجلاعيد)، و(الدراهيم) وغير ذلك، واعتبر قراءة ابن عامر (لإلاف قريش) سائغ مستقيم[1]، ومن قرأ (لإيلاف قريش) جعل الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها[2]. وعلة عدم الاعتداد بقراءتي: (إإلاف) و(إإيلاف) أن وجودها غير سائغ وغير مستقيم.

وإذا كانت علة الفارسي بـ(لا وجه له)، فهو شاذٌّ إذن، والشذوذ معيار وُجِّهَ على أساسه كثيرٌ من القراءات، ولكن هذا التوجيه لم يكن يعني الردَّ للقراءة أو الخروج عن النمط اللغوي السائد، ولذلك فإن النحاة كانوا يعدّون الشّاذَّ أصلًا[3]. ومعيار التدرُّج بين المقيس والمسموع ليس الأصالة، ولكنه التداول الاستعمالي المنقول عن أهل اللغة[4]. وأوافق الفارسي في تفضيل قراءة الهمزة الواحدة على الهمزتين؛ لصعوبة نطق الهمزتين مجتمعتين.

وقد وضَّح يحيى عبابنة ذلك بالآتي:

إِلْافهم ——— إِلافهم ——— إيلافهم

iilɑ̄ɑ̄fihim ——— ʔi lɑ̄ɑ̄fihim ——— ʔiʔlɑ̄ɑ̄fihim

الأصل حذف الهمزة التعويض بإطالة الكسرة[5]

---

[1] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص580، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص773-775.

[2] ابن خالويه،الحجة، ص248.

[3] عبابنة، يحيى، القراءات القرآنيَّة، ص342.

[4] عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية، ص92.

[5] عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية، ص121.

ومهما يكن الأمر فإن هذه القراءة سبعية متواترة اعتمدت على الراوية والرواية، وهذا ينقل كلام العرب الذي جاءت لأجله القراءة[1].

اجتماع همزة الاستفهام مع الهمزة الأصلية في الكلمة

في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو (آانذرتهم)[2] بهمزة مطولة، واختلف عن نافع في إدخال الألف بين الهمزتين، وقرا عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر بالهمزتين، وما كان مثله في القرآن فهو بتحقيق الهمزتين وبتخفيف إحداهما وبإدخال الألف[3]. وحجة من حقَّق تكلُّم بعض العرب هذه اللغة، وإبدال الهمزة هاءً في: هِيّاك، وإيّاك[4]، وحجة من خفَّف الثانية فحجته في ذلك الآتي[5]:

عدم تحقيقها في آدم وآدر وآخر

- عْل الهمزة بمنزلة ما لا أصل له في التحقير؛ مثل: أواخر، وأويخر
- كذلك ما تقلب فيه الهمزة إذا جاءت في آخر الفعل: عين الفعل ولامه؛ مثل: رزايا وخطايا.
- اجتماع البعض على الفصل بين الهمزتين بالألف فنحو: آأنت زيد الأرانب، كما فصلوا بين النونات في: (اخشيْنانِّ)[6]

---

[1] انظر: حسّان، تمّام، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2004م، ص95.

[2] البقرة، 6

[3] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف، الجزء الأول، ص183

[4] انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الثاني، ص203، وذكر أنَّها لغة طيّئ

[5] انظر: الفارسي، الحجة، الجزء الأول، ص206-212، وانظر: مكي، الكشف، الجزء الأول، ص150-155، وابن خالويه، الحجة، ص22، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص86

[6] بين الهمزتين بالألف السّمين الحلبي، الدر المصون ، الجزء الأول، ص110، قال: "ونسب الزمخشري هذه القراءة للَّحْنِ، قال: «لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حَدَّهما، ولأن تخفيفَ مثلِ هذه الهمزةِ إنما هو بينَ بينَ» وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً، وللقرَّاء في نحو هذه الآية عَمَلٌ كثيرٌ وتفصيلٌ منتشر".من الذين أجمعوا على الفصل

- إبدال الهمزة واوًا في (ذوائب) كراهةَ الهمزتين، مع فصل حرف بينهما
- رداءة الجمع كما ذكر سيبويه[1]

وقد اختار الفارسي عدم التحقيق؛ قال: "وحجة من فصل بين الهمزتين بألف، وخفَّف الثانية مع الفصل بينهما بالألف. وهو الثبت عن أبي عمرٍو وعندنا؛ لأنَّ سيبويه زعم أنَّ ذلك هو الذي يختاره أبو عمرٍو "[2].

والعلة هنا من هذا التفضيل هو:

- قراءة القارئ؛ وهو أبو عمرو، فقد أخذ بها الفارسي قراءةً ثبتت عند أبي عمرو
- قول النحويّ؛ من خلال تأكيد سيبويه قراءة أبي عمرو، واختياره لها، فيما رواه الفاريس عن سيبويه في قوله: " لأن سيبويه زعم أن ذلك هو الذي يختاره أبو عمرٍو"[3].

وقد اعتبر الفارسي أنَّ هذا هو الأصح في مقاييس اللغة، وقاسه على مختلِف الحركتين؛ مثل: آأنزل، وآألقي، مثل المتفقتي الحركة، وذلك كراهة اجتماع الهمزتين[4].وهذا النوع من اجتماع الهمزتين ظاهرٌ في اللفظ، منفصلٌ في النية؛ لأنها تحذف من كلام العرب، وهي داخلة على الثانية قبل أن لم تكن فصارت بمنزلة ما هو من كلمتين[5]، والقراءة بهمزتين محققتين بلا ألف بينهما هي لغة بني تميم، والتخفيف لغة الحجاز[6]، والتخفيف أعرب وأكثر[1].

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع ،ص443

[2] السّابق، الجزء الأول، ص213

[3] انظر: سيبويه، الكتاب، الجزء الثالث، ص551

[4] السابق، الجزء الأول، ص215–216

[5] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص153

[6] الدمشقي النعماني، أبو حفص سراج الدين، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1998، الجزء الأول، ص314

وما جرى فيما سبق حذفٌ للهمزة الثانية، وإبقاء حركتها:

أأنذرتهم ـــــــ أانذرتهم

ولم يتبيَّن النحاة ذلك، وأساؤوا التقدير؛ وإنَّما هو حذف للهمزة الثانية

ʔɑɑnɑɑrtɑhum ـــــــــــ ʔɑʔɑnɑɑrtɑhum

ثم اجتمعت الفتحتان لتشكِّلا المقطع الطويل. وقد وردت أمثلة أخرى كثيرة مشابهة لما سبق؛ مثل قوله تعالى: ﴿ أَءُنزِلَ ﴾[2]، و ﴿ أَشَهِدُوا ﴾[3]، و ﴿ءَأَلِهَتُنَا ﴾[4]، و ﴿أَذۡهَبۡتُمۡ ﴾[5]، و ﴿ءَأَمِنتُم ﴾[6].

ويخالف البحث رأي الفارسي الذي رفض التحقيق؛ فما دام التحقيق من همزتين إحداهما داخلةٌ على الكلمة، فلا يكون في حكم اجتماع الهمزتين من الكلمة نفسها، إلّا أنهم قاسوه على الهمزتين في الكلمة الواحدة، وأدخلوه فيها.

تسهيل الهمز

يُعَدُّ التخلُّص من الهمز ظاهرةً من ظواهر قانون الاقتصاد في الجهد،؛ وذلك طلبًا للخفة، وإيثارًا للسُّهولة في النُّطق[7]، ومن هذا التخفيف التسهيل (تسهيل الهمز)، وقد أطلق عليه القدامى اسم (همزة بين بين)؛ بينما أُطلق عليه في الدِّراسات المعاصرة، مصطلح (التقاء الحركة مع الحركة)، وهو وصف للمصطلح الغربي (Hiatus)، فيحدث أن تندمج الحركات اندماجًا تامًّا إذا

---

[1] الزمخشري، الكشاف، الجزء الأول، ص48

[2] ص، 8.

[3] الزخرف، 19.

[4] الزخرف، 58.

[5] الأحقاف، 20.

[6] الملك، 15،16.

[7] الشايب، فوزي، أثر القوانين، ص455.

كانت من الجنس نفسه، فإذا كانت ضمَّتين قصيرتين، فإنَّهما تشكِّلان ضمَّة طويلة، وكذلك الحال بالنِّسبة للفتحتين، والكسرتين:

a + a = ā

u + u = ū

i + i = ī

وأمّا إذا كانتا من جنسين مختلفين؛ فإنَّهما لا يمكن أن تندمجا معًا، بل قد تلجأ العربيَّة إلى التخلُّص من هذا الحرج الصَّوتي عن طريق حذف إحدى الحركتين أو انزلاق شبه حركة بينهما، الواو والياء[1]. وقد ذهب إبراهيم السّامرّائي إلى أنَّ الإبدال يطلق عليه مصطلح تسهيل الهمز؛ وهذا لا يعني أنَّ الهمزة ثقيلة، ومن القبائل التي مالت إلى التسهيل الحجاز، وتميم، وهذيل، وأهل المدينة، والأنصار، وقريش، وكنانة، وسعد بن بكر[2]. وقد جاءت القراءات القرآنيَّة ممثِّلةً هذه اللهجات، وكيفيَّة قراءتها؛ فقرأ نافع، وأبو عمرو: (مِنْساته)[3] غير مهموز، وقرا الباقون: (مِنْسأته) مهموزًا مفتوح الهمزة[4]. وخففت الهمزة منها على غير القياس، وكثر التخفيف فيها، والقياس أن تجعل بين بين[5]. والأصل الهمز، وتركه لغة، والوجهان مستعملان[6]. وبعض العرب

---

[1] عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة، ص109.

[2] علي سليمان، صباح، أثر الهمز في اللهجات العربيَّة في كتب غريب الحديث، ص212.

[3] سبأ، 14.

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص187.

[5] انظر: الفارسي، الحجة، الجزء الرابع، ص188، وانظر: مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص307.

[6] انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص585، وانظر: وابن خالويه، الحجة، ص187، ومكي، الكشف، الجزء الثاني، ص307.

يبدل من همزتها ألفًا يقولون منساة[1]، وأهل الحجاز لا يهمزون المِنْسأة، وتميم وفصحاء قيس يهمزونها[2].

وقد اعتبر الفارسي ومكي أنَّ تخفيف الهمزة جاء على القياس؛ لكنَّه كثير، فعلة القياس جعلتهما يستبعدان قراءة الهمز، وكثرة استعماله، وكذلك قول النحوي، وهو سيبويه؛ قال الفارسي: "وقال سيبويه[3]: تقول: مُنَيْسِئَةٌ، في تحقير "مِنْسأَةٍ"؛ لأنَّها من "نَسَأْتُ" فلم يجعل البدل فيها لازمًا كياء "عيد"؛ حيث قالوا في تكسيره: أعيادٌ، ويدل على أنه ليس ببدل لازم قولهم في تكسيرها: مناسئُ، فيما حكاه سيبويه"[4].

وقد ورد ذلك عند سيبويه أيضًا؛ قال: "واعلم أن الهمزة التي يحقِّق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا. وليس ذا بقياس متلئبٍّ،...، فمن ذلك قولهم: منساةٌ، وإنَّما أصلها منسأةٌ. وقد يجوز في ذا كله البدل حتَّى يكون قياساً متلئبًا"[5].

وإذا كانت قراءة الهمز هي الأصل، فإن ما حصل هو أن الهمزة قد سهِّلت بإسقاطها، وإبقاء حركتها، إلى أن صارت (منساة)؛

---

[1] النيسابوري، أبو الحسن، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد صيرة، وأحمد الجمل، وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1994م، الجزء الثالث، ص489.

[2] ابن الجوزي، زاد المسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م، الجزء الثالث، ص493.

[3] سيبويه، الجزء الثالث، ص459

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص188

[5] سيبويه، الكتاب ،الجزء الثالث، ص554

منسأة منساة

minsɑ̄ʔɑ̄h ← تسقط الهمزة، فتلتقي الفتحة السابقة للهمزة، وفتحة الهمزة المسقطة، فتحدثان فتحة طويلة ← minsɑ̄ɑ̄h

وقرأ نافع وابن عامر: (سال)[1] غير مهموز، وقرأ الباقون: (سَأَلَ) مهموز[2]. وقد جعلت الألف منقلبةً عن الواو؛ قال أبو علي: "وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع من يقول: هما يتساولان. فمن قال: (سالَ) كان على هذه اللغة"[3].

وهذا مثل "المنساة"، وعلى ذلك كلام العرب في "المنسأة" إذا خفّفوا[4]، قال الشاعر: (البسيط)

سالت هذيلٌ رسولَ الله فاحشةً[5]

ومن همز فقد جاء به على الأصل، ومن ترك فقد خفّف[6]، وفضَّل مكّي قراءة الهمز؛ قال: "وهو الاختيار لأن الأكثر عليه، والمعنى به أمكن، وأكثر التفسير عليه"[7]. وقد اجمع القراء على همز "سائل" لأنه من (سأل) بالهمز فعين الفعل همزة، وإن كان من (سال) بغير همز، فالهمزة بدل من الياء كما تقول: سار فهو سائر[8].وترك الهمز لغة قريش، فهو من السؤال أبدلت همزته

---

[1] المعارج، 1.

[2] الفارسي، أبو علي، الجزء الرابع، ص465.

[3] السابق، ص465.

[4] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص434.

[5] مكي، الكشف، الجزء الثاني، 434، وورد البيت في ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبداء مهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 1994م، ص46، وقد جاء كالآتي:

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلَّت هذيل بما جاءت ولم تصبِ

[6] ابن خالويه، الحجة، ص230.

[7] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص435.

[8] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص721.

على غير قياس عند سيبويه، والقياس بين بين، أو من السيلان فألفه عن ياء كباع، والهمز هو اللغة الفاشية[1]. وإن كان تسهيل الهمزة لغة، فقد استخدمها العرب؛ لكنَّ الأشيع هو الهمز، وقد سهِّلت بسقوط الهمز:

sāāla ——— sā<āla

سقطت الهمزة، فالتقت فتحتان، فصارت إلى (سال)؛ لكن الباحثة لا تتفق مع مكي في أن المعنى أمكن بالهمز؛ وذلك لأن السياق يبين المعنى المقصود، سواءً بهمزٍ أو بغير همزٍ.

وما رأيناه هنا من التقاء الحركتين عند سقوط الهمزة واضحٌ جليٌّ؛ فقد ساهم التحليل الصوتي في توضيح ذلك، ووضَّح عبد الصبور شاهين ذلك بقوله: "ونضيف هنا أن (بين بين) يعني في الواقع سقوط الهمزة أساسًا، واتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة، بحيث يتكون لدينا المزدوج بالمعنى الكامل، وفي هذه الصورة للمزدوج يضعف وجود الانزلاق الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات (الواو والياء)، ومن ثم نعده دليلًا على أنَّ الهمزة ليست في الغالب سوى وظيفة صوتية، يعمد إليها (المحققون)، وهم الذين يريدون أن يؤكدوا نبرهم للمقطع المنبور، أما المخففون فلم يريدوا هذا التأكيد، واكتفوا بهذا المزدوج الذي يعني تتابع حركتين، لهما من الطول أو التوتر ما يؤدي مهمة النبر، ويبرز وجود المقطع المنبور[2].

وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾[3] منونة، وقرأ نافع وأبو عمرو: (عادًا لّولى) موصولة مدغمة، واختلف عن نافع في الهمزة[1]. وقرأ ورش ونافع:

---

[1] البنا، إتحاف فضلاء البشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب، لبنا، الطبعة الثالثة ،2006م، ص556

[2] شاهين، عبد الصَّبور، القراءات القرآنية، ص105

[3] النجم، 50

﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ ﴾[2]، وهمز الباقون بعد اللام، واللام ساكنة، وألقى نافع حركة الهمزة على الساكن، وترك الهمزة. مثل: الارض بفتح اللام، والأسماء، ويفتح اللام بحركة الهمزة[3].

وقد ذكر أبو علي أنه قد حدث حذف للهمزة، وألقيت حركة الهمزة على اللام، فتحركت اللام، فأدغمت بالنون قبلها. وفضل مكي الهمز وترك الحركة؛ قال: "الاختيار الهمز وترك الحركة، لأنه هو الأصل، ولأن القراء أجمعوا على ذلك، ولأن نافعًا، عند جميع الرواة عنه، لا ينقل الحركة، إنما رواها عنه ورش وحده، ولأن الهمز لازم في الابتداء فإجراؤه الوصل على الوقف أحسن من مخالفته، ولأن الهمز في جميعه، في تقدير الابتداء به، لأنه في أول كلمة، والابتداء لا يجوز فيه التخفيف، فأجرى الوصل على ذلك"[4].

فالأصل، وقراءة القارئ، والإجماع، ووجوب الهمز في الابتداء جعلت مكي يفضل الهمز على نقل الحركة –كما فسروا–.

وفي الأولى ثلاث لغات:

- سكون اللام وإثْباتِ الهَمْزَةِ، وهي أجْوَد اللغَاتِ

- "اَلولى" بضم اللام وطرح الهَمْزَةِ، وهي تَليها في الجَوْدَةِ وكان يجب في القياس إذا تحركت اللام أن تسقطَ ألف الوَصْلِ؛ لأن ألِفَ الوَصْلِ اجْتُلِبَتْ لسكون اللام، ولكن جاز ثُبُوتهَا لأن ألف لامِ المَعْرِفَةِ لا تسقط مع ألف الاستفهام "، فخالفت ألفات الوَصْلِ.

---

[1] الفارسي، الحجة ،الجزء الرابع، ص390

[2] يونس، 91.

[3] انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثالث، ص206.

[4] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص168–169.

- لُولى – يريد الأولى– فطرح الهمزة لتحرك اللام، وَقَدْ قُرِئَ (عاداً لُّوْلى). على هذه اللغَةِ، وأُدغِمَ التنوين في اللام. والأكثرْ عاداً الأولى بكسر التنوين.[1]

وهذه الهمزة الموصوفة في دراسات القدماء ما هي إلا وضع نادر تمثَّل في حذف الهمزة المسبوقة بحركة، مع بقاء حركتها، فالتقت حركتها مع الحركة السابقة عليها، ولكن القدماء لم يذكروا هذا؛ لأنهم تمسكوا بالقاعدة القياسية للنظام المقطعي العربي الذي لا يسمح بالتقاء حركة مع حركة في أي وضع كان[2].

وهذه اللغة (لولى) لغة مستعملة وإن استُعمل غيرُها أكثر منها. وتختلف كلمة (لولى) عن (الارض) بالتخفيف، وإن خففت الهمزة في (الأرض) فإن الهمزة قد بقيت حركتها، دون أن تلتقي بحركة أخرى على عكس (لولى)، وقد قاسوا عليها –أيضًا– في المقام نفسه كلمة (لَحْمَر) في الأحمر، و(لَبْيَض) في الأبيض[3]، وكلمات أخرى لم تجتمع فيها حركتان فتنطقا حركة واحدة على النقيض من الكلمات الأخرى المقابلة من تخفيف الهمز وتحقيقها. والذي حدث هو بالضرورة التقاء حركتين بعد ذهاب الهمزة –كما ترى الباحثة–، ويتمثل ذلك بالآتي:

<ādddnluulā ⟵ <ādddn iluulā ⟵ <ādddn ilāuulā

(عادًا الأولى) تسقط الهمزة تسقط همزة الوصل؛ لعدم الحاجة إليها، (عادًا الولى) وتدغم النون في اللام

وذلك على خلاف ما قيل من انتقال الحركة إلى الصوت الذي قبلها.

---

[1] الزجاج، معاني القرآن، الجزء الخامس، ص77، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص220، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص687، وانظر: الصفاقسي، علي بن محمد، غيث النفع في القراءات السَّبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السَّميع الشّافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م، ص562.

[2] عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة، ص108.

[3] انظر: ابن جني، الخصائص، الجزء الثالث، ص92، وسر صناعة الإعراب، الجزء الثاني، ص485.

حذف الهمزة بدون تعويض

اختُلف في الهمز وإسقاطه من قوله تعالى: ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ ﴾[1]، فقرأ عاصم وحده: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ ﴾ بالهمز، وقرأ الباقون: (يضاهون) بغير همز[2]. وهما لغتان: ضاهأت وضاهيت[3]، والحجة لمن ترك الهمز أنه أراد التخفيف فأسقط الياء لحركتها بالضم، والضم لا يدخلها[4]. والاختيار عند مكي هو ترك الهمز؛ لأنه الأكثر عند القراء؛ قال: "وترك الهمز أكثر، وهو الاختيار"[5].

وترك الهمز في الاستعمال أكثر؛ جاء في المخصص: " قَالَ ابْن جني: القولُ فِي همزَة ضُهاءً أَنا قد وجدنَا فِي الْكَلَام تركيب ض هـ ء قِرَاءَة من قَرَأَ يُضاهِئُون بِالْهَمْز فَإِن كَانَت مِنْهُ فأصلٌ وَفِيه أَيْضًا ض هـ ي وَعَلِيهِ غَالب الْقِرَاءَة يُضاهُون"[6]، وقيل: يضاهون لغةٌ في يضاهئون، وقيل: أصله الهمز فخفف[7]. وقد انفرد عاصمٌ بالهمز، ولم يهمز غيره هذه الكلمة[8]، وقال ثعلب: لم يتابع عاصماً أحدٌ على الهمز[9]. وقراءة الهمز لغة ثقيف، والصواب من القراءَة في ذلك ترك الهمز، لأنها القراءة المستفيضة في قراءة الأمصار، واللغة الفصحى[10].

---

[1] التوبة، 30.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثالث، ص127.

[3] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص81، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص97.

[4] ابن خالويه، الحجة، ص97.

[5] مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص81.

[6] ابن سيده، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م، الجزء الخامس، ص27.

[7] السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1996الجزء الثاني، ص388.

[8] انظر: الداني، أبو عمرو، التهذيب لما انفرد به كل واحدٍ من القرّاء السَّبعة، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، دار نينوى، سوريا–دمشق، الطبعة الأولى، 2005م، ص114.

[9] ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، در الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م، الجزء الثاني، ص252.

[10] الطبري، جامع البيان، الجزاء الرابع عشر، ص207.

إن ما حدث هنا حذف دون أن يعوَّض شيءٌ بدلًا منه؛ فحذفت الكسرة وهمزة القطع، كما الآتي:

يضاهئون ⟵ يضاهـ ـِـ ئـ ون ⟵ يضاهون

yuḍāāhi?uunā ⟵ yuḍāāiuunā ⟵ yuḍāāhuunā

يضاهئون أسقطت الهمزة ثم أسقطت حركتها

ولقد ذكر سمير استيتيَّة أنَّ هذا الحذف لا يتوقَّع أن يكون قد تَمَّ على دفعةٍ واحدةٍ، بل على دفعتين في مرحلتين متتاليتين، ويتوقع أن يكون الحذف قد حدث بسببٍ صوتيٍّ معيَّنٍ، وذلك على مرحلتين:

1. لما كانت همزة القطع في هذه الكلمات محصورةً بين حركتين، كان التخفيف منها بإسقاطها، ويمثل ذلك المعادلة الآتية:

همزة القطع ⟵ Ø / ح ـــــــ ح

2. على الرغم من هذا التخفيف، فإن ثمَّة صعوبةً ما زالت قائمةً، ويتمثَّل في كون مقطعين متتاليين، ينتهي أولهما بحركة (هي الفتحة أو الكسرة)، ويبدأ ثانيهما بحركة، هي الياء في بعضها، والواو في بعضها الآخر. وقد صاروا إلى التخفيف من هذه الصعوبة بحذف الحركة القصيرة (الفتحة أو الكسرة)، والإبقاء على الياء في (بيس) و(صابين)، والإبقاء على الواو في (صابون) و(يضاهون).

وذلك بالآتي:

(ح) + قصيرة ⟵ [ ] / Ø ——— ح + طويل [1]

وأرى أن ﴿ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾[2]، و ﴿ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾، ﴿ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ﴾[3] قد جرت المجرى نفسه الذي فسِّرت فيه (يضاهئون)، من حذف دون تعويض[4]. وكذلك جاءت ﴿وَسۡـَٔلُواْ ﴾[5]؛ فقرأ ابن كثير والكسائي: (وَسَلوا الله من فضله)، وقرأ الباقون بالهمز، ولم يختلفوا في قوله: (وليسألوا ما أنفقوا) أنه مهموز[6]. واستحسن أبو علي الهمز وتركه[7]، بينما فضَّل مكّي قراءة الهمز؛ لأنها الأصل، ولأن أكثر القرّاء عليه، ولإجماعهم على الهمز في غير المواجه به[8]، وحذف الهمزة في (سَلْ) لغة الحجاز، وإثباتها لغة لبعض تميم[9]. وَفِيهِ لُغَةٌ سَالَ يَسَالُ مِنْ بَابِ خَافَ وَالْأَمْرُ مِنْ هَذِهِ سَلْ وَفِي الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ سَلا وَسَلُوا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَسِلْتُهُ أَنَا وَهُمَا يَتَسَاوَلانِ[10].

والحجة لمن همز أن الهمز تسقط فيما كثر استعماله من الأفعال في الأمر، فّذا تقدمت الواو عادت الهمزة إلى أصلها، ومن لم يهمز نقل فتحة الهمزة إلى السّين، فغنوا عن ألف الوصل

---

[1] استيتيَّة، سمير، القراءات القرآنية، ص170-171.

[2] البقرة، 62، والمائدة، 69.

[3] البقرة، 14، والأنعام، 5، النحل، 27.

[4] وقرئت (يستهزيون) فيما ذكره أبو علي عن الأخفش، وستوضَّح في باب المماثلة –إن شاء الله–.

[5] النساء، 32، ويونس، 94، والإسراء، 101، والزخرف، 45.

[6] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد المعوض، الجزء الثاني، ص361-362.

[7] السّابق، الجزء الثاني، ص362.

[8] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص428.

[9] أبو حيّان، البحر المحيط، الجزء الثالث، ص619.

[10] الحموي، أحمد بن محمَّد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ،المكتبة العلمية، بيروت، الجزء الأول، ص279.

لحركتها، وسقطت الهمزة المنقولة الحركة لسكونها بالتليين، وسكون لام الفعل[1]، مع بعض التغيُّرات الصَّوتيَّة التي طرأت عليها؛ فالأصل:

اِسْأَلْ ⟵ اِسَلْ ⟵ سَلْ [2]

ذهبت الهمزة، وبقيت حركتها، فتحرَّكت السّين، فذهبت همزة الوصل؛ لزوال السبب الذي جاءت من أجله، وهو التمكُّن من النُّطق بالسّاكن، إذ صار الصَّوت الذي جاءت من أجله متحرِّكًا.

حذف الهمزة بتعويض

جاءت الآيات القرآنية التالية محذوفةَ الهمزةِ، وقد عوِّض عن هذا الحذف بصوامت وصوائت أخرى، تبعًا لكلِّ قراءةٍ قرآنيَّةٍ، وأوردها بالآتي:

(يأجوج ومأجوج) (الكهف، 94)، (ثم ائتوا صفًّا) (طه، 64)،(أنبئهم) (البقرة، 33)، (يؤمنون)(البقرة، 3)، (لئلا) (البقرة، 150)، (تبوّءا) (يونس، 87)، (بادئ الرأي) (هود،27)، (لؤلؤًا) (الحج، 23)، (وبئرٍ) (الحج، 45)، (الذئب) (يوسف، 13،14).

وسأذكر منها ما جاء فيه تفضيل قراءةٍ على أخرى –إن شاء الله–.

في قراءة (ثم ائتوا)؛ قرأ ابن كثير بالياء، وقرأ الباقون بالهمز، قال أبو علي: "فأمّا قوله: (ثمَّ ايتوا صفًّا) فخطأٌ بيِّن، وأصل هذا أنَّك تقول: أتى، يأتي. فإذا أمرت منه قلت: ائتِ، تجتلب

[1] ابن خالويه، الحجة، ص61، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص201.

[2] الشايب، فوزي، أثر القوانين الصَّوتيَّة، ص456.

همزة الوصل؛ لسكون الهمزة التي هي فاء؛ فلزم أن تقلب الفاء ياءً لاجتماع الهمزتين، فقلت: إيت"[1]، وقال: "والوجه ما عليه الجمهور والكثرة"[2]. وكذلك اختار أهل اللغة الهمز[3].

وهذا مثل ما حكاه سيبويه في المتصل بيس، وقد كان أبين من هذا أن يقلبها ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، مثل: راس وفاس[4].

ثمَّ ائتوا صفًّا ⟵ ثمَّ ايتوا صفًّا

تذهب الهمزة ويعوَّض عنها بمطل كسرة ألف الوصل

tu̱mmd̄>tuu ⟵ tu̱mmd̄iituu

وعلى هذا نكون قد نطقنا بحركة همزة الوصل، ولربما كان هذا ما دعا القرّاء إلى تخطئة هذه القراءة، واشتهار قراءة الهمز. ومن المعروف أنَّ المقطع العربي لا يبدأ بحركة، وهمزة الوصل لا تكون بالضرورة مسبوقةً بهمزة قطع؛ إذ يمكن أن يبد المقطع العربي بحركة، وقد أدرج سمير استيتيَّة هذه المقاطع التي بدأت بحركة، مضيفًا إيّاها على المقاطع الأخرى، وهي:

1. ح+ص، مثل: أُكتب uk/tub
2. ح+ص+ص، مثل: اسْمْ/ism عند الوقوف عليها

[1] الفارسي، الحجة، الجزء الثالث، ص528.

[2] السابق، ص528.

[3] الأزهري، معاني القراءات، الجزء الثاني، ص153.

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة للقرّاء السَّبعة، تحقيق: بدر الدّين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق–بيروت، الطبعة الثانية، 1993م، الجزء الخامس، ص233.

وهذا مثل ما ذكرنا فيما سبق، وقد مثَّل على ذلك أيضًا بـ(ايتِ)؛ إذ الهمزة الأولى في فعل الأمر (ايتِ)؛ إنَّما هي همزة وصل[1].

وبناءً على ما سبق، فإنِّي أخالف من خطَّأ هذه القراءة؛ إذ هي قراءة صحيحةٌ، وليس لنا تخطئتها، إن لم تكن قراءة الجمهور.

وفي قراءة (يؤمنون)، فقد قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بالهمز، وروى ورش عن نافع ترك الهمز إذا أراد أن يقف، والباقون يقفون بالهمز، وروى ورش عن نافع ترك الهمز[2]. واختار مكّي الهمز؛ لأنَّه أحب إليه، ولأنَّه الأصل، ولأنَّ الهمزة كالمبتدأ بها[3]. وترك الهمز؛ لسكونها، ولثقلها، وبعد مخرجها، وما فيها من المشقة[4]، ولا يخل بالكلام، ولا يحيل المعنى[5].

وإذا قارنا بين الهمز، وتركه من حيثُ قبول العلل في كل منها، لوجدنا أنَّ حذف الهمزة أخفُّ من وجودها؛ لثقل النطق بها خاصَّةً في حال السُّكون، إذ أخالف مكّي في تفضيله قراءة الهمز على عدم الهمز.

وتتمثَّل قراءة ترك الهمز بالآتي:

yu?minuun ⟶ yuminuun ⟶ yuuminuun

تحذف الهمزة لثقلها، ويعوَّض عنها بمدٍّ الحركة قبلها.

---

[1] استيتيَّة، سمير، الأصوات اللغوية، ص326.

[2] الجزء الأول، ص160الفارسي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي.

[3] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص174.

[4] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص84.

[5] ابن خالويه، الحجة، ص21.

ولم يظهر تفضيل في الآيات القرآنيَّة الأخرى؛ غير أنَّهم وضَّحوا أنَّ الهمز وتركه في باقي الآيات جائز، وفيما يلي التحليل الصَّوتيّ للكلمات المتبقِّية، موضَّحةً بالآتي:

يأجوج ومأجوج	⟵	ياجوج وماجوج	yɑ>ǧuuǧ ⟶ yɑɑǧuuǧ
أنبئهم	⟵	أنبيهم	>ɑnbiʔhum⟶>ɑnbiihum
لئلّا	⟵	ليلّا	li>ɑllɑ ⟶ liyɑllɑ
تبوَّءا	⟵	تبوَّيا	tɑbɑwwɑʔɑɑ ⟶ tɑbɑwwɑyɑɑ
بادئَ الرَّأي	⟵	بادي الرأي	bɑɑdi>ɑ ⟶ bɑdiya
لؤلؤًا	⟵	لؤلوًا	lu>lu>ɑn ⟶ lu>luwan
وبئر	⟵	وبير	wɑbi>rin ⟶ wɑbiirin
الذئب	⟵	الذيب	>ɑḍḍi>b ⟶ >ɑḍḍiib

وما حدث فيما سبق هو حذف للهمزة مع تعويض، سواءً أكان هذا التعويض بمطل الحركة، أو التعويض بشبه حركة واويَّة أو يائيَّة.

الفصل الثالث

في قضايا الإبدال

الإبدال التركيبي: (المماثلة، والمخالفة)

تناول القدماء الظواهر الصَّوتيَّة التركيبيَّة، وفسَّروها؛ لكنَّهم لم يفردوا لها بابًا مستقلًّا، ودرسوها بشكل عامٍّ، وقد تناولها المحدثون بشيء من التفصيل، وأفردوا لها أبوابًا مستقلَّةً. ويتناول البحث جانبي: المماثلة، والمخالفة، والذي يدرسها من خلال كيفية تفضيل أصحاب الاحتجاج أحدِها على الآخر، وأنواع هذه التغيُّرات الصَّوتية التي طرأت على الكلمة.

المماثلة (assimilaition)

نجد مفهوم المماثلة قد ورد في كتب النحاة القدماء؛ غير أنَّه لم يظهر عندهم بشكل مباشر، فجاء عند سيبويه تحت مصطلح الإدغام، والمضارعة أيضًا، وقصد به تقريب الأصوات المجاورة بعضها من بعض[1]، وذكر ابن جني مصطلح التقريب دالًّا به على المماثلة[2]؛ قال: "قد ثبت أن الإدغام المعتاد هو تقريب صوت من صوت، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر. والأوّل من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك؛ فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطَّع وكاف سُكِّر الأوليين، والمتحرك نحو دال شدّ، ولام معتلّ. والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه. وذلك مثل: "ودَّ" في اللغة التميمية, وامَّحى وامَّاز واصَّبر واثَّاقل عنه. والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت"[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، الجزء الرّابع، ص478.

[2] انظر: ابن جني، المنصف، ص192، وانظر: الخصائص، الجزء الأول، ص320، والجزء الثاني، ص144-145، وص230، وانظر: سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص186.

[3] ابن جني، الخصائص، الجزء الثاني، ص141-142.

ويطلق ابن يعيش على المماثلة مصطلح التجنيس[1]، والتقريب[2]. والتشاكل؛ قال: "والغرضُ من الإمالة تقريبُ الأصوات بعضِها من بعض لضربٍ من التشاكل"[3].

واختار الرضي مصطلح المناسبة في أثناء تعريفه الإمالة؛ قال: "الإمالة: أنْ يُنْحَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ الْكَسْرَةِ، وَسَبَبُهَا قَصْدُ الْمُنَاسَبَةِ لكَسْرَةٍ أَوْ يَاءٍ، أَوْ لِكَوْنِ الأَلِفِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ مَكْسُورٍ أَوْ يَاءٍ، أَوْ صَائِرَةً يَاءً مَفْتُوحَةً، وَلِلْفَوَاصِلِ أَوْ لإِمَالَةٍ قَبْلَهَا عَلَى وجه"[4].

ومن الملاحظ أنَّ مصطلح التجنيس مأخوذ من الجناس ذلك المصطلح البلاغي، والذي عرَّفه ابن المعتزِّ (296هـ) بقوله: "التجنيس أن تجيء الكلمة تُجانس أُخرى في بيت شعر أو كلام، والمجانسة أن تشبه اللفظة اللفظة في تأليف حروفها على الوجه الذي ألف الأصمعي كتاب الأجناس عليه"[5]، والجناسُ: هو تشابه لفظين في النطق، واختلافهما في المعنى وهو ينقسم إلى نوعين: لفظي، ومعنوي[6]. وسمِّيت المماثلة تجنيسًا؛ لما فيها من المماثلة اللفظية[7].

وما يحدث من تشابه وتقارب في الأصوات في المصطلح البلاغي الجناس يحدث في التجنيس الذي ورد عند علماء العربية القدامى، والذي يُقصد به المماثلة.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الخامس، ص534.

[2] ابن يعيش، المفصل، الجزء الخامس، ص409.

[3] السابق، الجزء الخامس، ص188.

[4] الرضي الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م، الجزء الثالث، ص4.

[5] ابن المعتزِّ، أبو العبّاس، البديع في البديع، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1990م، ص25.

[6] الهاشمي، أحمد بن إبراهيم، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصريَّة، بيروت، ص325.

[7] الحسيني، يحيى بن حمزة، الطِّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، الجزء الثاني، ص185.

وفي علم اللغة الحديث ظهر مفهوم المماثلة مفهومًا صريحًا تداوله علماء اللغة مصطلحًا واحدًا؛ والناظر في هذا المصطلح يراه متعدِّد التعريفات؛ رغم تقارب كل تعريف من الآخر؛ فيعرِّف دانيال جونز المماثلة بأنَّها: "عمليَّةُ استبدالِ صوتٍ بصوتٍ آخرَ، تحت تأثير صوتٍ ثالثٍ قريب منه، في الكلمة أو في الجملة"[1]، ويعرفها بالمر بتماثل صوت مع صوت آخر فيصبحا صوتًا واحدًا مضاعفًا[2].

والمماثلة عند إبراهيم أنيس انسجامٌ صوتيٌّ بين أصوات اللغة، وهي ظاهرة شائعة في كلِّ اللغات بصفةٍ عامَّةٍ؛ غير أنَّ اللغات تختلف في نسبة التأثر، وفي نوعه[3]. ويذكر أحمد مختار عمر أنَّ المماثلة هي التعديلات الكيفيَّة للصَّوت بسبب مجاورته لأصوات اللغة، وهي أيضًا تحوُّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلًا جزئيًّا أو كليًّا[4].

ويعرِّفها عبد القادر مرعي بأنَّها تأثُّر الصَّوت بالصَّوت الذي يليه أو الذي قبله تأثُّرًا يجعله مثله أو قريبًا منه في الصِّفة أو في المخرج تحقيقًا للانسجام الصَّوتيّ في الألفاظ والكلام وتوفيرًا للجهد العضلي الذي يبذله الإنسان في أثناء النُّطق[5]، وهذا المصطلح (المماثلة) مصطلح حديث، ويكاد يحوي تحت عنوانه هذا كل أنواع التأثيرات بين الأصوات، عدا النَّوع الذي يسمّى بالمخالفة، وتشتمل المماثلة على أنواع كثيرة من التأثيرات بين الأصوات فهي تشتمل على الإدغام الأصغر، والإدغام الأكبر، والإمالة، والإبدال والإعلال والإجهار والإهماس وغيرها[6].

---

[1] عبد التوّاب، رمضان، التطور اللغوي، ص30.

[2] نقلاً عن مرعي، عبد القادر، المصطلح الصَّوتي، ص164.

[3] أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص106.

[4] عمر، أحمد مختار، دراسة الصَّوت اللغوي، ص378.

[5] مرعي، عبد القادر، المصطلح الصَّوتي، ص165.

[6] الصّيغ، عبد العزيز، المصطلح الصَّوتي في الدِّراسات العربيَّة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2000م، ص280

ويمكن أن تحدث المماثلة بين الصَّوامت، وبين الحركات، وبين الصَّوامت والحركات[1]، وتقسم المماثلة إلى عدة أنواع[2]:

1.المماثلة الكلية المقبلة المتصلة

2.المماثلة الكلية المقبلة المنفصلة

3.المماثلة الكلية المدبرة المتصلة

4.المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة

5.المماثلة الجزئية المقبلة المتصلة

6.المماثلة الجزئية المقبلة المنفصلة

7. المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة

8.المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة

وجاء في اللسان: "يُقَالُ: هَذَا مِثْله ومَثَله كَمَا يُقَالُ شِبْهه وشَبَهُه بِمَعْنًى؛ قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: الْفَرْقُ بَيْنَ المُمَاثَلَة والمُساواة أَن المُساواة تَكُونُ بَيْنَ المختلِفين فِي الجِنْس والمتَّفقين، لأَن التَّساوِي هُوَ التكافُؤُ فِي المِقْدار لَا يَزِيدُ وَلَا ينقُص، وأَما المُمَاثَلَة فَلَا تَكُونُ إِلا فِي الْمُتَّفِقِينَ"[3]، وهذا لبُّ معنى المماثلة من الاتِّفاق بين الأصوات؛ لإمكانية حدوث المماثلة.

والمماثلة بشتّى صورها تصدر عن قانون صوتيّ عامّ هو قانون الجهد الأقلّ، أو قانون الاقتصاد في الجهد، والذي يهدف إلى تحقيق حدٍّ أعلى من الأثر (وهو هنا الكلام) بحدّ أدنى من الطّاقة والجهد؛ ذلك أنَّ المماثلة من شأنها تقليل عدد الحركات والتعديلات التي تؤدّيها

[1] الشايب، فوزي، أثر القوانين الصَّوتيَّة، ص190.

[2] السّابق، ص191.

[3] ابن منظور، لسان العرب، الجزء الحادي عشر، ص610.

الأعضاء المنتجة للكلام حين تنتقل من كلمة إلى أخرى، أو تقليل مدى هذه الحركات والتعديلات، والاقتصاد من القوانين الطَّبيعيَّة في اللغات[1].

والهدف من المماثلة الصوتية هو تعاون أعضاء النطق في خلق نوع من الانسجام الصوتي أثناء النطق، فلا يكون هناك صوت شاذ عن صوت آخر ولا حركة مناقضة لحركة أخرى، فيؤدي ذلك إلى نوع من التوازن والتوافق، فيُيسر عملية النطق ويقتصد في الجهد العضلي الذي يبذله الإنسان في النطق[2]، ويحدث انسجام صوتي وتناسب في الكلمة[3].

[1] الشايب، فوزي، قراءات وأصوات، ص39.

[2] موسى، سميرة، ملامح الصوتيات التركيبية عند ابن جني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011م، رسالة ماجستير ،ص101.

[3] حسّان، فدوى محمَّد، أثر الانسجام الصَّوتيّ في البنية اللغوية في القرآن الكريم، جامعة أم درمان الإسلامية، السّودان، رسالة دكتوراه، ص68.

المماثلة بين الصَّوامت

ظهر مفهوم المماثلة بين الصوامت بشكله المعروف في علم التجويد تحت مصطلح الإدغام، وعولجت ظاهرة الإدغام في الدرس الصوتي الحديث في تحت مصطلح المماثلة، وهو ضرب من

التأثير الذي يقع بين الأصوات المتجاورة إذا كانت متماثلةً، أو متجانسةً، أو متقاربةً[1]. فالصلة قوية بين المماثلة والإدغام لاجتماعهما في حالة التماثل الكلي أو التام؛ غير أنه يجب القول بأن الإدغام أحد أشكال المماثلة، بل إنه أقيس أشكالها في العربية، والإدغام هو عبارة عن فناء أحد الصوتين في الآخر فناء تاما، حيث يصيران صوتا يرتفع عنه اللسان ارتفاعةً واحدةً، ولكي يحدث هذا الانصهار كان لابد من أن ينقلب الصوت الضعيف إلى صوت مجانس للصوت القوي[2]. ويؤدّي الإدغام إلى اختصار عمليَّة النُّطق، وتسهيلها للقارئ[3].

وقد تجلَّت المماثلة تحت مفهوم الإدغام الكبير بشكل أكبر من الإدغام الصَّغير؛ فاختُلف في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾[4]، و ﴿أَخَذْتُمْ﴾[5]، و ﴿لَتَخَذْتَ﴾[6]، فأظهر الذَال في ذلك كلِّه ابنُ كثير، وعاصمٌ في رواية حفص، وأدغمها الباقون وأبو بكر بن عيّاشٍ عن عاصمٍ أيضًا معهم[7].

---

[1] القادوسي، عبد الرَّزّاق، أثر القراءات القرآنيَّة في الصِّناعة المعجميَّة، ص85

[2] السّابق، ص85-88

[3] انظر: الحمد، غانم قدّوري، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص231

[4] البقرة، 51

[5] آل عمران، 81

[6] الكهف، 77

[7] الفارسي، أبو علي، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثّاني، ص56

ومن لم يدغم كانت حجتُه أنَّ الذّال ليس من مخرج التّاء والطّاء، إنَّما هي من مخرج الظّاء والثّاء، والذّال مجهورة، والتّاء مهموسة، ومن أدغم كان بسبب تقارب هذه الأصوات في أنَّها في طرف اللسان وأصول الثنايا، وقد أُدغمت هذه الحروف المنفصل؛ نحو: ابعثْ داوود، وانفذ ثابتًا، فكان إدغامها في المتصل أولى من المنفصل[1].

واختار مكّي الإدغام بسبب قلَّة حروف الكلمة، ولأنَّ أكثر القرّاء عليه، وخُففت بالإدغام؛ لأنَّ أولها مدغم؛ فقد أُتبع الآخر بالإدغام، ليتفق أول الكلمة وآخرها[2]، ، ويظهر التقارب في المخرج والاشتراك في بعض الصفات في الإدغام بين الصَّوتين: الذّال، والتّاء[3].

ومن الملاحظ أنَّ صوت الذّال صوتٌ: بين أسنانيّ، احتكاكيّ، مجهور، وصوت التّاء صوتٌ: رئويّ، لثويّ، وقفيّ، مهموس، وبالرّغم من اختلاف المخرج والصِّفة، فقد حدث إدغام بين كلا هذين الصَّوتين؛ يقول المخزومي: "فإذا اجتمع صوتان أحدهما مهموس والآخر مجهور أثَّر أحدهما في الآخر"[4].

وتوافق الباحثة رأي مكّي في أنَّ السبب في اختيار مكّي الإدغام هو أنَّ أكثر القرّاء عليه –كما ذكر–، والتقليل من حروف الكلمة؛ إذ إنَّ الإدغام يقلِّل الجهد في النُّطق، ويسهِّله، وهو من سبيل إدغام المتقاربين. وقد ظهر هذا في الكلمة السّابقة (اتخذْتم)، والتحليل الصَّوتي لهذه الكلمة يكون بالآتي:

---

[1] السّابق، ص62، وانظر: الكشف، ص218، والحجة لابن زنجلة، ص29

[2] مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص219

[3] الصفاقسي، علي بن محمد، غيث النفع في القراءات السَّبع، تحقيق: أحمد محمود الحفيان، الطبعة الأولى، 2004م، ص77

[4] سكر، شادي مجلي عيسى، المماثلة الصَّوتيَّة في اللغة العربيَّة، شبكة الألوكة، ص18، بحث منشور

>ittd̲had̲tum ⟶ >ittd̄h̲attum

تحولت الذّال إلى التاء، وأُدغمتا

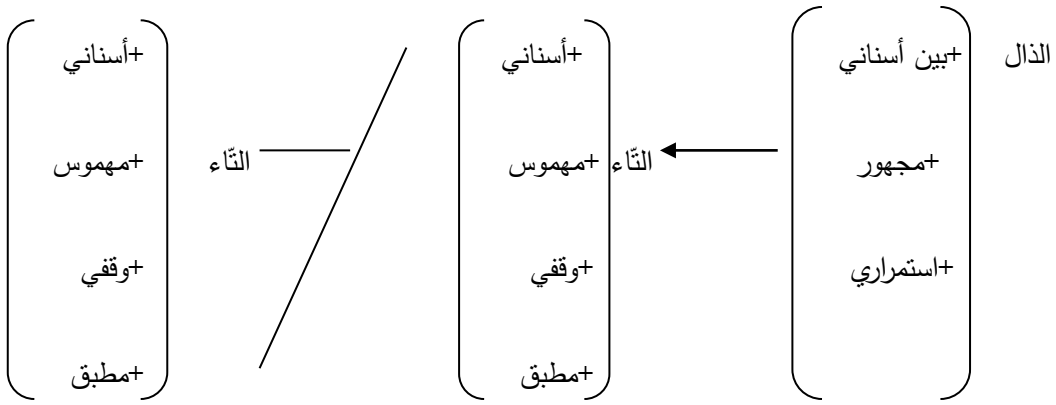

تتحول الذّال إلى التّاء في الموقع الذي تكون فيه الذّال متبوعةً بالتّاء، وقد أثَّر الصَّوت اللاحق في الصَّوت السّابق تأثيرًا كاملًا دون انفصال؛ فهي مماثلة كليَّة رجعيَّة متَّصلة.

كذلك أُدغمت الذّال في التّاء في قوله تعالى: ﴿ عُذْتُ ﴾[1]؛ ولم يفضِّل أيٌّ من أصحاب الاحتجاج الإدغام أو الإظهار، وعدّوا الإدغام حسنًا؛ لتقارب هذه الأصوات، وأنَّها كلَّها من طرف اللسان وأصول الثَّنايا، وعدّوا الإظهار حسنًا؛ لاختلاف حيِّز هذه الأصوات[2].

وفي قوله تعالى: ﴿ يُرِدْ ثَوَابَ ﴾[3]؛ فقد أظهر الحرميّان، وعاصم الدّال في الثّاء، وأدغم الباقون[4]، وضعَّف مكّي الإدغام؛ قال: "وعلَّة الإدغام ضعيفة، لأنَّ الدّال أقوى من الثّاء، للجهر الذي في الدّال، فأنت تنقلها بالإدغام إلى أضعف من حالها، فالإظهار أقوى وأولى"[5]، ولم يفضِّل غيره أحدهما على الآخر.

---

[1] غافر، 27.

[2] انظر: الفارسي، أبو علي، الجزء الرابع، ص274، وانظر: الكشف، ص219، وانظر: الحجة لابن خالويه، ص203.

[3] آل عمران، 145.

[4] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص217.

[5] السّابق، ص217.

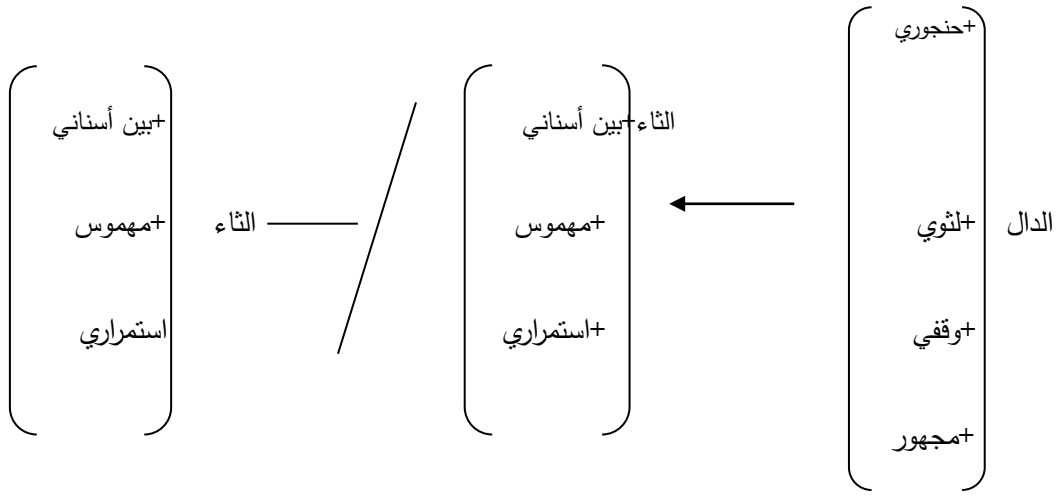

تتحول الدّال إلى الثّاء في الموقع التي تكون فيه الدّال متبوعة بالثّاء، وهي مماثلة رجعيّة كليَّة متَّصلة

وأدغم الكسائيُّ وحده الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾[1]. وقد رفض أبو علي هذه القراءة، واعتبرها غيرَ جائزةٍ؛ قال: "فأمّا إدغام الكسائي الفاء في الباء في (نخسف بهم) فإنَّ إدغام الفاء في الباء لا يجوز"[2]، وحجته في ذلك الآتي:

1. قياس صوت الفاء على صوت الباء؛ في أنَّ الثّاء التي تدغم في الفاء لا تدغم في الباء، كذلك الفاء لا تدغم في الباء.
2. بعض الأصوات أُدغمت في بعضها مثل الطّاء والدّال والتّاء في الضّاد، وإدغام الظّاء والذّال والثّاء في الصّاد والشّين؛ فقد أُدغمت هذه الأصوات في الضّاد والشّين، ولم تُدغم الضّاد والشّين فيها، فكذلك الفاء لا تدغم في الباء، وإن كانت الباء قد أُدغمت فيها في نحو: اذهبْ في ذلك.
3. إدغام الباء ف الميم، وعدم إدغام الميم في الباء، وعدم إدخال الرّاء في اللام، وإن أُدغمت اللام في الرّاء
4. عدم إدغام الصّاد والسّين والزّاي في الطّاء والدّال والتّاء والظّاء والذّال والثّاء، وجواز إدغامهنَّ في الصّاد والسّين؛ لما فيهنَّ من الصَّفير الذي ليس في الحروف السِّتَّةِ، وكذلك لا تُدغم الفاء في الباء؛ لزيادة صوتها على صوت الباء[1].

---

[1] سبأ، 9.

[2] الفارسي، أبو علي، الجزء الرابع، 184.

ووافق مكّي رأي أبي علي في تفضيل الإظهار على الإدغام؛ قال: "والإظهار في ذلك أحسن"[2]؛ وذلك للآتي:

1. اعتبار الإظهار الأصل
2. انفصال الفاء والباء في النطق؛ كونهما في كلمتين منفصلتين
3. ولأنَّ التفشّي الذي في الفاء يذهب مع الإدغام
4. قياس الإدغام على لام المعرفة التي لا تُدغم في أحدهما
5. خروج الفاء من الشفتين إلى الفم ولها نصيب في الخروج من الثنايا العليا، فقد خالفت مخرج الباء بعض المخالفة

وكذلك فضَّل ابن خالويه الإظهار على الإدغام؛ لأنَّ في الفاء تفشِّيًا يبطل الإدغام، واعتبر إدغام الباء في الفاء الصّوابَ[3].

وإذا أدغمت الفاء في الباء فقد نقُل الصَّوت إلى ما هو أقوى منه[4]، وما كان من الحروف يُذهب الإدغام منه زيادة صوتٍ فيه، لم يجزْ إدغامُه في مقاربه العاري من تلك الزّيادة، وكذلك الفاء مع الباء[5]، وقال الزمخشري: "وقرأ الكسائي: "يخسف بهم" بالإدغام وليست بالقويَّة"[6]، وهو ضعيف تفرد به الكسائي وتدغم فيها الباء[7].

---

[1] الفارسي، أبو علي، الجزء الرابع، ص184-185

[2] مكي، الكشف، الجزء الأوَّل، ص217

[3] ابن خالويه ،الحجة، ص186.

[4] السابق، الكشف، الجزء الأول، ص217.

[5] الجزء الرابع، ص185الفارسي، أبو علي، الحجة.

[6] الزمخشري، الكشاف، الجزء الثالث، ص580.

[7] الزمخشري، المفصَّل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م، ص553، وانظر: السُّيوطي، همع الهوامع، الجزء الثّالث، ص498، وانظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، الجزء الثّاني، ص705.

واعتبرها ابن عصفور من الحروف التي لا تُدغَم في مقاربها، ولا تُحفظ في الكلام، وهو مع ذلك ضعيف في القياس، لِما فيه من إذهاب التفشِّي الذي في الفاء[1]، ووصفها سيبويه بالقليلِ الضَّعيفِ الشّاذِّ[2].

والقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر؛ فلا التفات لقول أبي علي، ولا الزمخشري[3]، وقد ردَّ أبو حيّان تضعيف الفارسي والزمخشري للإدغام فيها من حيث أنه أدغم الأقوى، وهو الفاء في الأضعف وهو الباء[4]. وربَّما كان للبحث من رأي أبي علي ومكّي وابن خالويه نصيبٌ في بعد المسافة قليلًا في إدغام الفاء والباء؛ لذهاب صفة التفشّي في الفاء؛ لكنَّ ما جرى من إدغام كان بسبب قرب المخرج في كليهما، وهو موضَّح بالآتي:

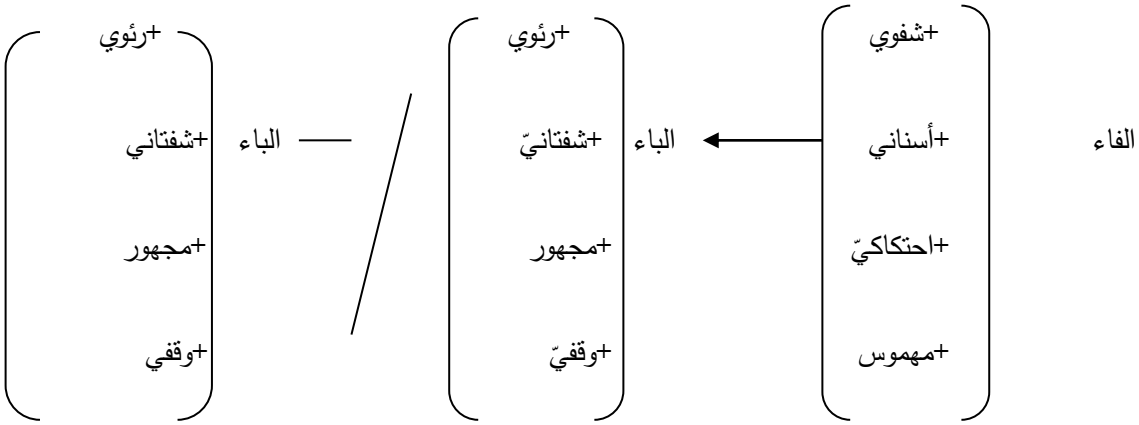

تتحول الفاء إلى الباء في الموقع الذي تكون فيه الفاء متبوعة بالباء

وهذه مماثلة كليَّة رجعيَّة متَّصلة

[1] ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، مكتبة لبنان، الطّبعة الأولى، 1996م، ص456

[2] السَّيرافيّ، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت– لبنان، الطّبعة الأولى، الجزء الخامس، ص480، وانظر: ابن الأثير، البديع في علم العربيَّة، تحقيق: فتحي أحمد علي الدّين، جامعة أم القرى، مكَّة المكرَّمة، السّعوديَّة، الطبعة الأولى، 1998،الجزء الثَّاني، ص642.

[3] عضيمة، عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء الأول، ص63

[4] البنّا، إتحاف فضلاء البشر، تحقيق: أنس مهرة، ص43

وكذلك قوله تعالى: ﴿ هَلۡ ثُوِّبَ ٱلۡكُفَّارُ ﴾[1]، و ﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ ﴾[2]، و ﴿ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾[3]؛ فقد استحسن الفارسي الإدغام في التّاء، وفضَّله على الإدغام في الثّاء؛ لأنَّ آخر مخرج اللام قريب من مخارجهنّ، والإدغام في التّاء أجوز من الإدغام في الثّاء[4].

فقرب المخرج كان السبب عند الفارسي في تفضيله الإدغام في التّاء على الثّاء، واعتبر مكّي الإظهار هو الأصل[5]؛ قال الزَّجّاجي: "وقد قرئ هلْ ثوِّب بالإظهار والإظهار أحسن"[6]، وعدَّه العكبريُّ ضعيفًا[7]، ولا يرى البحث ضعفًا في إدغام اللام في الثّاء؛ إذ تُدغم اللام في الثّاء عندما تأتي اللام لامُ التعريف وجوبًا، فتفقد الثاء اللام صفاتها، وأوضِّح ما جرى بالآتي:

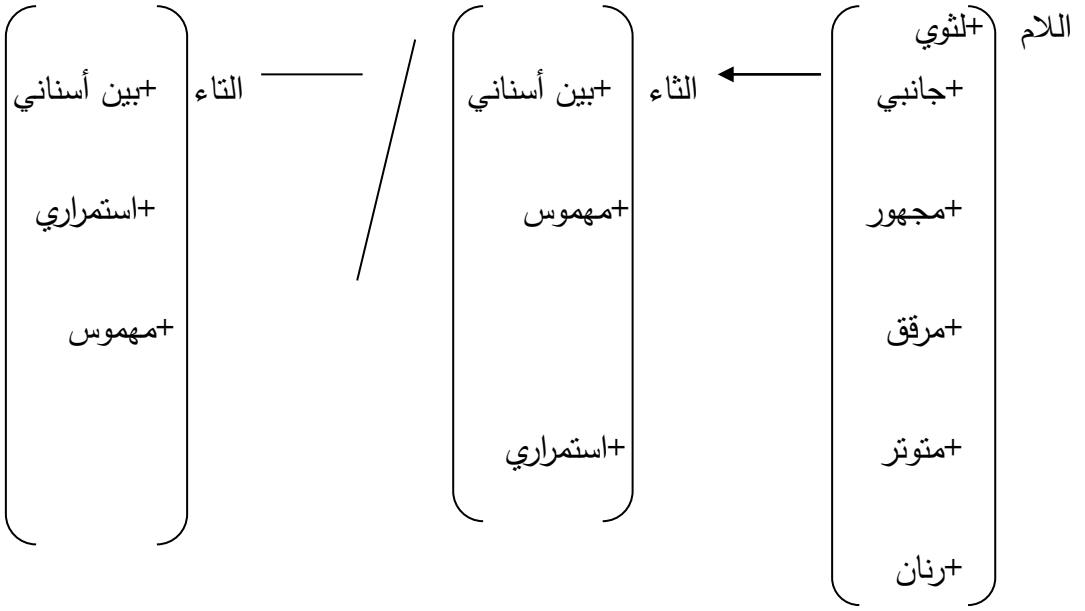

[1] المطفِّفين، 36

[2] مريم، 65

[3] الأعلى، 16

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثالث، ص498-499

[5] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص216، وانظر: مكّي، التَّبصرة، ص360

[6] الزَّجّاجي، اللامات، تحقيق :مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1985م، ص155

[7] العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النَّبهان، دار الفكر ،دمشق، 1995م، الجزء الثّاني، ص477

يتحول صوت اللام إلى الثاء عندما يكون متبوعًا بالثّاء؛ إذ تفقد اللام صفة الجهر، وتصبح مهموسة مثل الثاء، وما حدث هنا مماثلة كلية رجعية متصلة.

وفي قراءة ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾[1]؛ فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وابن عامر فقد قرئت مخففة، وقرئت مشدَّدة في قراءة أبي بكر والمفضّل وحمزة والكسائي[2]. ونرى الفارسي قد فضَّل التشديد

على التخفيف؛ تبعًا لعلَّة المعنى، قال: "وإذا كان كذلك كان قراءة من قرأ: (حتى يطَّهَّرن) أرجح"[3]، وكذلك استشهد بالآية الكريمة: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾[4].

وعلَّة المعنى هي ما جعلت غير الفارسي يفضِّل قراءة التشديد على التَّخفيف أيضًا؛ فهذا الطبري يقول: "وأما الذين قرءوا ذلك بتشديد"الهاء" وفتحها، فإنهم عنوا به: حتى يغتسلن بالماء. وشددوا"الطاء" لأنهم قالوا: معنى الكلمة: حتى يتطهَّرْنَ، أدغمت"التاء" في"الطاء" لتقارب مخرجيهما. قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ: (حَتَّى يَطَّهَّرْنَ) بتشديدها وفتحها، بمعنى: حتى يغتسلن؛ لإجماع الجميع على أن حرامًا على الرجل أن يقرَب امرأته بعد انقطاع دم حيضها حتى تطهر"[5]، وقال الزَّجّاج: "وكلاهما (يَطْهُرْن) ويطهَّرْن –وقرئ بهما – جيِّدان"[6]، ولا يفرق الرّازي بين القراءتين، ولا يرجح إحداهما على الأخرى؛ فهما عنده سواء، ويجب العمل بهما، يقول في ذلك: " إن القراءة المتواترة حجة بالإجماع، فإذا حصلت

---

[1] البقرة، 222

[2] أبو علي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثاني، ص243الفارسي،

[3] السّابق، الجزء الثاني، ص243

[4] المائدة، 6

[5] الطبري، جامع البيان، الجزء الرابع، ص384

[6] الزَّجّاج، معاني القرآن ،الجزء الأول، ص297

قراءتان متواترتان، وأمكن الجمع بينهما- وجب الجمع بينهما إذا ثبت هذا"[1]؛ لكنَّ علة المعنى وعلة الحكم الشرعي هي ما جعلت القراءة بالتَّشديد أولى من القراءة بالتَّخفيف[2].

ومن المستغرب أنَّ الدكتور عبد الرَّزّاق القادوسي صاحب كتاب أثر القراءات القرآنية في الصِّناعة المعجميَّة ذكر أنَّ الفارسي قد رجَّح قراءة التخفيف على التثقيل؛ قال: "ورجَّح الفارسي قراءةَ التخفيف؛ لأنها من الثلاثي المضادِّ لطمِثَ وهو ثلاثي"[3]. ولعلَّ هذا كان قد غاب عنه، أو سقط سهوًا منه.

وهذا التَّشديد ناتجٌ عن الإدغام بين التّاء والطّاء في الأصل، والذي هو (يتطهَّرن)؛ إذ أُدغمتِ التّاء في الطّاء؛ فالتّاء صوتٌ رئوي لثوي وقفي مهموس، والطّاء صوت لثوي وقفي مطبق مهموس، وما سوَّغ الإدغام هو المخرج والصِّفة، والمماثلة هنا هي مماثلة كلِّيَّة رجعيَّة متَّصلة؛ فتحول التاء إلى الطاء ناتج عن المعنى كما فُصِّل فيما سبق، وهذا الإدغام يعطي القارئَ وقعًا أكبر في التأثير في التشديد على المعنى.

وفيما يندرج تحت إدغام التاء في الطّاء قوله تعالى: ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾[4]، و ﴿ قَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾[5]؛ فقد أُعتُبر الإظهارُ هنا قبيحًا، وفُضِّلَ الإدغام على الإظهار؛ لأنه يزيد الكلمة قوَّة، مع ما فيه من تسهيل اللفظ وتخفيفه[6].

---

[1] انظر: مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الجزء 35، ص228-229

[2] انظر: عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية، ص298-299

[3] القادوسي، عبد الرَّزّاق، أثر القراءات القرآنيَّة في الصِّناعة المعجميَّة، ص181

[4] آل عمران، 69

[5] آل عمران، 72

[6] انظر: مكي، الكشف، الجزء الأول، ص218.

وكذلك قوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾[1]؛ فقد استحسن الفارسي الإدغام هنا؛ لأنه من باب إدغام الأنقص في الأزيد، ولأنَّ إدغام الأزيد في الأنقص قبيح[2]، والطّاء تزيد على التّاء بالإطباق، وكذلك قوله تعالى: (وَمَنْ يَطَّوَّعْ)[3]؛ قال الفارسي: "فتقديره يتطوَّع؛ إلا أنَّه أدغم التّاء في الطّاء لتقاربهما"[4].

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ﴾[5] مشدَّدة الشّين. وقرأ الباقون خفيفة الشّين[6]، وقد أُدغِمت التاء في الشين؛ قال أبو علي: "وتقدير تشَّقَّق: تتشقَّق، فأدغم التّاء في الشّين؛ لأنَّ الصَّوت بالشين يلحق بمخارج هذه الحروف التي من طرف اللسان وأصول الثنايا، فأُدغِمن فيها كما أُدغِمن في الضّاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهنَّ في بعض"[7].

والإدغامُ حسنٌ قويٌّ؛ لأنَّ الشين أقوى من التّاء، فإذا أُدغِمت التّاء في الشّين فإنَّها تُنقل إلى حالة أقوى من حالتها قبل الإدغام، ويجيء التخفيفُ استخفافًا؛ لاجتماع المثلين، وهو مثل: (تظاهرون، وتساءلون)[8].

وكان الحذف أخفَّ من الإدغام عند الفارسي وأكثر، وهو يستشهد بقول أبي الحسن: "الخفيفة أكثر في الكلام نحو: تَذّكَّر أمةُ الله، لأنَّهم أرادوا الخفَّة، فكان الحذف أخف عليهم من الإدغام"[9]؛ فعلة

---

[1] النساء، 81.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الجزء الثاني، ص375.

[3] البقرة، 150.

[4] الفارسي، الحجة، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثّاني، ص191.

[5] الفرقان، 25.

[6] الفارسي، أبو علي، الجزء الرّابع، ص69.

[7] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرّابع، ص70.

[8] انظر: مكّي، الكشف، الجزء الثاني، ص248-249، وانظر: الجزء الأول، ص302-303.

[9] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص70.

الخفة، وكثرة الاستخدام في الكلام، والاستشهاد بالقول هي ما جعلت الفارسي يؤثر التخفيف على الإدغام.

والإدغام في (تشَّقَّق) يقوّي المعنى في انفصال السماء عن الغمام، وصفة التفشّي في صوت الشّين تطغى على صوت التّاء؛ فتصير التّاء شينًا، عندما تكون التّاء متبوعةً بالشّين؛ مما جعل البحث يميل إلى الإدغام، ومخالفة الفارسي، وتكون المماثلة هنا مماثلة رجعيَّة كليّة متَّصلة.

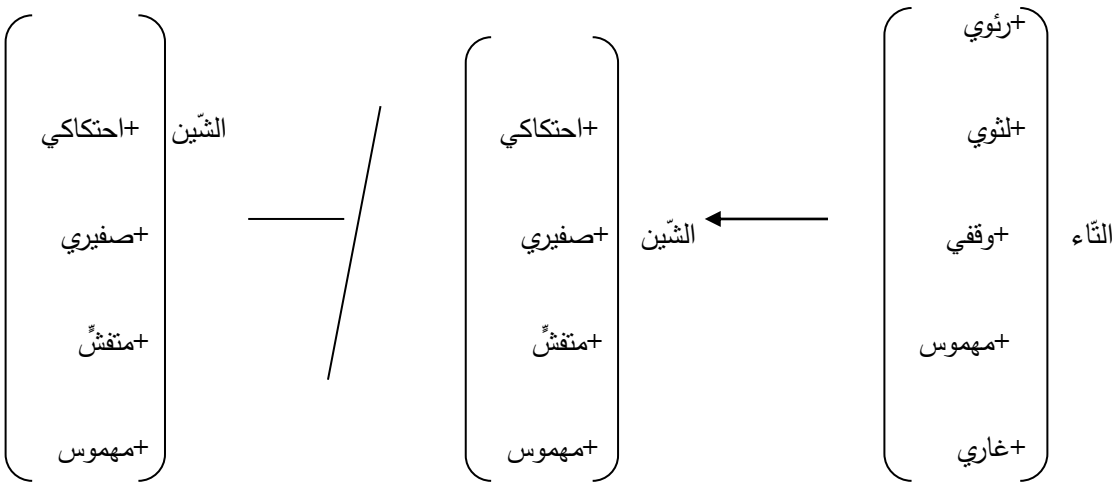

تتحول التاء إلى الشين في الموقع الذي تكون فيه التاء متبوعة بالشين.

والنّاظر في الآية القرآنيَّة: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾،[1] يجد أنَّ صوت الصّاد قد اختلف النطق فيه؛ قال أبو علي: "اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾. فرُوِيَ عن ابن كثير السّين والصّاد. وَرُوِيَ عن أبي عمرٍو السّين، والصّاد، والمضارعة بين الزّاي والصّاد، رواه عنه العريان بن أبي سفيان، ورّوى عنه الأصمعيُّ الزِّراط بالزّاي، والباقون بالصّاد، غير أنَّ حمزة

[1] الفاتحة، الآية:5.

يلفظ بها بين الصّاد والزّاي"،[1] ويبيِّن أبو علي الفارسيُّ (ت377هـ) حجَّة كل قارئ في قراءته؛ فعلَّة من قرأ بالسّين مضارعةٌ لما أجمعوا على رفضه من كلامهم؛ قال: "ألا ترى أنَّهم تركوا إمالة واقد ونحوه كراهة أنْ يصعدوا بالمستعلي بعد التسفُّل بالإمالة؟ فكذلك يكره على هذا أنْ يتسفَّل ثمَّ يتصعَّد بالطّاء في سراط، وإذا كانوا قد أبدلوا من السّين الصّاد مع القاف في صُقْتُ، وصَويق، ليجعلوها في استعلاء القاف مع بعد القاف من السّين وقرب الطّاء منها، فأنْ يبدلوا منها الصّاد مع الطّاء أجدر من حيثُ كانت الصّاد إلى الطّاء أقرب. ألا ترى أنَّهما جميعًا من حروف طرف اللّسان، وأصول الثَّنايا، وأنَّ الطّاء تَدْغَمُ في الصّاد؟".[2] فقرب الصّاد من الطّاء؛ كونهما حرفي استعلاءٍ جعل القراءة بالصّاد أقرب من السّين لكراهة التسفُّل ثمَّ التَّصعُّد، وقرب المخرج بينهما، ممّا يجعل الإدغام سهلًا بينهما. وذلك مثل: صَويق، وصُقتُ، وقِسْتُ، وقَسوتُ[3]؛ بين الصّاد والقاف، والسّينِ والتّاءِ.

والنّاظر في كلام أبي علي يجده قد استحسن هذا الإبدال؛ لكراهة التصعُّد بعد التسفُّل، فاستثقل القراءة بالصَّوتِ المستعلي، وهي علَّة خفَّة لتسهيل انتقال اللسان من الصوتِ إلى آخر. غير أنَّ ابن خالويه قال: "والحجَّة لمن قرأ بالصّاد: أنَّه أبدلها من السّين لتُؤاخي السّين في الهمس والصَّفير، وتؤاخي التّاء في الإطباق، لأنَّ السّين مهموسة والطّاء مجهورة"[4].

---

[1] الفارسيّ، أبو عليّ، الحجَّة في علل القراءات السَّبع، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، عبد الحليم النَّجار، عبد الفتّاح شلبي، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، الطَّبعة الثّانية، 1983م، الجزء الأوَّل، ص36.

[2] الفارسي، أبو علي، الجزء الأوَّل، ص38.

[3] انظر: الفارسي، الحجة، الجزء الأوَّل، ص38.

[4] ابن خالويه، الحجة في القراءات السّبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان، الطَّبعة الثّانية، 2007ص21.

ويبيِّن ابن زنجلة أن ابن كثير في رواية القواس قرأ بالسّين؛ قال: "وحجته أنَّ السّين هي الأصل، ولا ينتقل عن الأصل إلى ما ليس بأصلٍ"[1]؛ غير أنَّ مكّي اختار القراءة بالصّاد، مبيِّنًا ذلك في قوله: "فإنْ قيل: فما اختيارك في ذلك؟ فالجواب أنَّ الاختيار القراءة بالصّاد اتِّباعًا لخطِّ المصحف، ولإجماع القرّاء عليه، ولما ذكرنا من بعد السّين من الطّاء في الهمس والتسفُّل اللذين فيهما"[2]

فعلل تفضيل قراءة الصّاد على السّين عند مكّي تتلخَّص بالآتي:

.اتِّباع خطِّ المصحف

.إجماع القرّاء على القراءة بالصّاد، واختيارهم لها

علَّة خفَّة؛ وذلك للفظ بالمطبق المجهور (الطّاء) بعد صوت الصّاد التي تؤاخي الطّاء في الإطباق والتصعُّد؛ قال: "ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصعُّد عملًا واحدًا، فذلك أسهلُ وأخفُّ"[3].

قال ابن مجاهد (324هـ): "وحدثني محمَّد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال: سمعت الكسائي يقول: السّين في (الصِّراط) أسير في كلام العرب، ولكنّي أقرأ بالصّاد، أتَّبع الكتابَ، الكتابُ بالصّاد"[4]؛ فالعلَّة هنا اتباع رسم المصحف القرآني، وقد أشار الطَّبريّ (478هـ) إلى ذلك بقوله: "وجه الصّاد أنَّه في المصحف الإمام بالصّاد، ووجه الصّاد أيضًا وجود الطّاء قُرْبَهُ في

---

[1] ابن زنجلة، حجَّة القراءات، تحقيق: سغيد الأفغاني، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص80

[2] مكّي القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق: عبدالرّحيم الطّرهوني، دار الحديث، الاهرة،2007، الجزء الأوَّل، ص123

[3] مكي القيسي، الكشف، تحقيق: عبدالرَّحيم الطّرهوني، الجزء الأوَّل، ص123

[4] ابن مجاهد، السَّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف–القاهرة، الطَّبعة الرّابعة، 2010، ص107 وانظر: العكبري، التبيان، دار الفكر، بيروت–لبنان، 2005م، الجزء الأوَّل، ص14، الذي ذكر أنَّ السِّين تشارك الصّاد في الهمس والصَّفير؛ فقلبت لِتجانِس الطّاء في الإطباق.

الكلمة"[1]، وقد بيَّن فوزي الشّايب ذلك بقوله: "ومن ذلك قراءة الجمهور: (اهدنا الصِّراط) (الفاتحة/5) بالصّاد، بدل السّين، وإبدال السّين صادًا هو اللغة الفصحى؛ لغة قريش، وبها كتبت في المصحف الإمام والسّين هي الأصل، وبها قرأ كلٌّ من قنبل(291هـ) ورويس(238هـ). ومع أنَّ السّين أسير في كلام العرب، فقد آثر الجمهور قراءتها بالصّاد اتِّباعًا لخطِّ المصحف"[2]. يقول العكبريُّ(616هـ): "و(السِّراط)- بالسّين هو الأصل؛ لأنَّه من سَرِطَ الشيء إذا بلعه، وسمِّي الطَّريقُ سراطًا لجريان الناس فيه كجريان الشيء المبتلَع"[3]، وذكر محمَّد محمَّد محيسن أنَّ: "الصِّراط، وصراط، قرأ رويس، وقنبل بخلف عنه بالسّين حيث وقعا، على الأصل لأنَّه مشتقٌّ من السَّرط وهو البلع، وهي لغة عامَّة العرب"[4]. ويذكر كارل بروكلمان أنَّ كلمة السِّراط كلمة غير عربيَّة في قوله: "وكثيرًا ما نقرأ في علم تجويد القرآن عن انقلابات مثل: سِراطّ>صراط> زراط (مستعارة من اللاتينية: strata)"[5].

ويشير ابن الجزري أيضًا إلى علَّة الخفَّة في النطق بقلب السّين إلى الصّاد وذلك: "لأنَّها مؤاخية للطّاء في الإطباق ومناسبة للسّين في الصَّفير؛ ليعمل اللِّسان فيهما متصعِّدًا في الحنك عملًا واحدًا".[6]

والعرب كانت تقرِّب السّين من الطّاء إذا اجتمعتا بقلب السّين صادًا، ويدل على ذلك ما أفرده سيبويه في بابٍ مستقلٍّ قال: "هذا باب ما تُقلب فيه السّين صادًا في بعض اللُّغات تقلبها

---

[1] الطَّبريّ، كتاب الحجج في توجيه القراءات، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلَّة البحوث والدِّراسات القرآنيَّة، العدد السّادس، السَّنة الثّالثة، ص275.

[2] الشّايب، فوزي حسن، قراءات وأصوات، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى، 2012م، ص76.

[3] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار الفكر، بيروت-لبنان، 2005م، الجزء الأوّل، ص14.

[4] محيسن، محمَّد محمَّد، المهذَّب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النَّشر، المكتبة الأزهريَّة للتراث، 1997م، ص45.

وانظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، الطبعة الأولى، 2004م، ص234.

[5] بركلمان، كارل، فقه اللغات السّاميَّة، ترجمة: رمضان عبد التَّوّاب، جامعة الرّياض، 1977م، ص58.

[6] ابن مجاهد، السَّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ص107.

وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، 2006، الجزء الأول، ص213

القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُقْتُ، وَصَبَقْتُ"[1]، وبيَّن سيبويه أنَّ هذا لغةٌ من لغات العرب؛ قال: "فلم يبلغوا هذا إذ كان الأعربُ الأكثرُ الأجودُ في كلامهم ترك السّين على حالها. وإنَّما يقولها من العرب بنو العَنْبَرِ. وقالوا: صاطِعٌ، لأنّها في التصعُّد مثل القاف، وهي أولى بذا من القاف، لقرب المخرجين والإطباق"[2]. كذلك قول ابن جني: "وذلك كقولهم في سُقْتُ: صُقْتُ، وفي السّوق: الصّوق، وفي سبقت: صبقت، وفي سَمْلَق وسَويق: صَمْلَق وصَويق، وفي سالغ وساخط: صالخ وصاخط، وفي سقر: صقر، وفي مساليخ: مصاليخ"[3]، ويقوّي سيبويهِ قراءة الصّاد؛ لأنَّها متحرِّكة، ولا يجوز إبدالها قال: "ولكنَّهم قد يضارعون بها نحو صاد صَدَقَتْ. والبيان فها أحسنُ. وربَّما ضارعوا بها وهي بعيدة، نحو مَصادِرَ، والصِّراط؛ لأنَّ الطَاء كالدّال بمنزلة قولهم: صَويقٌ ومَصاليقُ، فأبدلوا السّين صادًا كما أبدلوها حين لم يكنْ بينهما شيء في: صُقْتُ ونحوه".[4] وقد وافق هذا القولَ قولُ أبي علي الفارسي: "...، فكما تركوا الأصلَ طلبًا للمشاكلة، كذلك يُترك الأصلُ في سراط، ويختار إبدال الصّاد من السّين"[5]. وإبدال السّين صادًا ما هو إلّا تقريب للسّين المرقَّقة من الطّاء المفخَّمة؛ فالصّاد حلّ وسط بين هذين الصَّوتين المتقابلين تفخيمًا وترقيقًا، فهي تشبه السّين في الصَّفير، وتشبه الطّاء في التَّفخيم[6].

ويشير إبراهيم أنيس إلى أنَّ القراءة بالسّين ليست أصلًا، والقراءة الأفصح هي القراءة بالصّاد، ويذكر ما قاله الفرّاء من أنَّ هذه اللغة هي لغة بني العنبر؛ يقول: "ولسنا نوافق صاحب هذه الرِّواية على أنَّ الأصل في الكلمة بالسّين، ولكنّا نوافقه على أنَّ نطقها بالصّاد أفصح، لأنَّه

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسّلام هارون، دار الجيل، بيروت، الجزء الرّابع، ص479.

[2] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون،الجزء الرّابع، ص480.

[3] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النَّجّار، الهيئة العامَّة لقصور الثَّقافة،القاهرة، 2006، الجزء الثّاني، ص142-143.

[4] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، الحزء الرّابع، ص478.

[5] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الأوّل، ص39.

[6] انظر: الشّايب، فوزي، قراءات وأصوات، ص76.

وانظر: الحمد، غانم قدّوري، المدخل إلى علم أصوات العربيَّة، ص207.

الذي ورد في القرآن الكريم، وأخذ به معظم القرّاء. وكلام الفرّاء عن لهجة بني العنبر صحيح في جملته، ولكنَّه لا يمتُّ لهذه الكلمة بصلة، بل ينطبق على مثل "السّاق" "الصّاق""[1]؛ وهو يبيِّن – على ذلك– شيوع النُّطق بالسّين، وشهرته، وكثرة استعماله، على عكس ما كان استعماله قليلًا؛ مثل: الصَّخَب والنُّطق بها بالسّين والتي اعتبرها صاحب اللّسان لغةً ربعيَّةً قبيحةً، واقتصار هذا النُّطق على منطقة صغيرة وبين قوم مغمورين جعل الرُّواة يعدّونه قبيحًا.[2]ونراه يستبعد ما إذا كان الأصل هو السّين أم الصّاد؛ يقول: "ومن العسير الحكم على الأصل في النُّطقين، لنحاول تبرير هذا التطوُّر الصَّوتيّ، إلّا أنْ نتَّخذ لهجةً خاصَّةً نجعلها هي الأصل الذي نقيس عليه، أو ننسب إليه، ولتكن لهجة قريش مثلًا. غير أنَّ روايات النُّحاة ناقصة مبتورة، يندر أن تنسب النُّطق الخاصَّ لقبيلةٍ ما، بل تكتفي في معظم الأحيان بالإشارة إلى أنَّ من العرب من ينطق هكذا. لهذا لا نستطيع أنْ نميز الأصل من الفرع.

وربَّما لم يكن هناك أصلٌ ولا فرعٌ، بل إنَّ الصَّوت الواحد في بعض الكلمات نطق به نطقًا مختلفًا في بيئاتٍ مختلفةٍ، وكل هذا ممّا يجب أنء تعرض له البحوث المستقبليَّة في اللهجات العربيَّة القديمة، وفي تطوُّر الأصوات العربيَّة"[3]. ويدل على ذلك قوله في أسرار اللغة: "كذلك يُروى أنَّ ابن خالويه قال في شرح الفصيح: " أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال اختلف رجلان في الصَّقر، فقال أحدهما بالسّين وقال الآخر بالصّاد، فتحاكما إلى أعرابي ثالث، فقال: أمّا أنا فأقول: "الزَّقر" بالزّاي قال ابن خالويه فدلَّ هذا على أنَّها ثلاث لغات"، ولسنا ندري كيف استدلَّ ابن خالويه على أنَّ مثل هذه الصُّور الثَّلاث من اختلاف اللهجات، إلّا أن يكون قد

[1]أنيس، إبراهيم، في اللّهجات العربيَّة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، 2003، ص113م

[2]انظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربيَّة، ص113

[3]أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويَّة، ص137

عرف أنَّ الأعراب الثَّلاثة ينتمون إلى بيئاتٍ مختلفةٍ"[1]. وإذا أنعمنا النَّظر وجدنا سيبويهِ قد ذكر أنَّ التقريب في الأصوات ما هو إلّا للسّير على وتيرةٍ واحدةٍ؛ وكراهية تعدُّد النُّطق بالصَّوت الواحد من وجوهٍ مختلفةٍ؛ يقول سيبويه: "وإنَّما دعاهم إلى أنْ يقرِّبوها ويبدلوها أنْ يكون عملهم من وجهٍ واحدٍ، وليستعملوا ألسنتهمْ في ضربٍ واحدٍ"[2]؛ لكن التَّغيير في الأصوات اقتضته طبيعة الحال، لا كما ذكر سيبويهِ، والتَّغيير يأتي مع الزَّمن، وليس تحت إرادة الإنسان، وقد انتقد ذلك فوزي الشّايب، وأشار إليه، يقول: "ولكنَّ الذي يُؤخذ على السَّلف في دراستهم للتطوُّرات الصَّوتيَّة أنَّهم جعلوها تصدر عن إرادة الإنسان، ووعيه، فعباراتهم بهذا الصَّدد توحي بأنَّ المتكلِّم، أو العربيَّ يمسك بزمام الأمر، ويوجِّه مسيرة التطوُّر الصَّوتيِّ في هذا الاتِّجاه، أو ذاك حسب رغبته ومشيئته"[3]. ومهما يكن فإنَّ القراءة بالصّاد أسهل –كما ذُكِرَ– لسهولة النُّطق بصوت الصّاد الذي يليه صوت مشابه له في صفاته، وإن اتِّبع الرسم القرآنيّ أيضًا، ويقوّي ذلك أنَّ أصل كلمة (السِّراط) ليس عربيًّا؛ فكان الانتقالُ بالنُّطْقِ من الصّاد إلى الطّاء أسهلَ منه في السّين، وأخفَّ؛ لأنَّ الصّاد تحمل صفة الإطباق غير الموجودة في السّين، وتوضيح ذلك يظهر بالآتي:

>ɑ̄ ssiraata ⟵ >ɑ̄ ssiraata

[1] أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، 2010م، ص61، وانظر: السُّيوطيّ، المزهر، تحقيق: محمَّد عبد الرَّحيم، دار الفكر، بيروت–لبنان، الطّبعة الأولى، 2010، ص206.

[2] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، الجزء الرّابع، ص478.

[3] الشّايب، فوزي، أثر القوانين الصَّوتيَّة في بناء الكلمة العربيَّة، ص22.

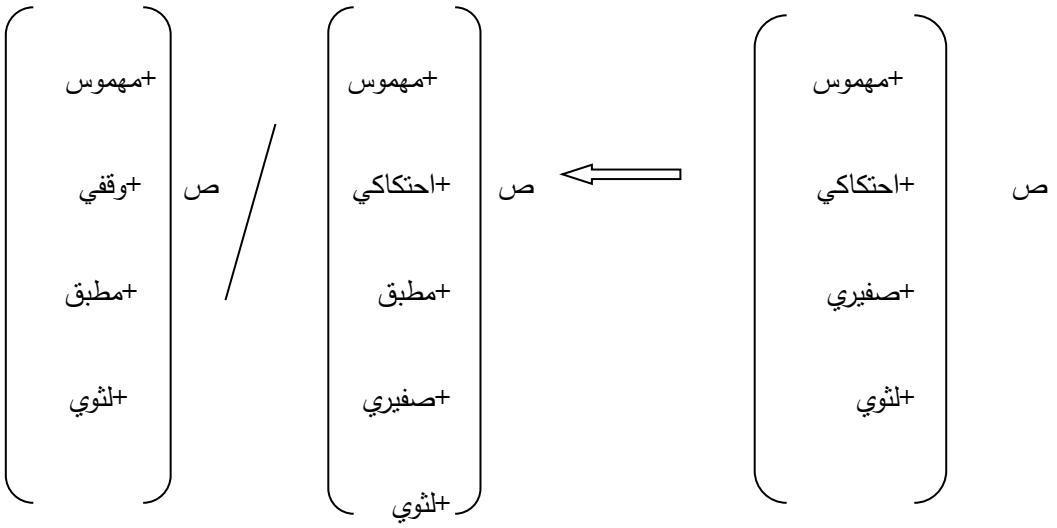

تتحوَّل السّين إلى الصّاد في الموقع الذي تكون فيه متبوعةً بالطّاء؛ لاشتراكهما في صفة الإطباق.

وقد رفض أبو علي الفارسي قراءة من قرأ بالزّاي، واعتبر أنَّها ليست بالوجه؛ وذلك لتحرُّك الصّاد، يقول: "فأمّا القراءة بالزّاي فليس بالوجه. وذلك أنَّ من قال في أصدرتُ: أزدرتُ، وفي القصد القزد، فأبدل من الصّاد الزّاي، فإنَّه إذا تحرَّكتِ الصّاد في نحو: صدرت، وصدقت، لم يُبَدِّلْ. فإذا لم يبدِّلوا الصّاد زايًا إذا تحرَّكت مع الدّال، وكانت الطّاء في الصِّراط، مثل الدّال في القصد في حكم الجهر، فكذلك ينبغي ألّا تُبَدَّلَ من السّين الزّايُ في سراط من أجل الطّاء؛ لأنَّها قد تحرَّكت كما تحرَّكت في صدقت، مع أنَّ بينهما في سراط حاجزين"[1]. وهذا ما ذكره سيبويه في باب: "هذا باب الحرف الذي يضارَع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارَع به ذلك الحرف وليس من موضعه"؛ قال: "فإنْ تحرَّكتِ الصّاد لم تُبْدَلْ، لأنَّه قد وقع بينهما شيءٌ فامتُنع من الإبدال، إذا كان يُترك الإبدالُ وهي ساكنة. ولكنَّهم قد يضارعون بها نحو صاد صَدَقَتْ. والبيان

[1] الفارسي، أبو علي، الحجَّة في علل القراءات السَّبع، الجزء الأوَّل، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، عبد الحليم النَّجار، عبد الفتّاح شلبي، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، الطَّبعة الثّانية، 1983م، الجزء الأوَّل، ص40.

فيها أحسن. وربَّما ضارعوا بها وهي بعيدة، نحو مصادر، والصِّراط؛ لأنَّ الطّاء كالدّال، والمضارعة هنا وإنْ بعُدت الدّال بمنزلة قولهم: صَويقٌ ومصاليقُ، فأبدلوا السّين صادًا كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيءٌ في صُقْتُ ونحوه"[1]. وهذا ما ذكره ابن مجاهد؛ قال: "وكان الفرّاء يحكي عن حمزةَ: (الزِّراط) بالزّاي خالصةً، ويحكى ذلك في الصّاد السّاكنة فقط، فإذا تحرَّكتْ لم يقلبها زايًا"[2].

لكن قراءة المضارعة بين الصّاد والزّاي عند الفارسيِّ أفضل من القراءة بالزّاي، وأحسن؛ يقول: "فأمّا القراءة بالمضارعة فأحسن من القراءة بإبدال الزّاي من السّين، لأنَّ من لم يبدلْ من الصّاد الزّاي إذا تحرَّكت قد يضارع بنحو (صاد) صدقت ويضارع بها إذا بعدت نحو مصادر، والصّراط كما قالوا: حِلبلاب فوفَّقوا بين الحرفين مع ما حجز بينهما من الحروف، وكأنَّه أحبَّ أنْ يشاكل بهذه المضارعة ليكثر بذلك تناسب أحد الحرفين إلى الآخر، فأشربَ الصّاد صوت الزّاي لذلك"[3]، وهذه القراءة هي قراءة حمزة، ويمكن توضيح علل تفضيل قراءة المضارعة بين الصّاد والزّاي على القراءة بالزّاي في الآتي:

.تناسب أحد الحرفين إلى الآخر، فأُشربتِ الصّادُ صوتَ الزّاي[4]، وبيَّن ابن خالويه هذا التَّناسب بقوله: "والحجَّة لمن أشمَّ الزّاي: أنَّها تؤاخي السّين في الصَّفير وتؤاخي الطّاء في الجهر"[5]. ووافق مكّي ذلك، واعتبرها قراءةً حسنةً؛ قال: "وحجَّة من قرأه بين الصّاد والزّاي وهو

---

[1]سيبويه، الكتاب، الجزء الرّابع، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ص478.

[2]ابن مجاهد، السَّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ص106.

[3]الفارسي، أبو عليّ، الحجَّة في علل القراءات السّبع، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، عبد الحليم النَّجار، عبد الفتّاح شلبي، الجزء الأوّل، ص40.

[4]انظر: الفارسيّ، أبو علي، الحجَّة، علي النَّجدي ناصف، عبد الحليم النَّجار، عبد الفتّاح شلبي، الجزء الأوّل، ص.40

[5]ابن خالويه، الحجَّة في القراءات السَّبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ص21.

خلف عن حمزة، أنَّه لمّا رأى الصّاد فيها مخالفةٌ للطّاء في الجهر، لأنَّ الصّاد حرف مهموس والطّاء حرف مجهور، أشمَّ الصّاد لفظ الزّاي، للجهر الذي فيها، فصار قبل الطّاء، حرفٌ يشابهها في الإطباق وفي الجهر، اللذين هما من صفة الطّاء، وحسن ذلك لأنَّ الزّاي من مخرج السّين، والصّاد مؤاخية لها في الصَّفير"[1]. فاجتمعت صفتا الجهر والإطباق في الصّاد والزّاي لتناسبا وجود الطّاء؛ لكنَّ ابن الجزريِّ حذَّر من تشريب الصّاد زايًا عندما يكون متبوعًا بالطّاء، وقد ذكر سمير استيتيَّة ذلك؛ قال: "...، وهذا الذي ذهب إليه ابن الجزريِّ في تحذيره من تشريب الصّاد زايًا عندما يكون متبوعًا بالطّاء ويعني شيئًا واحدًا وهو أنَّ الطّاء كانت صوتًا مجهورًا، ولم يكن صوتًا مهموسًا، وعلى هذا انعقد الإجماع بين النُّحاةِ والقرّاء"[2]. وهذا قد فسِّر بعدَّة تفسيراتٍ[3]، أرجِّح منها تطوُّر نطق الطّاء، الذي كان يشبه نطق الضّاد الحاليَّة. وهي صوتٌ مجهورٌ.

علة قياس (قياس صوتٍ على صوتٍ آخرَ)؛ مثل: الشّين وشبهها الصّاد والسّين في الهمس والرَّخاوة والاستطالة إلى أعلى الثَّنيتين ضارعوا بها الزّاي لمّا وقع بعده الدّال؛ ليتَّفقا في الجهر، مثل: أشدق والجيم قبل الدّال لقربها من السّين في: أجدر، وكان من باب أولى مضارعة الزّاي في الصّاد لقربها منها، واتِّفاقهما في المخرج، مثل: اجدمعوا، واجدرءوا. والشّين والجيم لا تخلصان زايًا؛ لأنَّهما لم تقربا من الزّاي قرب الصّاد والسّين منها.

---

[1] مكّي القيسيّ، الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها، تحقيق: عبد الرَّحيم الطَّرهوني، الجزء الأوَّل، ص123

انظر: النشر، الجزء الأوَّل، وانظر: ابن مجاهد، السَّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ص108، وانظر: العكبري، التِّبيان، ص114،

[2] استيتيَّة، سمير، الأصوات اللُّغويَّة، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردنّ، 2005م، ص213

[3] بشر، كمال، علم الأصوات، ص251–252

.الاتِّساع في الاستعمال؛ فقد استشهد أبو علي بما ذكره سيبويه من أنَّ العرب استعملت قراءة المضارعة بين الصّاد والزّاي، قال أبو عليّ: "قال سيبويه: زعم هارون أنَّها قراءة الأعرج، قال: وقراءة أهل مكَّة اليوم حتّى يصدر الرّعاء بين الصّاد والزّاي قال: والمضارعة في الصّاد يعني إذا كانت مع الدّال أكثر وأعرف منها في السّين يعني في نحو يزدل ثوبه".[1] ونجد ابن زنجلة يذكر أنَّها لغةٌ للعرب بقوله: "وقرأ حمزة بإشمام الزّاي، وروي عنه بالزّاي، وهي لغةٌ للعرب"[2]، وقال مكّي: "والعرب تُبدل السّين صادًا إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء، لتسفل السّين وهمسها، وتصعد ما بعدها وإطباقه وجهره، ليكون عمل اللّسان من جهةٍ واحدةٍ، فذلك أخفُّ عليهم"[3]. وقد ذكر أبو جعفر النَّحّاس (338هـ) أنَّها لغةٌ لقيس؛ قال: "وبعض قيس يقولها بين الصّاد والزّاي ولا يجوز أن يُجعل زايًا إلّا أنْ تكونَ ساكنةً قال قطرب: إذا كان بعد السّين في نفس الكلمة طاءٌ أو قافٌ أو خاءٌ أو غينٌ فلك أنْ تقلبها صادًا"[4]، ويشير إلى ذلك محمَّد محمَّد محيسن؛ يقول: "وقرأ خلف عن حمزة بالصّاد المشمَّة صوت الزّاي حيث وقعا كذلك، وهي لغة قيس"[5]، واعتبر ابن أبي مريم الصّاد التي كالزّاي من الحروف السِّتَّة المستحسنة المتفرِّعة عن الحروف التسعة والعشرين، التي يقع أكثرها في القرآن، ويجيء كلها في الفصيح من كلام العرب[6]، وأدرج علي عبد الواحد وافي النُّطق بالصّاد بين الصّاد والزّاي تحت عنوان سمّاه: (ما ورد في ثنايا كتب الأدب والتّاريخ خاصًّا بهذه اللهجات)[7]، وكل ذلك نجده في كلام ابن جني: "فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخيَّر ما هو أقوى وأشيع منها"[8]

---

[1] الفارسيّ، أبو عليّ، الحجَّة في علل القراءات السَّبع،، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، عبد الحليم النَّجار، عبد الفتّاح شلبي، الجزء الأوَّل، ص40–41.

[2] ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص80.

[3] مكّي القيسيّ، الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها، تحقيق: عبد الرَّحيم الطَّرهوني، الجزء الأوَّل، ص123.

[4] النَّحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، دار المعرفة، بيروت– لبنان، الطّبعة الثّانية، 2008م، ص14.

[5] محيسن، محمَّد محمَّد، المهذَّب، ص45.

[6] نقلًا عن: النَّيربانيّ، عبد البديع، الجوانب الصّوتيَّة في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدِّراسات القرآنيَّة، دمشق–سورية، الطّبعة الأولى، 2006م، ص44.

[7] وافي، علي عبد الواحد، فقه اللّغة، دار نهضة مصر، الطبعة الرّابعة، 2005م، ص98–99.

[8] ابن جني، الخصائص، الجزء الثاني، ص12.

والنُّطق الواقع بين الزّاي المرموز لها بالرَّمز(z)، والصّاد المرموز لها بالرمز (s)، يجمع بين صفتي الإطباق والجهر اللّذين تتَّصف بهما الطّاء.

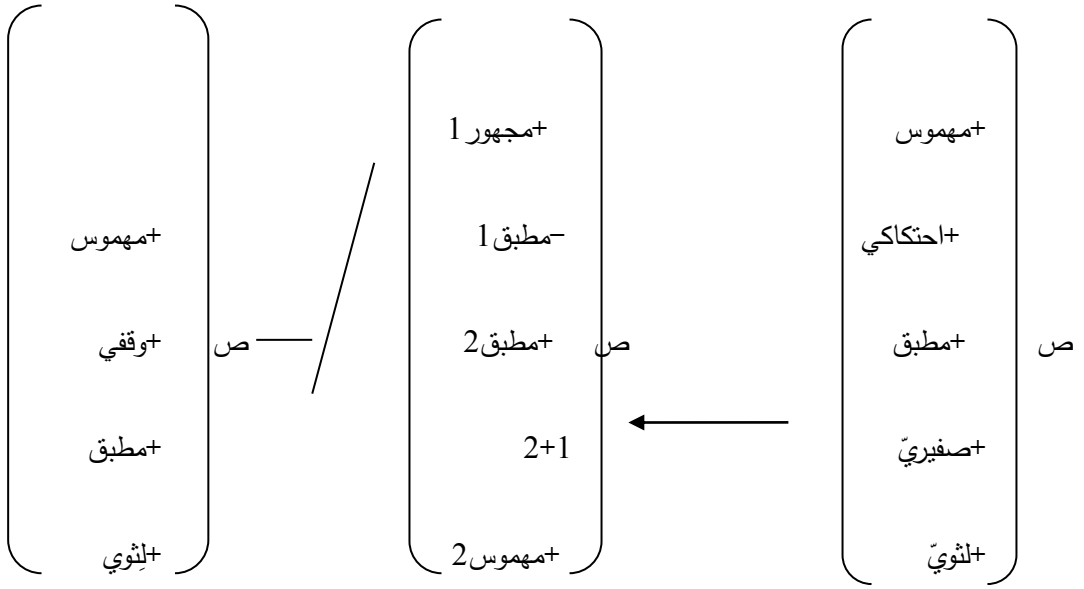

وكذلك وردت الآية الكريمة: ﴿ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾[1]، ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[2]، فجاءت السّين تحت تأثير الطاء، وهي مماثلة رجعيَّة جزئيَّة، مباشرة. وجميع صور الصَّوت هي ألوفونات للصَّوت وصور نطقية له.

المماثلة بين الصّوائت

يُطلق على هذه الظاهرة الانسجام الصَّوتي، وهي ظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلمات؛ فالكلمة المشتملة على حركات متباينة تميل في تطورها إلى التوافق والانسجام بين هذه الحركات؛ لئلّا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح فيما توالى من الحركات، وهو من مظاهر التماثل الحركي، ويسمّى أيضًا الإتباع الحركي، وهو ضرب من المماثلة (vowel assimilation)[3].

---

[1] البقرة، 247.

[2] الإسراء، 30.

[3] العطيَّة، خليل إبراهيم، في البحث الصَّوتيِّ عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد–العراق، 1983، ص76–77.

ويظهر الاختلاف في القراءات القرآنيَّة بين الصَّوائت بشكل واضح؛ فقد اختُلِف في ضمِّ الألف وكسرها إذا وليتها كسرة أو ياء ساكنة؛ فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرٍو وابن عامرٍ: ﴿ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾[1]، ﴿ يَخۡلُقُكُمۡ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ ﴾[2]، و ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا ﴾[3]، و ﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٞ ﴾[4] بالرَّفع، وقرأ حمزة والكسائي بالكسر إذا وصلا[5].

وحجة من كسر الهمزة؛ لثقل الخروج من كسرٍ أو ياءٍ، ومن كسر الميم مع الهمزة فلإتباع حركة الميم حركة الهمزة، ومن ضَمَّ الهمزة وفتح الميم فلأنه أتى به على الأصل[6]. واختار مكّي عدم جواز تغيير ضمَّة الهمزة إلى الكسر؛ قال: "...، فلا يجوز تغيير ضمَّة الهمزة، فكذلك همزة "أم" وهو الاختيار، لأنَّه الأصل، ولأنَّ الجماعة عليه، ولاتفاقهم على الضمِّ في الابتداء، فجرى الوصل على ذلك"[7].

لم يختر مكي الإتباع؛ لكنَّ الهمزة هنا كُسِرَتْ؛ لانكسار ما قبلها، وأُتبع الكسرُ الكسرَ، وقد أَتبعت حركة البناء حركة الإعراب[8]، وقال الكسائي: "هي لغةُ كثيرٍ من هوازن وهذيل"[9]. وكيف

---

[1] النِّساء، 11.

[2] الزّمر، 6.

[3] القصص، 59.

[4] الزّخرف، 4.

[5] انظر: الفارسي، أبو علي، تحقيق: أحمد عادل عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، الجزء الثاني، ص348

[6] انظر: مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص419، الحجة للفارسي، الجزء الثاني، ص348، وانظر: الحجة لابن خالويه، ص59، وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص192.

[7] مكي، الحجة، الجزء الأول، ص419.

[8] انظر: ابن جني، الخصائص، الجزء الثالث، ص141، وانظر في الموضع نفسه؛ إذ أفرد ابن جني بابًا سمّاه: (باب في هجوم الحركات على الحركات)، ص136، فقد اعتبرها من باب إتباع الهمزة حركة اللام قبلها، واعتبر هجوم حركة الإتباع على حركة الإعراب شاذًّا لا يقاس عليه.

[9] نقلا عن: اليمني، نشوان بن سعيد الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر ابن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، ودار الفكر، دمشق–سورية، الطبعة الأولى، 1990م، الجزء الأول ص123.

لنا أن نجزمَ أنَّ الضمَّ هو الأصل كما ذكر مكّي؟ وما هو واضح من كلام الكسائي أنَّ هذه اللغة هي لغةٌ مسموعة عن العرب.

والأصلُ في كلمة (أُمّ) الكسرُ، أي (إمّ) ʔimm والدّليل على ذلك أنَّها في العبريَّة "em" "إمّ"، وفي الآراميَّةِ "emmāā" "إمّا"[1]. وهذا ما يجعل البحث يخالف ما رآه مكّي من إظهار الضَّمِّ.

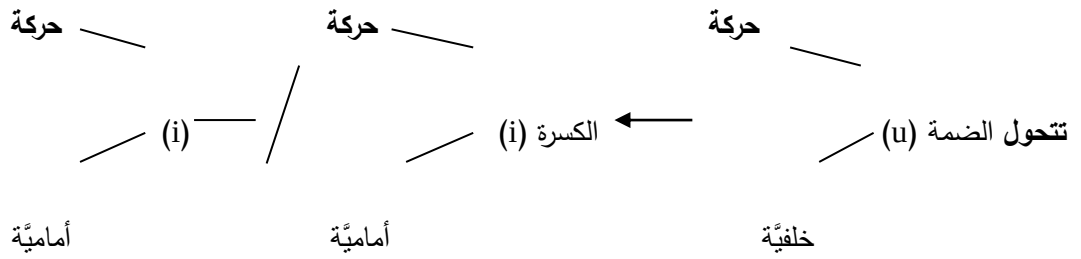

ويُفسَّر ما حدث من مماثلة بالآتي:
تتحول الضمة إلى الكسرة عند تكون متبوعة بالكسرة، فماثلتها مماثلة رجعية كاملة.

واختلقوا في كسر النّون وضمِّها من قوله –جلَّ وعزَّ–: ﴿ وَلَوۡ أَنَّا كَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ أَوِ ٱخۡرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم ﴾[2]، وكسر الواو وضمِّها؛ فقرأ أبو عمرو بكسر النون وضم الواو، وقرأ ابن عامر وابن كثير ونافع والكسائي بالضَّمِّ فيهما، وقرأ عاصم وحمزة بالكسر في كليهما[3].

[1] الشّايب، فوزي، أثر القوانين الصَّوتيَّة في بناء الكلمة العربيَّة، ص259، وذكر الشّايب أنَّ كلمة (أم) هي من قبيل تأثير الصَّوامت في الحركات، لتغير الحركة هنا من الكسر إلى الضَّمِّ؛ إذ إنَّ الميم صوتٌ شفويٌّ، والصَّوت الشفوي يؤثر في حركتي الفتحة والكسرة غالبًا فتُقلبان إلى الضَّمَّة.

[2] النِّساء، 66.

[3] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: أحمد عادل عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، الجزء الثاني، ص370.

واعتبر الفارسي الضَّمَّ أحسن؛ قال: "والضَّمُّ في سائر هذه أحسن؛ لأنَّها في موضع الهمزة. قال أبو الحسن: وهي لغةٌ حسنةٌ، وهي أكثر في الكلام وأقيس"[1]. واعتبر مكّي إتباع الضَّمِّ الضَّمَّ لغة؛ قال: "وهي لغة"[2]، واختار الضَّمَّ فيما سبق؛ قال: "والضَّمُّ في ذلك كلِّه الاختيار؛ لأنَّ عليه أكثر القرّاء، ولأنَّه أخفُّ، والكسر حسنٌ؛ لأنَّه الأصلُ في حركة التقاء السّاكنين"[3].

ولقد تأثرت حركة الوصل بحركة الصَّوت الثّالث بعدها، ثم ماثلت حركة الوصل حركة الصَّوت بعدها (التّاء، والرّاء)، وتعتبر المماثلة هنا مماثلة رجعيَّة، وحركة النون والراء في (أن، وأو) ما هي إلّا حركة الوصل التي بعدها، وليست حركتها، ولا توجد بينهما مماثلة كما توهَّم القرّاء؛ إنَّما كانت المماثلة في مماثلة حرمة الوصل للصَّوت الثّالث بعدها؛ من خلال الانتقال من الكسر إلى الضَّمِّ.

والواضح هنا أنَّ الكسرة قد تحوَّلت إلى الضمَّة عندما تلت الضمَّة الكسرة:

i (أماميَّة) ⟵ u (خلفيَّة) / ⟵ u (خلفيَّة)

وما ينطبق على الآيتين السّابقتين ينطبق على قوله تعالى: ﴿ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ﴾[4]؛ فقد اعتُبر الضَّمُّ حسنًا؛ لأنَّ الضَّمَّة فيه مثل الضَّمَّة في: ﴿ أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾[5]، و ﴿ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ﴾[6]،[1]. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ فَلَمَّا

[1] السّابق، الجزء الثاني، ص371.
[2] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص325.
[3] السّابق، ص326.
[4] الأنعام، 46.
[5] النِّساء، 66.
[6] المزَّمِّل، 3.

رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[2]، و ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٨ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ ﴾[3]، و ﴿ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾[4]، و ﴿ أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ ﴾[5].

وقال أبو علي: "كلُّهم قرأ: (أنبِئهُم)[6] بالهمز وضمِّ الهاء إلّا ما رواه عن ابن عامر بكسر الهاء مع الهمز، وكذلك روى بعض رواة المكِّيّين عن ابن كثير: (أنبئهِم)، بكسر الهاء، والهمز"[7].

والإتباع في كسر الهاء لغةٌ لبكر بن وائل؛ مثل: مِنْهِ، ومِنهِما، ومِنهِم، ولم أضرِبِهِ، ولم أعرِفِهِ بكسر الهاء مع الباء. ووليت الكسرةُ الهاءَ دون الاعتداد بالحاجز الذي بينهما، كما لم يعتدّوا به في قولهم: هو ابنُ عمّي دِنْيًا وقِنْيةً؛ فهو من الدنوِّ، والقنوة[8].

واستقبح أبو علي الهمز والكسر؛ فقال: وهي قراءة، وهي رديئة في القياس، فإذا خُفِّفَتِ الهمزةُ فكسْر الهاء أمثل شيءٍ لشبهها بالياء"[9].

وعلى هذا تكون قراءة الضَّمِّ، وهي الأصل القراءة الرّاجحة على قراءة الكسر، في حين لم يرجِّح أصحاب الاحتجاج الآخرين أيًّا منها على الأخرى. وكسر ابن مجاهد وابن غلبون الهاء؛

---

[1] انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، الجزء الثّاني، ص476-477.

[2] يوسف، 31.

[3] يوسف، 8،9.

[4] نوح، 3.

[5] القلم، 22.

[6] البقرة، 33.

[7] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثاني، ص4.

[8] السّابق، الجزء الثاني، ص8-9.

[9] السّابق، ص10.

لمناسبة الياء، وضمها الجمهور للأصل، وهو الأصح والأقيس كما في النشر[1]. وذلك على النَّقيض ممّا رآه الفارسي من التَّحريك بالضَّمِّ عند التَّخفيف.

وأُعتبرت الهمزة السّاكنة حاجزًا غير حصين؛ قال ابن جني في المحتسب: "وأما الرواية عن ابن عامر : أَنبئهِم" بالهمز وكسر الهاء، فطريقه أن هذه الهمزة ساكنة، والساكن ليس بحاجز حصين عندهم، فكأنه لا همزة هناك أصلًا، وكأن كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، فلذلك كسرت فكأنه على هذا قال: "أَنبهِم""[2]. ولهذا أجيز كسر الهاء؛ لتأثُّرها بالباء على اعتبار الهمزة حاجزًا غير حصين بينهما.

وقد خطَّأ ابن مجاهد قراءة الهاء بالكسر؛ قال: "وينبغي أن تكون غير مهموزة، لأنَّه لا يجوز كسر الهاء مع الهمز، فتكون مثل: عَلَيْهُمْ وَعَلَيْهِمْ. وزعم الأخفش الدمشقيّ، عن ابن ذكوان بإسناده، عن يحيى بن الحارث، عن ابن عامرٍ: (أَنْبِئْهِمْ) مهموزة مكسورة الهاء. وهو خطأ في العربية؛ إنَّما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة فيكون مثل عليهم وإليهم"[3].

وترى الباحثة أنَّ قراءة (أنبئهِم) بكسر الهاء) هي لغة مستعملة، ولا تخطَّأ؛ وقد دخلت تحت قانون المماثلة، والضَّمُّ يجيء على الأصل. وما جرى ما هو إلّا مماثلة تقدَّميَّة بين الحركتين: الكسرة والضمَّة؛ إذ أثَّرت الكسرة في الضمَّة، فصارت كسرة مثلَها.

i ____ / i ____ u

تتحول الضمة إلى الكسرة في الموقع الذي تكون فيه الضمة مسبوقة بالكسرة.

---

[1] انظر: الإتحاف، تحقيق: أنس مهرة، ص90.

[2] ابن جني، المحتسب في تبيين شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، 1990م، الجزء الأول، ص69.

[3] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ص154.

المماثلة بين الصَّوامت والحركات

تحقق المماثلة بين الصوامت والحركات انسجامًا كبيرًا في الكلمة، وقد ظهر ذلك جليًّا في القراءات القرآنية؛ إذ ماثلت الحركات أشباه الحركات، وكل ذلك يجيء اقتصادًا في الجهد، وتحقيقًا لمبدأ الانسجام الحركي؛ وذلك من خلال تأثير أشباه الحركات التي تُعتبر صوامت من حيث الوظيفة، والتي تحوِّل الحركات إلى حركات مجانسة لها[1].

وقد جاءت المماثلة هنا على وجهين:

- المماثلة تحت تأثير الياء
- المماثلة تحت تأثير الواو

المماثلة تحت تأثير الياء

أُختلِف في قراءة الآيات التالية بين الضَّمِّ والكسر؛ فجاءت في قراءة مكسورة الأول، وفي الأخرى مضمومة، وهي: ﴿بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾[2]، و ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ﴾[3]، و ﴿ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا﴾[4]، و ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[5]، و ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾[6].

ومن ضمَّ الفاء فقد جعله بمنزلة (فُعول)، إذا كان جمعًا، ولأنَّها أتت على الأصل، ومن كسر فقد أبدل من الضَّمَّة الكسرة من أجل الياء؛ لأنَّ الكسرة للياء أشدُّ موافقةً من الضَّمَّة لها[7]،

---

[1] الشّايب، فوزي، قراءات وأصوات، ص81.

[2] البقرة، 189.

[3] الحجر، 45.

[4] غافر، 67.

[5] المائدة، 109.

[6] النّور، 31.

[7] انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة،تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، وعلي النَّجدي ناصف، الجزء الثاني، ص215، وانظر: مكي، الكشف، الجزء الأول، ص434.

ويرى ابن زنجلة أنَّ الكسر قد جاء لأنّهم استثقلوا الضَّمَّ وبعده ضمَّتان، فتصير ثلاث ضمّات، وهذا من أثقل الكلام، فكسروا الباء لثقل الضَّمّات، ولقرب الكسر من الياء[1].

واختار مكّي الضَّمَّ، ولم يختزْ الباقي من أصحاب الاحتجاج، ولم يفضّلوا إحدى الحركتين على الأخرى كما فعل مكّي؛ قال: "والضَّمُّ هو الاختيار؛ لأنَّه الأصل، ولأنَّ الكسر تغييرٌ عن الأصل، والضَّمُّ هو اختيار أبي حاتم، قال أبو حاتم[2]: لا يجوز غيرُ الضَّمِّ، ولا يكسر الأول للياء، لأنَّ الياء متحرِّكة مضمومة، وليس في الكلام "فعيل" فكيف تروم ما لا يكون في الكلام. قال أبو محمَّد: الكسر لغة مشهورة في هذا الجمع، والكسرة عارضة فلا يُعْتَدُّ بوزنه، والضَّمُّ هو الأصل"[3].

لقد اختار مكّي الضَّمَّ، وقوّى اختياره بقول أبي حاتم الرّازي، ، واعتبر الكسرة عارضةً، ولم يعتدَّ بها، وعاد ليؤكِّدَ أنَّ الضَّمَّ هو الأصل.

قال المهدوي: "الْبُيُوت: من ضم الباء من (البيوت) وأخواته، فهو الأصل، لأنه جمع (فَعْل) على (فُعول)، مثل صرف وصُروف، وحرف وحُروف، ومن كسر أوائلها، فإنه كره أن يخرج من ضمة إلى ياء، وذلك ثقيل. ويقوي ذلك قول من قال في تصغير عين: عيينة بكسر العين، وكان الأصل في بناء التصغير أن يقول: عيينة، فَكَرِهَ أن يضمَّ العينَ، لئلا يخرج من ضم إلى ياء"[4]. والاختلاف بين الحركات من الضَّمِّ إلى الكسر هو من باب الاختلاف في

---

[1] انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص127، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص41.

[2] أبو حاتم: هو أبو حاتم الرّازي، محمَّد بن إدريس بن المنذر بن داوود بن مهران: الإمام الحافظ ،النّاقد، ولد سنة (195هـ)، وتوفي سنة (277هـ). انظر: الذّهبي، محمَّد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النُّبلاء، مؤسسة الرسالة، 2001م، الجزء الثّالث عشر، ص247.

[3] مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص334.

[4] النَّيرباني، عبد البديع، الجواب الصَّوتيَّة ف كتب الاحتجاج للقراءات، ص236.

اللهجات، واختلاف لغات القبائل[1]، ويوافق رأي مكّي قولُ كارل بروكلمان: "في العربية القديمة، تقلب الواوُ ياءً، بتأثير ما قبلها من كسرة أو ياء، مثل: رَضِوَ > رَضِيَ، أيوام > أيّام. وعلى العكس من ذلك، يندر أن تنقلب الضمَّةُ كسرةً، بسبب الياء التالية، مثل: بُيَيْت > بِيَيْت، عُيون > عِيون"[2].

والذي حدث من مماثلة الضَّمَّة لنصف الحركة (الياء) الآتي:

u ⟵ i ⟋ y ⟵ (نصف حركة، مجهور، غاري)

تحوَّلت الضَّمَّةُ إلى الكسرة في الموقع الذي تكون فيه الضَّمَّةُ متبوعةً بالياء (نصف الحركة)، وهذه المماثلة هي مماثلة رجعيَّة جزئيَّة منفصلة.

ووصفَ النَّحّاس القراءة بالكسر أنّها غير مجازةٍ من النَّحْويّين؛ قال: "والصحيح من قراءة الكوفيين عَلى جُيُوبِهِنَّ، كما يقرؤون بُيُوتاً، والنحويون القدماء لا يجيزون هذه القراءة، ويقولون: بيت وبيوت كفلس وفلوس"[3]، وكذلك وافقه في الرّأي الزَّجّاجُ بقوله: "وَمَنْ قرأ بِالكَسْرِ فإنما كَسَر للياء التي بعد الباء، وذلك عند البَصْرِيينَ رَدِيء جدًّا، لأنه ليس في كلام العرب فِعُول –بكسر الفاء"[4].

وَوَصْفُ بروكلمان بـ(يندر)، هو ما يحمل المعنى نفسه: (عارض) في قول مكّي، وتوافق الباحثة ما ذهب إليه مكّي في تفضيل قراءة الضَّمِّ على قراءة الكسر؛ غير أنَّ القراءةَ بالكسر قراءةٌ سبعيَّةٌ، وتحمل في داخلها خصائص لهجية نطقية، تأثَّرت فيها الضَّمَّة بالياء، فحوَّلتها كسرةً من جنسها. وتعبر هذه المماثلة مماثلة رجعيَّة؛ أثَّرت فيها الياء (نصف الحركة) على

---

[2] نصر ،عطيَّة قابل، غاية المريد في علم التجويد، القاهرة، الطبعة السّابعة، ص27.

[2] بروكلمان، كارل، فقه اللغات السّاميّة، ص66.

[3] النَّحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، الجزء الثّالث، ص93.

[4] الزَّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، الجزء الرّابع، ص38.

الضَّمَّة، فحوَّلتها إلى حركةٍ من جنسها، وربَّما ساعدت الباء في قلب الحركة إلى الكسرة؛ لقرب المخرج، وعلى ما تقدَّم فإنَّ هذه القراءةَ قراءةٌ سبعيَّةٌ متواترةٌ لا ينبغي لنا تخطئتها، ورفضا أو وصفها بالرَّداءة على ما تقدَّم.

وجاء التحريك في الصوت الأول إلى الكسر في الآية القرآنيَّةُ ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا ﴾[1] من قبيلِ تأثير الياء على الضَّمِّ؛ لتصير الضَّمَّةُ حركةً مثلَها؛ فقد قرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرٍو وابن عامر وعاصم بالضَّمِّ، وقرأ حمزةُ والكسائيُّ بالكسر[2].

وجاء الكسر؛ لاستثقال الخروج من ضَمٍّ إلى كسرٍ، وليقرب بها بعض اللفظ من بعض طلبًا للتخفيف[3]، وليعمل اللسان عملًا واحدًا في الكسرتين، والياء بعدها[4].

ومثلما فضَّل مكّي قراءة الضَّمِّ في الآية السّابق، فقد فضَّل الضَّمَّ هنا أيضًا، قال: "والضَّمُّ هو الاختيار؛ لأنَّه الأصل، ولأنَّ عليه أكثر القرّاء"[5].

والتغيُّر الصَّوتي الحاصل في تحريك صوت الحاء إلى الكسر ناتجٌ عن تأثُّر هذا الصَّوت بالياء؛ فتتحوَّل الضمَّة إلى حركة من جنس الياء وهي الكسر. لكن النّاظر في الآية الكريمة (خِفْيَة)[6] بكسر الخاء، لا يجد تفاضلًا بين الضَّمِّ والكسر عند أصحاب الاحتجاج، على النَّقيض

---

[1] الأعراف، 148

[2] انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، الجزء الثّالث، ص54

[3] انظر: الحجة، لابن خالويه، ص90، وانظر: حجة القراءات، لابن زنجلة، ص296

[4] انظر: مكّي، الكشف، الجزء الثاني، ص57

[5] مكّي، الكشف، الجزء الثّاني، ص57

[6] الأنعام، 6

من التفاضل الذي حصل في الآيتين السّابقتين، واكتُفي بالقول فيهما: "وهما لغتان"، و"وهما لغتان مشهورتان"، و"هما لغتان مثل: (رِشوَة ورُشْوَة)، و"هما لغتان فصيحتان"[1].

وعلى ما سبق فإنَّ أصحاب الاحتجاج كانوا يختلفون في تفضيل قراءةٍ على أخرى، أو يتَّفقون في عدم التفضيل، والمساواة بين القراءتين على أنَّهما لغتان مشهورتان.

المماثلة تحت تأثير الواو

جاء في القراءات القرآنية السبع ما تحرَّك أولُّه إلى الضَّمِّ تحت تأثير نصف الحركة (الواو)، ومن هذه القراءات ما فُضِّل أحدها على الآخر؛ لعلة من العلل التي ذكرها أحد أصحاب الاحتجاج في كتبهم.

وقد اُختُلف في كسر الرّاء، وضمِّها من قوله تعالى: (ورِضوانٌ)[2]؛ فاختلفت الرِّوايات عن عاصم بين الكسر والضَّمِّ، وقرأ الباقون: (رِضوانٌ) كسرًا. وقد ذكر أبو علي تساوي هذين اللفظين؛ قال: "قال أبو علي: (رِضوان) مصدر، فمن كسر جعله كالرِّئمان، والحِرمان، ومن ضَمَّ فقد قال سيبويه: رَجَحَ رُجْحانًا، كما قالوا: الشُّكران والرُّضوان"[3].

وذكر ابن خالويه أنَّ من قرأ بالضَّمِّ والكسر؛ فقد أتى باللغتين ليُعلمَ جوازُهما[4]، وذلك قال مكّي؛ إلّا أنَّه اختار الكسر؛ قال: "والكسر هو الاختيار لإجماع القراء عليه"[5]. وقد جعل سيبويه

---

[1] انظر: الفارسي، أبو علي، الجزء الثاني، تحقيق: أحمد عادل عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، الجزء الثّاني، ص19، وانظر: مكّي، الكشف، الجزء الثّاني، ص14، وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص255، وانظر: الحجة لابن خالويه، ص75.

[2] آل عمران ،15.

[3] الفارسي ،أبو علي، الحجة، تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، وعلي النَّجدي ناصف، الجزء الثاني، ص348، وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص157، وهو موجود عند سيبويه في الكتاب، الجزء الرّابع، ص11.

[4] ابن خالويه ،الحجة، ص50

[5] مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص381.

(رُضوان) نظيرًا لـ(شُكران، ورُجحان)[1]، والقرَّاء كلهم قرؤوا الرِّضوانَ بِكَسْر الرَّاء إلاّ مَا رُوِي عَن عَاصِم أَنه قَالَ: رُضوَان، وهما لُغَتَانِ. وَيُقَال: فلَان مَرْضِيٌّ، وَمن الْعَرَب من يَقُول: مَرْضُوٌّ، لِأَنَّهُ من بَنات الْوَاو[2]. ورِضوان بالكسر هي قراءة أهل الحجاز، وقراءة رُضوان هي قراءة تميم[3]، وقال الفرّاء (207هـ): "أهلُ الحجازِ يقولون: أَسْأَلُ اللهَ رِضْوَانًا، وقَيْسٌ وتَمِيمٌ: رُضْوَانٌ، وكذلك: إِخْوَانٌ، وأُخْوَانٌ"[4]. وإذا كانت القراءة بالكسر تمثِّل لغةً لأهل الحجاز، وتمثِّل القراءة بالكسر لغةً لتميم، فهما في رأي الباحثة في الدرجة نفسها، وما رآه مكّي من اختيار الكسر، وتفضيله على الضَّمِّ نابعٌ من نظرته هو من إجماع القرّاء على الكسر، وقراءتهم بها.

ويذكر فوزي الشّايب أنَّ لغة الحجازيين هي الأصل؛ لشهرتها وكثرتها في الاستعمال؛ فقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم ثلاث عشرة مرةً، وقرأها كل القرّاء بالكسر، إلّا ما رُوي عن عاصم، من السَّبعة، والحسن من خارج السَّبعة، واعتبر كثرة الاستعمال دليل الأصالة[5]، وهذا موافقٌ لما ذكره مكّي من الإجماع على الكسر، والقراءة به.

ومهما يكن الأمر، فإنَّ كلتا القراءتين واردتان في كلام العرب، ولغتان من لغاتهما، وهما في الدرجة نفسها في رأي الباحثة، ولا مجال لتفضيل إحداها على الأخرى.

---

[1] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م، الجزء الثّامن، ص243.

[2] الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، الجزء الثاني عشر، ص46.

[3] انظر: السُّيوطي، المزهر، الجزء الثّاني، ص239، وانظر: الصّالح صبحي، إبراهيم، دراسات في فقه اللغة، ص84.

[4] الفرّاء، كتاب فيه لغات القرآن، تحقيق: جابر بن عبدالله السريع، 2015م، ص47.

[5] الشايب، فوزي، قراءات وأصوات، ص89.

وقد جاءت الآية ﴿ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾[1] مثل الآية السّابقة لها، وذلك من خلال قراءة أكثرهم بالكسر؛ إلّا ما روي عن حفص عن عاصمٍ: (صُنْوان) بضمِّ الصّاد والتنوين، ولم يقله غيره عن حفص[2]. وصنوان بالضمِّ لغة تميم وقيس، وبالكسر لغة أهل الحجاز[3]. وقد جاء في المخصَّص: "قَالَ أَبُو عَليّ: الكسرة الَّتي في صنْوَان لَيست الَّتي كَانَت فِي صِنو كَمَا أَن الكسرة الَّتِي في قِنوان لَيست الكسرة الَّتي كَانَت فِي قِنو؛ لِأَن تِلْكَ قد حذفت في التكسير، وَأما من ضم الصَّاد من صُنْوَان فإنه جعله مثل ذِئْب وذؤبان وَرُبمَا تعاقب فِعلان وفُعلان على الْبناء الْوَاحِد نَحْو حش وحِشان وحُشان وَكَذَلِكَ صنْوَان، وَقد حكى سيبويه الضَّم فِيهِ، وَالْكَسْرُ فيهِ أَكثر في الاسْتِعْمَال"[4]. وقد جاء في تاج العروس: "(الصَّنْوُ، (بالكسْر: الحَفْرُ المُعَطَّلُ)، جَمْعُه: صِنْوانٌ؛ عَن ابنِ بُزُرْج"[5].

قال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب تثنية تشبه الجمع إلا ثلاثة أسماء؛ وإنما يفرق بينهما بكسرة وضمة، وهن الصّنو، والقنو، والرّئد– المثل. والتثنية: صنوان، وقنوان، ورئدان، وهذا نادر مليح، والصنو: النخلة تخرج من أصل أخرى، فلذلك قيل: العم صنو الأب، أي أصلهما واحد، قال الكميت:

ولن أعدو العباس صِنْوَ نبينا وصنوانُه ممَّن أُعُدُّ وأندبُ"[6]

---

[1] الرَّعد، 4.

[2] انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوّض، الجزء الثّالث، ص323

[3] أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص84

[4] ابن سيده، المخصَّص، الجزء الثّالث، ص217

[5] انظر: الزّبيدي، محمَّد بن محمّد، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، الجزء الثامن والثلاثون، ص446.

[1] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطّار، مكّة المكرَّمة، الطّبعة الثّانية، 1979م، ص159.

وقالوا: "صِنْوٌ"، و"صِنْوانٌ"، و"قِنْوٌ"، و"قِنْوانٌ"، وقد يُضَمّان، فيقال: "صُنْوان"، و"قُنْوانٌ"[1]، وفيما سبق يتضح أن الكسر أكثر من الضم، وترى الباحثة أن الضم جاء من باب مماثلة نصف الحركة (الواو)، فصارت حركة الكسرة حركة من جنس الواو، وهي الضَّمَّة.

i ⟵ u / w ⟵ (نصف حركة، مجهور، شفتانيّ)

وهذه مماثلة رجعيَّة جزئيَّة غير مباشرة

وهذا ما يفسِّر شيوع الكسر وهو الأصل، وقلَّة الضَّمِّ، وأوافق الرَّأي في أنَّ الكسر هو الأصل، وأنَّ الضَّمَّ جاء نتيجة مماثلة صوتيَّةٍ بين الحركة وشبه الحركة.

الإمالة

ظهر مفهوم المماثلة عند علماء اللغة القُدامى، ومنهم سيبويه الذي وصف المماثلة بأنَّها تقريب الحرف من حرف آخر، فقال سيبويه في باب: (ما تمال فيه الألفات): "فالألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور. وذلك قولك: عابدٌ، وعالمٌ ومساجد، ومفاتيح، وعذافرٌ، وهابيل؛ وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة لأن الصاد قريبةٌ من الدال، فقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال. وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك. فالألف

[2] ابن يعيش، شرح المفصَّل، الجزء الثّالث، ص214.

قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها[1]. ويذكر الأنباري أن الإمالة :"أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء"[2].

ويعرِّف الأزهري (905هـ) الإمالة بقوله: "أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فتشرب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، فإن كان بعدها، أي الفتحة ألف ذهبتَ بالألف إلى جهة الياء، فتصر الألف بينها وبين الياء كـ(الفتى)، بإمالة الفتحة والألف"[3]. وواضح من قول سيبويه السّابق أنه أراد بتقريب الحرف من الحرف الإمالة، والإمالة ظاهرة صوتيَّة تهدف إلى نوع من المماثلة بين الحركات، وتقريب بعضها من بعض، وهي وسيلة من وسائل تيسير النُّطق، وبذل أقلِّ مجهودٍ عضليٍّ؛ إذ الغرض منها في الأعمِّ الأغلبِ تحقيق الانسجام الصَّوتيّ، الذي يعدُّ ضربًا من المماثلة[4].

وتوجِد الإمالة نوعًا من التناسب الصوتي، وعدم التباين[5]، يقول ابن الجزري: "وَأَمَّا فَائِدَةُ الْإِمَالَةِ فَهِيَ سُهُولَةُ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللِّسَانَ يَرْتَفِعُ بِالْفَتْحِ وَيَنْحَدِرُ بِالْإِمَالَةِ وَالِانْحِدَارُ أَخَفُّ عَلَى اللِّسَانِ مِنَ الِارْتِفَاعِ ; فَلِهَذَا أَمَالَ مَنْ أَمَالَ"[6].

وتعدُّ الإمالةُ منهجًا لبعض قبائل العرب في القول والحديث، وهي داخلة في الحروف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، ووردت بها الروايات المتواترة[1]، والإمالة لغة أهل نجد من

---

[1] سيويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص117.

[2] الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم، الطبعة الأولى، 1999م، ص279.

[3] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلميَّو، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2000م، الجزء الثَّاني، 639.

[4] سكر، شادي مجلي، المماثلة الصَّوتيَّة في اللغة العربية، شبكة الألوكة، ص7.

[5] انظر: الأزهري، شرح التصريح، الجزء الثاني، ص639، وانظر: الطويل، السَّيِّد رزق، مدخل في علوم القراءات، المكتبة الفيصليَّة، الطبعة الأولى، 1985، ص218.

[6] ابن الجزري، النشر، الجزء الثاني، ص35.

تميم وأسد وقيس[2]، وقد جعلها الأنباري مختصَّةً بأهل الحجاز؛ قال: "وهي تختص بلغة أهل الحجاز، ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم"[3]. ويذكر إبراهيم خليل الرفوع أنَّ أبا عمرٍو الدّاني قد ذكر أنَّ الإمالة: هي أن تميل الفتحة نحو الكسرة، وتميل الألف نحو الياء، والإمالة عنده سبب عرضي التزمه بعض القرّاء، والبعض الآخر ابتعد عنه، من خلال كثير من الإشارات في كتابه التيسير[4].

وقد ذكر الأنباري ستة أسباب موجبة للإمالة، وهي:

- الكسرة في اللفظ.
- كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع. الياء الموجودة في اللفظ. لأنَّ الألف منقلبة عن الياء لأنَّ الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء.

الإمالة للإمالة [5]

أنواع الإمالة:

تقسم الإمالة إلى نوعين: صغرى، وكبرى، وقد ذكرها السُّيوطي في الإتقان؛ قال: " الْإِمَالَةُ: أَنْ يَنْحُوَ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرَةِ وَبِالْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ كَثِيرًا وَهُوَ الْمَحْضُ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: الْإِضْجاعُ وَالْبَطْحُ وَالْكسرُ قَليلًا وَهُوَ بَيْنَ اللَّفْظَينِ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: التَّقْلِيلُ وَالتَّلْطيفُ وَبَيْنَ بَيْنَ

---

[1] الطويل، السيد رزق، مدخل في علوم القراءات، ص214، وانظر: شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، في الدِّراسات القرآنيَّة، (الإمالة في القراءات واللهجات العربيَّة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ودار الشروق، ص148.

[2] ابن الجزري، النشر، الجزء الثاني، ص37.

[3] الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم، ص279.

[4] الرفوع، إبراهيم خليل، الدَّرس الصَّوتي عند أبي عمرٍو الدّاني (دراسة مقارنة في التشكيل الصَّوتي)، الطبعة الأولى، 2011م، ص210.

[5] الأنباري، أسرار العربية، ص279، وانظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2004م، الجزء الثاني، ص663.

فَهِيَ قِسْمانِ: شَديدَةٌ وَمُتَوَسِّطَةٌ وَكِلاهُمَا جَائِزٌ فِي الْقِرَاءَةِ وَالشَّديدَةُ يُجْتَنَبُ مَعَهَا الْقلبُ الْخالِصُ وَالْإِشْبَاعُ الْمُبالَغُ فِيهِ وَالمُتَوَسِّطةُ بَيْنَ الْفتحِ الْمتوسِّطِ والإمالة الشديدة"[1].

وجاء في قلائد الفكر: "والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فإن كان قليلًا فهي الصُّغرى، وإن كان كثيرًا فهي الكبرى"[2]، وقد ذكر ابن الجزري الإمالة الوسطى بمصطلح بين بين ،والتقليل، والتلطيف؛ قال: "وَإِمَالَةُ بَيْنَ بَيْنَ لَمْ يَعْتَدَّهَا سِيبَوَيْهِ، وَإِنَّمَا اعْتَدَّ الْإِمالَةَ المحضَةَ، وَقَالَ: الَّتي تُمالُ إمالةً شَديدةً كَأَنَّها حرفٌ آخَرُ قَرُبَ منَ الياءِ"[3] ، وهو يقسم الإمالة إلى نوعين: إمالة شديدة، وإمالة متوسِّطة؛ قال: "وَالْإِمَالَةُ أَنْ تَنْحُوَ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرَةِ وَبِالْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ (كَثِيرًا وَهُوَ الْمَحْضُ. وَيُقَالُ لَهُ: الْإِضْجَاعُ، وَيُقَالُ لَهُ: الْبَطْحُ، وَرُبَّما قيلَ لَهُ الْكسْرُ أَيضًا) وَقَلِيلًا وَهُوَ بيْنَ اللَّفْظينِ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: التَّقْليلُ وَالتَّلْطيفُ وَبيْنَ بيْنَ؛ فَهِيَ بِهذَا الاعْتِبَارِ تَنْقَسمُ أَيضًا إِلَى قسْمَينِ: إِمَالَةٌ شَدِيدَةٌ، وَإِمَالَةٌ مُتَوسِّطَةٌ وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ فِي القرَاءةِ جَارٍ في لُغَةِ الْعَرَبِ"[4].

وأورد أبو شامة الدمشقي (665هـ) نوعين من أنواع الإمالة؛ قال: "والإمالة أيضًا على ضربين: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة، والقرّاء يستعملونها معًا فالإمالة المتوسِّطة حقُّها أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ"[5].

---

[1] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، 1974م، الجزء الأول، ص314.

[2] الدجوي، قاسم أحمد، وقمحاوي، محمد الصّادق، قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر، دار السعادة للطباعة، 2008م، ص9.

[3] ابن الجزري، النشر، الجزء الأول، ص201.

[4] السابق، الجزء الثاني، ص30.

[5] أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني من حرزالأماني، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، ص204.

وقد انصبَّ حديث علماء العربية القدامى على نوعين من الإمالة، وهما: الإمالة الشديدة، والإمالة المتوسطة، أو الإمالة الكبرى والإمالة الصُّغرى، فالإمالة الشديدة هي التي تقرب فيها الفتحة من الكسرة، والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه، أما الإمالة المتوسطة فهي التي تكون بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة، وبذلك يكون حديثهم قد ركَّز على درجات إمالة الفتحة طويلة كانت أم قصيرة نحو الكسرة[1].

وبناءً على ما سبق فإنَّ الإمالة تقسم إلى قسمين: كبرى، وصغرى، وإن اختلف المصطلح، وعُبِّرَ عن كل منهما بمفهومٍ آخر، فإنَّ المراد بالوصف الذي وُصِفَ كُلٌّ منهما هو نفسه الدّال عليهما.

والإمالة ظاهرة من ظواهر المماثلة[2]، وقد عدَّها ابن جني ضربًا من ضروب الإدغام الأصغر؛ قال: "وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك. وهو ضروب؛ فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت. وذلك نحو: عالم وكتاب وسعَى وقَضى واسقضى، ألا تراك قرَّبت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة فأملت الألف نحو الياء، وكذلك سعى وقضى، نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها، وعليه بقية الباب"[3].

وقد أدرجت الإمالة ضمن قسم الإبدال التركيبي الذي تندرج تحته المماثلة، فكانت الإمالة قسمًا منها.

---

[1] بني بكر، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، 2016م، ص199–200.

[2] انظر: حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للنشر والتوزيع، ص226.

[3] ابن جني، الخصائص، الجزء الثاني، ص143.

الاختلاف في إمالة الألف التي تليها الرّاء

لم يمل نافع الألف التي بعدها راء مكسورة، وكان في ذلك كلِّه بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب، وفتح ابن كثير وعاصم ذلك كله[1]. وأمال أبو عمرو وحمزة كل ألف بعدها راء مكسورة[2]، وأمّا الكسائيُّ فروى عنه أبو الحارث أنَّه لم يُمِلْ من ذلك شيئًا إلّا إذا تكرَّرتِ الرّاءُ في موضع الخفض؛ مثل: (الأَشْرارِ)، و(مِنْ قَرارٍ)، و(الأَبرارِ)[3]، وقد استحسن الفارسي قراءة الإمالة عند الكسائي وأبي عمرٍو وحمزة للألف إذا تلتها راء مكسورة وكذلك مكّي؛ لصفةٍ في الحرف، وهي التكرير الذي يحدث تجانسًا للصَّوت، ووصفها بالأقيس؛ قال أبو علي: "ووجه حسن إمالة الألف إذا كان بعدها راءٌ مكسورةٌ أنَّ الرّاء حرفٌ فيه تكرير. وذلك يتبيَّن فيها إذا وُقِفَ عليها، فكأنَّ الكسر متكرِّر، وإذا تكرَّر الكسر ازدادت الإمالة حسنًا؛ ليتجانس الصَّوتُ"[4].

ونحن نرى فيما سبق ميل الفارسي إلى صفة التكرار في الرَّاء، وأثرها في الإمالة، وتقويتها، وكذلك لوقوع الألف بين راءين، وهي أقيس عنده. وعلى سبيل المثال، فإننا نورد التحليل الصوتي للآية: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾[5]، وتوضيح التغير الحاصل فيها.

الأبرارِ ʔālʔābrāāri ⟵ ʔālʔābrėri

[1] انظر: الفارسي، أبو علي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الأول، ص301.

[2] السابق، الجزء الأول، ص303، وانظر: مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص229.

[3] انظر: ابن مجاهد، السَّبعة في القراءات، ص149، وانظر: الدّاني، أبو عمرٍو، التَّيسير في القراءات السَّبع، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بريوت، 1984م، ص51.

[4] السّابق، الجزء الأول، ص302–303، وانظر: مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص229.

[5] آل عمران، 193.

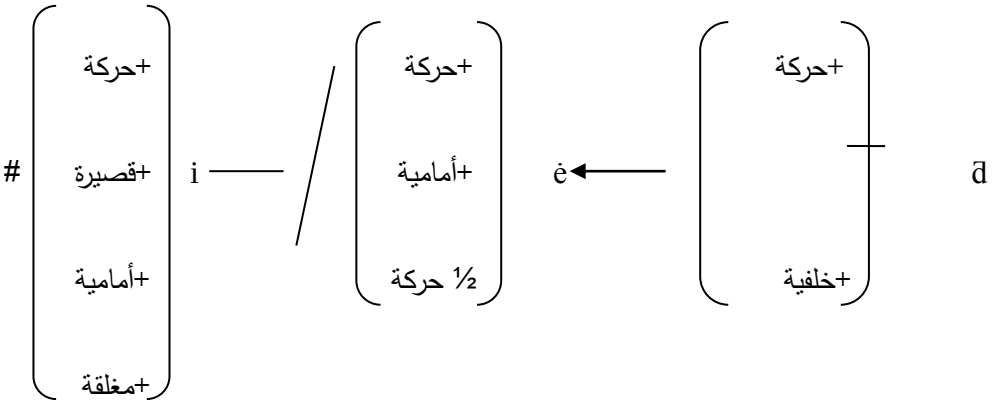

تتحول الفتحة الطَّويلة إلى كسرة ممالة في الموقع الذي تكون فيه الفتحة الطَّويلة متبوعة بكسرة، وتكون الكسرة آخر مقطع

إمالة الألف وتفخيمها

أُختُلف في إمالة الألف وتفخيمها من قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ ﴾[1]؛ فقرأ الكسائي وحده: (ابتغاء مرضاة الله ممالة)، وقرأ الباقون: ﴿مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ ﴾ بغير إمالة"[2].

وجاءت علة التفضيل عند الفارسي تبعًا لرأي الأكثر؛ ففضل قراءة من لم يمل على قراءة من أمال؛ قال: "وغير الإمالة أحسن كما قرأ الأكثر"[3]، ثم قال في موضع آخر: "قال أبو علي: حجة الكسائي في إمالته الألف من: (مرضاة الله) أن الواو إذا وقعت رابعةً كانت كالياء في انقلابها ياءً، تقول: مَغْزَيان، كما تقول: مَرْمَيان، فأمال ليدلَّ على أنَّ الياء تنقلب عن الألف في

[1] البقرة، 207.

[2] انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، الجزء الثاني، ص227.

[3] الفارسي، أبو علي، تحقيق: علي النجدي، ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثاني، ص228.

التثنية، ولم يمنعها المستعلي من الإمالة؛ كما لم يمنع المستعلي من إمالة نحو: صار وخاف وطاب"[1].

لقد اعتدَّ الفارسي برأي الأكثرين من القرّاء، بينما لم يفضِّل غيرُه من أصحاب الاحتجاج أيًّا من الإمالة وعدمها، ومن المنطقي أن يكون التفضيل نابعًا من رأي الأغلبيَّة؛ لكنَّ الناظر في كلام الفارسي يجده يبرِّر للكسائيِّ قراءة الإمالة من خلال تفسيره الإمالة التي قرأ بها الكسائي، وكانَّنا نجد في كلامه ميلًا إلى القارئ، وقراءته، واقتناعًا به؛ لكنَّ النّاظر في قول سيبويه يجد أنَّه قد عدَّ هذه الإمالةَ ممتنعةً، وذلك بقوله في باب ما يمتنع من الإمالة: "وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروفٌ مستعليةٌ إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها. فلما كانت الحروف مستعليةٌ وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجهٍ واحد أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضعٍ واحد أخف عليهم فيدغمونه"[2].

ثمَّ نراه يقول: "ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته"[3]، وهو بهذا يهاجم هذه القراءة بشكلٍ واضحٍ، وقد غاب عنه أنَّها قراءةٌ سبعيَّةٌ متواترةٌ، وهذا ممّا يجب الانتباه إليه قبل التجريح في هذه القراءةِ.

---

[1] السّابق، الجزء الثّاني، ص228، وانظر: مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص337، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص130، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص42.

[2] سيبويه ،الكتاب، الجزء الرّابع، ص129.

[3] السّابق، الجزء الرّابع، ص129.

ويرفض سمير استيتيَّة ما قاله سيبويهِ من استعلاء الألف، ويعدُّه غير صحيحٍ من النّاحيةِ العلميَّةِ المعاصرةِ؛ فاللِّسان عند نطقِ الفتحة ومدِّها (وهو الألف) ينزل إلى أقصى درجةٍ ينزل إليها عند نطق حركةٍ، وعكس ما ذكره سيبويهِ هو الصَّحيحُ، فإنَّه يكون أسهل على اللسان أن ينتقل من وضع الاستعلاء، عند النطق بحروف الاستعلاء، إلى الوضع الذي يؤول إليه، عند نطق الحركة المعياريَّة الأساسيَّة الثّانية، وهي الإمالة الكبرى في عرف القرّاء[1].

ولا تؤيِّد الباحثةُ ما رآه الفارسي من هذا التفضيل؛ فالإمالة هنا قراءة قرآنيَّة من القراءات السَّبع؛ وإن قرأ بها واحد، ولم يقرأ بها الآخرون، وهي في نظر الباحثة انتقال صوتي مختلف عمّا قبله، رغم صعوبة النُّطق التي تعتريه في أثناء النُّطق به.

والتحليل الصوتي لقراءة الكسائي يكون بالآتي:

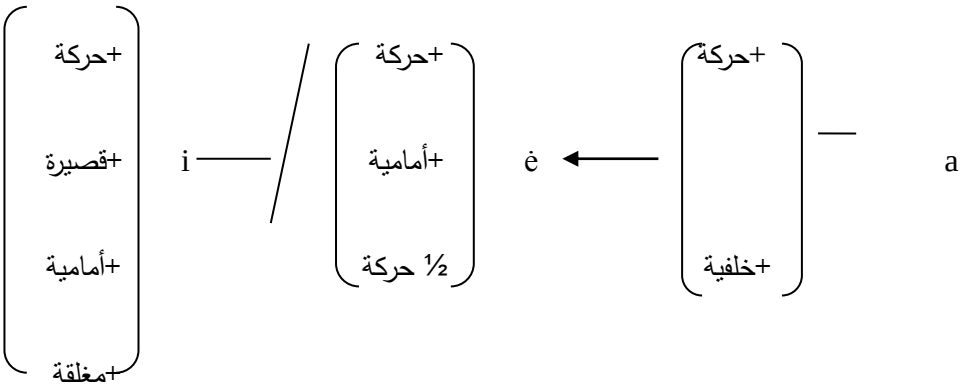

إمالة الكلمات: (قُيل، وغُيض، وسُيء، وسُيئت، وحُيل، وسُيق، وجُيء)

ضمَّ الكسائي أوائل هذه الكلمات، وضمَّ نافع حرفين (سُيء، وسُيئت)، وكسر الباقي، وضمَّ ابن عامرٍ غيض، وجيء، وضمَّ الباقي، وكسر ابن كثير وعاصم وأبو عمرٍو وحمزة أوائل هذه

[1] انظر: استيتية، سمير، القراءات القرآنية، ص227-228.

الحروف كلها[1]. وذكر الفارسي أن الضمة في أولئك هذه الحروف جاءت للدلالة على أن الفعل مبني للمجهول، واعتبر الإمالة في مثل هذه الكلمات أولى؛ وذلك من خلال عدة أمور:

- تحريك الفاء لأمن التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول، وهو أشدُّ إبانةً للمعنى المراد.
- استعمال الإشمام في رُدَّ وَعُدَّ ونحوه من التضعيف دلَّ على تمكُّنها في قُيل، وبُيع، وكونها أمارةً للفعل المبني للمفعول به.
- الإمالة بسبب تشاكل اللفظ؛ قال الفارسي: "فإذا أخذوا بها لتشاكل اللفظ؛ وحيث لا يميَّز معنىً من معنىً آخرَ، فأن يلزموا ذلك حيث يزيل للفظ ويخلص معنى من معنى أجدر، وأولى"[2].

وفضَّل مكّي الإمالة أيضًا؛ فوصفها بأنَّها: "أحسن وأبين"[3]. وبيَّن ابن زنجلة حجة الكسائي في إشمام الضمِّ؛ قال: "وحجة الكسائي في ذلك أنَّه لمّا كان الأصل في كل ذلك (فُعِلَ) بضمِّ الفاء التي يدل ضمُّها على ترك تسمية الفاعل، أشار في أوائلهنَّ إلى الضَّمِّ لتبث بذلك دلالة على معنى ما لم يسمَّ فاعلُه وأن القاف كانت مضمومة"[4]، وكذلك قال ابن خالويه: "ومن ضمَّ فالحجة له: أنه بقي على فعل ما لم يسمَّ فاعلُه دليلًا في الضَّمِّ؛ لئلّا يزولَ بناؤُه"[5].

ويذكر أبو عمرو ذلك؛ قال: "قال أبو عمرو فأما الحركة المشمة في نحو قوله: سيء و سيئت و قيل وغيض و سيق وحيل و جيء، فحقيقته أن ينحى بكسرة أوائل هذه الأفعال نحو الضمة يسيرًا؛ ليدل بذلك على أن الضم الخالص أصلها كما ينحى بالفتحة الممالة نحو

---

[1] انظر: الفارسي، أبو علي، الجزء الأول، ص255-256.

[2] السّابق، الجزء الأول، ص259-261.

[3] مكّي، التبصرة، ص419.

[4] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص90.

[5] ابن خالويه، الحجة، ص24.

الكسرة"[1]، وقال ابن جني: "وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: قيل وبيع وغيض وسيق، وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو"[2].

وهذه اللغة هي لغة قيس وعقيل[3]، وهي بهذا ظاهرة لهجية تعود إلى قبيلة معينة، ومن المعروف عن بعض القبائل العربية أنَّها كانت تُميلُ أكثرَ من غيرها[4].

وما حدث من إمالة في مثل هذه الكلمات يمثَّل بالآتي:

(i̲) حركة غير مدوَّرة ⟵ (y) حركة مدوَّرة من خلال ضمِّ الشفتين، واالنُّطق بالكسر.

وتوافق الباحثة ما رآه الفارسي، ومكّي، من تفضيل الإمالة، وأرى أن الإمالة دلَّت على هول معنى الكلمة، وقوتِها، فكل الكلمات التي وردت فيها هذه الإمالة جاءت في مواقف عظيمة اقتضت هذه الإمالة.

وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ الإمالة لم تجئ لتسهيل الكلام، وتخفيفه، كما ذكر القدماء؛ فقوة دلالة المعنى جاء من خلال صعوبة النطق بالصَّوت؛ فالنطق بالصَّوت ممالاً أكثر صعوبةً من نطقه غير ممال، وهذا ما أكَّده سمير استيتيَّة بقوله: "وأمّا الخفَّة والسُّهولة فلا علاقة لهما بالإمالة. وقد قست تردّدات الألف ممالةً وغير ممالةٍ، على جهاز CSL، فتبين لي أن ترددات

---

[1] الداني، أبو عمرو، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1986م، ص47.

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، ص52-53.

[3] انظر: محيسن، محمد محمد، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل، بيروت-الطبعة الاولى، 1997م، الجزء الثاني، ص21.

[4] استيتية، سمير، القراءات القرآنية، ص118.

الألف الممالة أكثر من ترددات غير الممالة، وزمن نطق الممالة أكثر من زمن غير الممالة"[1]. وهذا واضح تمامًا من المعنى الذي يؤدّيه نطق الصَّوت الممال، والجهد الذي يعتري هذا النطق.

إمالة (الهدى، رأى، رمى)

ذكر الفارسي أنَّ النطق بالهدى بالفتح دون إمالة هو الأصل، وفضَّل قراءة الإمالة في رأى، واعتبرها أحسن من إمالة الهدى، ورمى؛ قال: "فإنَّ إمالة الراء في رأى، أحسن من إمالة الرّاء في رمى؛ لأنَّ الراء في رأى ونأى بعدهما همزة، والكسر في الفاء إذا كانت بعدها همزة أو غيرها من حروف الحلق قد كثر"[2].

وقد اعتبر مكّي هذه الإمالة من العلل الخاصَّة بها وهي الإمالة للإمالة؛ قال: "أُميلت الألف التي بدل الهمزة، لتقرب من أصلها وهو الياء، وأميلت فتحة الهمزة، ليوصل بذلك إلى إمالة الألف، وأميلت الرّاء، لإتيان حرفين ممالين بعدها، ومثله: (ونأى بجانبه) في الموضعين إذا أُميلت النّون"[3]، فقد أُميلن الألف في (رأى)؛ للدِّلالة على أنَّ أصلها ياء، وهذا ما جعلهم يفضلون قراءة (رأى)، والسبب لديهم هو الإحالة إلى الأصل المُمال.

ويذكر ابن خالويه أنَّ الإمالة قد جاءت هنا طلبًا للتخفيف؛ فأمال الياء في اللفظ ثمَّ نحا بالكسرة إلى الهمزة، فأمالها للمجاورة، لا لأنَّ الإمالة واجبة لها في الأصل"[4]، وهو في كلامه هذا يخالف ما ذكره مكّي من أنَّ الإمالة جاءت هنا للإمالة، خالف ابن زنجلة ابنَ خالويهِ؛ إذ بيَّن أنَّ الرّاء قد كُسِرت لمجاورة الهمزة على عكس ما قاله ابن خالويه[5]. وفي هذا تكون التعليلات

---

[1] استيتية، سمير، القراءات القرآنية، ص118.

[2] الفارسي، أبو علي، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف، الجزء الأول، ص282-292.

[3] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص248، وانظر: ص239.

[4] ابن خالويه، الحجة، ص76.

[5] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص247.

مختلفة للإمالة، إلّا أنَّ البحث يميل إلى أنَّ الإمالة جاءت لمعنى حملته لفظة (رأى)، وهي دالَّةٌ عليه.

وهي من خلال تفسير الفارسي ومكّي للإمالة تكون بالآتي:

ā ـــــــــــــــــــ ė وذلك بسبب الأصل اليائي الذي ذُكِرَ أعلاه

إمالة (في طغيانهم، وفي آذانهم)

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم ﴾[1]؛ فالكسائي يميل الألف في طغيانهم، وفي آذانهم، والباقون يفتحون[2].

وحجة من أمال الطغيان هي أن الألف قد اكتنفها شيئان: كل واحدٍ منهما يجلب الإمالة وهما الياء التي قبلها والكسرة التي بعدها، فّذا كان كلٌّ واحدٍ منهما على انفراده يوجب الإمالة، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة[3].

ويذكر مكّي أنَّ الإمالة هنا ممّا تفرَّد به أبو عمرٍو عن الكسائي، وليس فيه راءٌ، فأمال للكسرة، وقد أمال الألف نحو الياء؛ قال مكّي: "يميل الألف نحو الياء للكسرة التي بعدها، ويميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة، ليعمل اللسان عملًا واحدًا"[4].

وأمّا ما قاله الكسائي من أن الألف تمال ثم الفتحة كذلك، فهذا ناتجٌ من عدم تمييزهم بين الحركات الطَّويلة والقصيرة، وعدِّهم إيّاها كلًّا على حدة؛ فالقصيرة فتحة، والطَّويلة ألفًا، وعلى حدِّ وصفه يكون النُّطق بالإمالة غيرَ صحيح.

---

[1] البقرة، (15،19).

[2] الفارسي، أبو علي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، الجزء الأول ،ص275.

[3] انظر: السّابق ،الجزء الأول، ص276.

[4] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص228.

ولقد فضَّل الفارسي إمالة (طغيانهم) على إمالة (آذانهم)؛ يقول: "وأمّا في آذانهم فجازت فيها الإمالة كما جازت في مررت ببابه، لمكان كثرة الإعراب وهي حسنة جائزة. والإمالة في طغيانهم أحسن"[1]. ونحن نلاحظ من كلامه أنَّ تفضيله الإمالة في (طغيانهم) جاء من باب الاستحسان، فهي علَّة تفضيلٍ نفسيَّة، لديه، جاءت من استحسان قراءة بشكل أكبر من الأخرى.

وقد غلَّط ابن خالويه قراءة الكسائي (في آذانهم) بالإمالة؛ قال: "فأمّا إمالة الكسائي – رحمه الله– قولَه تعالى: (وفي آذانهم من الصَّواعق). فإن كان أماله سماعًا من العرب فالسُّؤال عنه ويلٌ. وإن كان قد أماله قياسًا فقدْ وَهم، لأنَّ ألف الجمع في أمثال هذا لا تُمال، ويلزمه على قياسه أن يميل قوله: (أنبئهم بأسمائهم)، و(يُطافُ عليهم بآنية)، وإمالة هذا مُحال"[2]. وكلامه هذا يوحي برفض هذه القراءة؛ إلّا أن تكون لغةً مسموعةً عن العرب.

وإذا تتبعَّنا جيِّدًا قول الفارسي وجدنا أنه بين سبب التفضيل، وهو أن يكون بسببٍ من الياءِ التي سبقت الألف في (طغيانهم)، وهي بهذا تكون في التحليل الصَّوتيِّ كالآتي:

ā ⟵ ė (مدورة) / ___ y (غير مدورة)

[1] الفارسي، الحجة، الجزء الأول، ص277.

[2] ابن خالويه، الحجة، ص85 .

المخالفة (Dissmilation)

تعدُّ المخالفة من القوانين الصَّوتيَّة التي تطرأ على أصوات العربية، ولا تحدث المخالفة من غير أنْ تكون هناك مماثلةٌ بين الأصوات، وقد ذكرها سيبويهِ في باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام والياء لكراهيَّة التَّضعيف؛ قال: "وذلك قولك: تسرَّيت، وتظنَّيت، وتقصَّيت من القصَّة، وأُمليت"[1]، وقد ذكره ابن جني في باب: (العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضربٍ من الاستخفاف؛ قال فيه: "اعلم أنَّ هذا موضع يُدفع ظاهرُه إلى أن يعرف غوره وحقيقته؛ وذلك أنَّه أمرٌ يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخِفّا"[2].

والمخالفة ضِدَّ المماثلة، فإذا كانت المماثلةُ تعمل على التقريب بين المتنافراتِ والمتناقضاتِ، فإنَّ المخالفةَ تعمد إلى التفريق بين الأمثال والمتقاربات، والغاية من عمل المماثلة والمخالفة تيسير النُّطق وتقليل الجهد[3]، وهي ظاهرة صوتيَّة تجري بتغيير أحد الصَّوتين المتماثلين إلى صوتٍ مخالفٍ تيسيرًا للنُّطق، وتحقيقًا للانسجام الصَّوتيِّ في الكلام؛ حيث يثقل على اللسان الجمعُ بين حرفين متماثلين في كلمةٍ واحدةٍ، وبخاصَّةٍ إذا كان هذانِ الصَّوتان متجاورين، فيُلْجأ إلى تغييرِ أحدِ هذين الصَّوتينِ إلى صوتٍ مخالفٍ، ويغلبُ أن يكون هذا الصَّوتُ حركةً، أو أحد الأصوات المائعة وذلك لسهولة نطق هذه الأصوات، وقابليتها بأن تحل محلَّ أيِّ صوتٍ آخرَ[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، الجزء الرّابع ،ص424.

[2] ابن جني، الخصائص، الجزء الثّالث، ص18.

[3] الشّايب، فوزي، أثر القوانين الصَّوتيَّة، ص298.

[4] مرعي، عبد القادر، المصطلح الصَّوتيّ، ص173، وذكر الأصوات المائعة هي: اللام والميم والنّون والرّاء، وانظر: عبد التوّاب، رمضان، التطوُّر اللغويّ، ص37.

وعرِّفت المخالفة على أنَّها تعديل الصَّوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوتٍ مجاورٍ، ولكنَّه تعديلٌ عكسيٌّ يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصَّوتين، وهي عكس المماثلة؛ ولكنَّها تحدث بصورةٍ أقلَّ منها[1]، وعلى خلاف الأصل المعروف في العملية النطقيَّة[2].

ولا تختلف المخالفة عند المحدثين عمّا هي عليه عند القدماء، حيث تمَّ الاتِّفاق على المساواة بين القوانين الصَّوتيَّة، والتغيُّرات الصَّوتيَّة[3]، وقد أرجع برجشتراسر علَّة التخالف إلى كونها علَّةً نفسيَّةً محضةً؛ قال: "وأمّا التخالف، فالعلَّة فيه نفسيَّةٌ محضةٌ، فإنّنا نرى النّاسَ كثيرًا ما يخطئون في النُّطق، ويلفظون بشيءٍ غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروفٌ شبيهةٌ ببعضها البعض، لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة تصوُّرا الحركات اللازمة على ترتيبها"[4]، وهذا الذي ذكره برجشتراسر سببٌ عميقٌ لحدوث التخالف، ومفسِّرٌ له.

المخالفة بين الصَّوامت

وردت بعض الآيات الكريمة حدثت بين أصواتها مخالفة؛ وكانت هذه المخالفة بسبب من التخفيف الذي يعتري أصوات الكلمات، ولقد ورد في مبحث هاء السَّكت قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾[5]، وبيَّنتُ أنَّ إثبات الهاء كان أفضل عند القرّاء، ومستقيمًا

[1] انظر: مختار عمر، أحمد، دراسة الصَّوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1997م، ص384، وانظر: البب، إبراهيم محمَّد، الظَّواهر الصَّوتيَّة عند سيبويهِ، مجلَّة دراسات في اللغة العربيَّة وآدابها، العدد، الثَّاني، 2010م، ص28، بحث منشور.

[2] استيتيَّة، سمير، علم الأصوات النَّحوي، ص210.

[3] حسين، صلاح الدّين سعيد، التغيُّرات الصَّوتيَّة في التَّركيب اللغوي العربي، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سورية، 2009م، ص26، بحث منشور.

[4] برجشتراسر، التطور النَّحوي، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994م، ص34.

[5] البقرة، 259

أكثرَ في العربيَّة؛ لكنَّ هذه الكلمة كانت في الأصل: (لم يتسنَّنْ)[1]، وذكر ابن خالويه أنّه قد أُبدلَ من النّونِ ألفًا، ثمَّ أسقطوها للجزم، وأُلحقت بها هاءُ السَّكتِ[2]، وذكر ابن زنجلة أنَّ النّون الأخيرة قُلبت ياءً استثقالًا لثلاث نوناتٍ متواليات، كما قالوا: (تَظنَّيْتُ) وأصله (تظنّى)، فصارت (يتسنّى)[3].

وقد حدثت المخالفة هنا بسبب تتابع ثلاث نونات، فخولف بينها بحذف إحداها. وقد اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها فقرأ ابن كثير كلًّا من قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ ﴾[4]، و ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[5]، و ﴿ فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ ﴾[6]، و ﴿ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾[7]، بالتَّشديد، والباقون خفَّفوا النّون. واختار مكّي التخفيف؛ قال: "وهو الاختيار، وعليه أتى كلام العرب، وهو المستعمل، وعليه أكثر القرّاء"[8].

وإذا فسَّرنا وجود نون في قراءةٍ، وحذفَها في قراءةٍ أخرى، فإنَّنا نجد مخالفةً قد حصلت بين النّونين في (هذانِّ)، وقد حصلت مخالفة ثنائية الاتجاه، فقد خُفِّفت النون الأولى المشدَّدة في

---

[1] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثاني، ص282

[2] انظر: ابن خالويه، الحجة، ص46

[3] انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص143، وانظر: الزجاج، معاني القرآن، الجزء الأول، ص343، وانظر: الثعلبي، أبو إسحاق، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 2002م، الجزء الثّاني، ص246

[4] النساء، 16

[5] طه، 63، والحج، 19

[6] القصص، 32

[7] القصص، 27

[8] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص422

(إنَّ)، وخالفت بذلك أصلها في التَّشديد، وشُدِّدت النّون الثانية المخفَّفة في (هذانِّ) وخالفت أصلها في التَّخفيف. وهذا التطور تمثيل واضحٌ للمخالفة الصَّوتيَّة المتبادَلة[1].

وهذه قراءةٌ سبعيَّةٌ متواترةٌ، وقد وردت (هذانّ) بلغة "بلحارث بن كعب"؛ لأنَّهم يجعلون التثنية بالألف في كلِّ وجهٍ، ولا يقلبونها لنصبٍ ولا خفضٍ[2]. قال الشّاعر:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها[3]

وكذلك قولهم: ضربته بين أذناه[4]، وهي لغة فاشية[5]، فلمّا ثبتت هذه اللفظة في السَّواد بالألف، وافقت هذه اللغة، فقرؤوا بها، ولم يغيِّروا ما ثبت في المصحف[6].

واسم الإشارة المفرد المذكَّر في اللغة السَّبئيَّة، وهي إحدى لهجات العربية القديمة، هو (ذان) بوجود النّون، ومثنّاه هو (ذانِّ)، ويُكتب بنونين في الخطِّ السَّبئيِّ المسندِ،ثمَّ حدث تطوُّرٌ أدّى إلى إسقاط النّونِ من اسم الإشارةِ المفرد، فأصبح (ذا)، وأدّى إلى تخفيف النّون المشدَّدة من ذانِّ فصارت ذانِ[7].

---

[1] استيتيَّة، سمير، علم الأصوات النَّحوي، ص420.

[2] ابن خالويه، الحجة، ص145.

[3] البيت موجود في ديوان العجلي، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد عمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 2006م، ص450

[4] العكبري، أبو البقاء، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999م، ص127.

[5] انظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، الجزء الثاني، ص357.

[6] انظر: ابن خالويه، الحجة، ص.146

[7] انظر: استيتيَّة، سمير، علم الأصوات النَّحوي، ص421.

وعلى هذا تكون القراءة بالتشديد لها أصل كذلك، وعليه فإنَّ البحث لا يوافق مكّي في سبب تفضيله التخفيف على التشديد؛ لأنّ هذه القراءة لها أصول أيضًا، وهي قراءة سبعية متواترة، على الرغم أن القراء أكثرهم قرؤوا بالتخفيف.

وقد جاءت الآية الكريمة ﴿ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴾[1] حاملة في داخلها مخالفةً؛ قال أبو علي: "قال أبو علي: التخفيفُ في التّاء الوجهُ، والتثقيل على أنَّه شبَّه المنفصلَ بالمتَّصل، وجاز وقوعُ السّاكنِ بعد حرف اللّين، كما جاز: "تُمودَّ الثَّوبُ" في المتصل. وحكى سيبويه: (فلا تَّناجَوا)، قال: وبلغنا أن أهل مكَّة لا يُبيِّنون التّاءَين"[2]. وحُذفت التّاءُ استخفافًا[3]، ولم يفضِّل مكي ،وابن زنجلة، وابن خالويه من أصحاب الاحتجاج للقراءات أيًّ منها على الأخرى. وقد أوردها رمضان عبد التوّاب من الأفعال التي وردت مرَّة واحدة بالحذف[4]، وقد جاءت عند بروكلمان تحت عنوان الاكتفاء بأحد المقطعين المتماثلين، ومنها :أحسسْتُ التي تصبح أحسْتُ[5].

وأصل الفعل (تلهّى) هو (تتلهّى)، وقد حدث تخفيف بحذف إحدى التّاءَين من الفعل، وتفضيل التخفيف كان عند الفارسي الوجهَ، ويميل البحث إلى أن في التخفيف وجهةً بلاغيَّةً، وكأنَّ المعنى في الحذف يفيد شيئًا حصل بصيغة المضارع، ويدلُّ على الماضي، وحدث دون قصد، ويدل التثقيل على المضارع الذي استمرَّ، والقصد في الحدث الذي احتواه الفعل.

---

[1] عبس، 10.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة ،الجزء الرّابع، ص520.

[3] مكي، الكشف، الجزء الثّاني، ص460.

[4] عبد التوّاب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثّالثة ،1995م، ص29.

[5] بروكلمان، كارل، فقه اللغات السّاميَّة، ص79.

المخالفة بين الحركات

اختلفوا في ضمِّ القافِ، وكسرِها من قوله –عَزَّ وَجَلَّ–: ﴿ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴾[1]؛ فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو وابن عامرٍ وعاصم في روايةِ أبي بكرٍ: (بالقُسطاس) بضمِّ القاف، وفي الشُّعراء مثله. وقرأ حفص عن عاصمٍ: (بالقِسطاس) كسرًا. وقرأ حمزةُ والكسائيُّ بكسر القاف فيهما جميعًا[2]، وهما لغتان، مثل القِرطاس، والقُرطاس، والضَّمُّ أكثرُ؛ لأنَّه لغة أهل الحجاز[3]، وقالوا لفظ روميٌّ معرّبٌ[4]، وفارسيٌّ معرَّبٌ[5].

واختار مكّي الضَّمَّ لكثرته، وشيوع استعماله؛ قال: "وهو الاختيار"[6]. ويذكر الطبري أنَّ الكسر قراءة عامَّة قرّاء أهل الكوفة، والضمّ يقرأ عامة قرّاء أهل المدينة والبصرة، وقد قرأ به أيضا بعض قرّاء الكوفيين، وبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، لأنهما لغتان مشهورتان، وقراءتان مستفيضتان في قرّاء الأمصار[7]. وعلى هذا يكون التحريك بالكسر أو بالضَّمِّ سواءٌ ،ولا تفضيل لأحدهما على الأخرى كما رأى مكّي؛ ولربَّما اختاره لشيوعه في مكان ما، وكثرته.

ويمكن أن يكون الضَّمُّ هو الأصل؛ وذلك من خلال مخالفة الضَّمَّة التي هي أقرب لمخرج نطق الفتحة الطَّويلة، فخولِف بين الضم والفتح بالكسرة، والتي هي أماميَّة، بينما كانت الفتحة والضَّمَّة خلفيَّتين.

---

[1] الإسراء، 35.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثّالث، ص401.

[3] انظر: الفارسي، الحجة، الجزء الثالث، ص401، وانظر: مكي، الكشف، الجزء الثاني، ص156، وانظر: ابن زنجلة حجة القراءات، ص402، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص126.

[4] الخلوتي، إسماعيل حقّي، تفسير روح البيان، دار إحياء التُّراث، الجزء السّادس، ص220، وانظر: الشّوكاني، محمد بن علي، دار ابن كثير، دار الكلم الطَّيِّب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م، الجزء الثالث، ص273.

[5] الخطيب، عبد الكريم يونس، التفسير القرآنيّ للقرآن، دار الفكر العربي، القاهرة، الجزء الثّامن، ص485.

[6] مكي، الكشف، الجزء الثّاني، ص156.

[7] انظر: الطبري، جامع البيان، الجزء السّابع عشر، ص445.

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[1] في الألف والياء[2]، فقرأ ابن عامرٍ في جميع سورة البقرة بغير ياءٍ؛ طلبًا لألف (إبراهام)، وقراءة القرّاءِ في كلِّ مصرَ غير ابن عامرٍ: (إبراهيم) بالياء[3]، وقد فضَّل مكّي قراءةَ الياء على قراءة الألف؛ قال: "وهو الاختيار؛ اتِّباعًا للمصحف، ولأنَّ عليه لغة العامَّة، وعليه الجماعةُ، والألف لغةٌ شاميَّةٌ قليلةٌ"[4]، ولم يفضِّل أصحاب الاحتجاج الباقون أيًّا منها على الأخرى.

وذكر ابن خالويه أنَّ إبراهيم فيها أربع لغات، هي: إبراهيمُ، وإبراهام، وإبراهِم، وإبرَهَم[5]، وقال ابن زَنجلة: "واعلم أنَّ إبراهيم اسم أعجمي دخل في كلام العرب، والعرب إذا أعربت اسمًا أعجميًّا تكلَّمت فيه بلغات، فمنهم من يقول: (إبراهام)، ومنهم من يقول: (أَبْرَهَم)"[6]. ويرى البحثُ أنَّ التفضيل جاء عند مكّي من ناحية نفسية مال فيها إلى لفظ (إبراهيم) دون إبراهام؛ وذلك لورودها ضمن شواهد شعرية، ومنها ما أورده الفارسي[7] من قول أميَّة:

مع إبراهمَ التَّقيِّ وموسى وابن يعقوبَ عصمةٌ في الهُزالِ[8]

واعتبر الفارسيُّ عدم وجود الألف من باب قصر الممدود.

وقول الشّاعر: *عُذْت بما عاذ به إبراهَمُ*[1]

---

[1] البقرة، 124.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثّاني، ص175.

[3] السّابق، الجزء الثاني، ص175.

[4] مكّي، الكشف، الجزء الأوّل، ص314.

[5] ابن خالويه، الحجة ،ص38.

[6] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص114.

[7] الفارسي، أبو علي، الحجة ،الجزء الثّاني، ص175.

[8] البيت موجود في ديوانه، تحقيق، تحقيق: سميع جميل الجبيلي ،دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 11998م، ص199.

وكذلك ما ورد عند ابن خالويهِ:

نحن آلُ الله في قِبلتِهِ لمْ يزلْ ذاكَ على عهدِ أَبْرَهَم[2]

وورد بلفظ (بلدته) عند ابن زنجلة بدلًا من (قبلته)[3].

وكذلك ما احتجَّ به الفارسيُّ من حذف الياء كتابةً في سورة البقرة (إبراهِم)، وكذلك ما سُمِع من ابن الزُّبير من قراءة: (صحف إبراهام) بألف[4]. ويذكر الأزهري أنّ وزن (إفعالال) ليس في كلام العرب[5]، واللغة الفاشية والمشهورة هي إبراهيم، أما إبراهام فهي اللغة التي يتعامل بها أهل اللغات الأعجمية[6]، وقال أبو عمرٍو: "وهي لغة أهل الشّام خاصَّةً، ويؤخذ به"[7].

وبهذا تكون الألف لغةً أيضًا؛ لكنَّ مكّي اختار الياء؛ لأنها لغة الأغلب، وهي اللغة الفاشية المشهورة، وإذا حاولنا معرفة الاختلاف الصَّوتيِّ الحاصل بين كلتا اللفظتين وجدنا المخالفة التي حدثت في (إبراهام) من حيث صارت (إبراهيم)، وذلك من خلال التغيُّر الحاصل في الفتحة الطويلة في صوت الهاء في (إبراهام)، والتي خالفت بوضعها حركة الفتحة الطَّويلة لصوت الرّاء، ليُستبدل بها بحركة الياء الطَّويلة؛ فخالفت الفتحة الطويلة (وهي حركة خلفيَّة)

---

[1] البيت منسوب لزيد بن عمرٍو بن نُفيل، انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، دار الفكر، بيروت، 1989ن، لجزء الثّاني، ص144، والبيت موجود في لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1994م، الجزء الثّاني عشر، ص48، وهو مذكور كاملًا؛ وقال عبد المطَّلب:

عُذْتُ بما عاذَ بِهِ إِبْراهِمُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، وَهُوَ قائِمُ.

إنّي لَكَ اللَّهُمَّ عانٍ راغِمُ

[2] ابن خالويه، الحجة، ص38، وجاء البيت بلفظ (كعبته)، عند ابن خالويه، كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، 1941م، ص4، وهو منسوب لعبد المطَّلب، انظر: البحر المحيط في التفسير، الجزء الأول، ص596.

[3] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص114.

[4] انظر: الفارسي، الحجة، الجزء الثاني، ص175-176.

[5] الأزهري، معاني القراءات، الجزء الأوَّل، ص175.

[6] المقدم، محمد أحمد إسماعيل، تفسير القرآن الكريم، موقع:http://www.islamweb.net، الجزء العاشر، ص2

[7] الدّاني، أبو عمرٍو، جامع البيان في القراءات السَّبع، جامعة الشّارقة، الإمارات، الطبعة الأولى، 2007م، الجزء الثّاني، ص886.

حركةَ الفتحة الطَّويلة الأخرى، لتصبح حركة طويلةً أماميَّةً وهي الياء. وربَّما هذا ما جعل التعدُّد في اللغات كبيرًا، وما جعل القرّاء يفضِّلون قراءةً على أخرى.

اختلفوا في قوله –عّزَّ وَجَلَّ–: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾[1]؛ فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم أبو عمرٍو في الروايتين: (الوَلاية) بفتح الواو، وقرأ حمزة والكسائي بكسر الواو. وقال أبو علي: "حُكي عن أبي عمرٍو والأصمعي: أنَّ "الوِلايةَ" لحنٌ، والكسر يجيء في "فِعالة" فيما كان صنعةً، ومعنىً متقلِّدًا، كالكتابة والإمارة والخلافة"[2].

والوِلاية، والوَلاية لغتان، كما قالوا: الوِكالة، والوَكالة، والوِصاية، والوَصاية، وتكونان بالفتح والكسر بمعنىً واحدٍ[3]، والوَلاية لغة في الوِلاية[4]، وعلى هذا القول، فقد أستحسن الفارسي قراءة الكسر، وأجازها[5].

ولم يفاضل أحدهم قراءةً على أخرى؛ إلّا أنَّ مكّي فضَّل القراءة بالفتح، قال: "والاختيار الفتحُ؛ لأنَّ عليه الأكثر"[6]، وفضَّل في موضعٍ آخرَ القراءةَ بالكسر تبعًا للمعنى في الآية؛ ففضَّل الكسر في قوله تعالى: (من وَلايتهم)، وهو مصدر من الولي، قال: "فهو مصدر من "الولي"،

---

[1] الكهف، 44.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثّالث، ص445.

[3] انظر: الفارسي، الحجة، الجزء الثالث، ص446، ومكي، الكشف، الجزء الثاني، ص170، وابن خالويه، الحجة، ص132، وابن زَنجلة، حجة القراءات، ص418.

[4] انظر: الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسَّسة دار الشعب للصَّحافة والطِّباعة والنَّشر، القاهرة، 2003م، الجزء الثّالث، ص234.

[5] انظر: الفارسي، الحجة، الجزء الثّالث، ص446.

[6] مكّي، الكشف، الجزء الثّاني، ص170.

وكذلك المراد به في هذه السّورة، ويقال: هو مولى، بين الولاية بالفتح، فالفتح في الكهف أحسن ؛لأنَّه في معنى المولى، ويحسن أن يكون بمعنى الولي، لأنَّ الله مولى المؤمنين، ووليُّهم"[1].

ومن الملاحظ هنا أنَّ اختيار مكّي للفتح أو الكسر جاء من ناحية المعنى الذي يؤديه السياق، وما يؤيِّد قولَ مكّي الذي يفسِّر وجود الفتح والكسر من خلال المعنى قولُ ابن درستويهِ: "والعامَّة لا تفرِّق بينهما فتكسرهما جميعًا"[2]. وهذا دليل على اعتماد المعنى.

وتتفق الباحثة مع مكّي في اختياره الفتحَ أو الكسرَ؛ وذلك ضمن المعنى السِّياقي للكلام، وإنْ عدَّها غيرُه لغتين في المعنى نفسه، وقد حدثت هنا مخالفةٌ بين الحركة وشبه الحركة على المستوى الصَّوتي، فإذا كانت الأصل هو (الوِلاية)، فإنَّ كسرة الواو خالفت شبه الحركة (الياء)، وهذا يُعتبر صامتًا على المستوى الصَّوتي، ليخالفه بنقيضه في المخرج وهي الفتحة، فيخرج بالكسرة إلى الفتحة، وذلك بسبب اجتماع الأمثال، وإن كان بطريقٍ غيرِ مباشرةٍ.

وعلى هذا التفسير يكون اعتبار كون الفتح والكسر لغتين، لكنَّ المخالفة قد حصلت بينهما؛ فالكسرة أماميَّة، وكذلك شِبْهُ الحركةِ (y)، وخولف بينهما باستبدال الكسرة فتحة؛ لاختلاف مخرجها، وكونها خلفيَّة، وقد يكون هذا تسهيلًا للنُّطق، أو تطوُّرًا حاصلًا بين الفتح والكسر.

وجاءت المخالفة في قوله تعالى: ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[1]، و(سِوى)؛ لكنّها لم يُفضَّل فيها الكسر أو الضمّ على الآخر.

---

[1] مكّي، الكشف، الجزء الثّاني، ص76.

[2] ابن درستويه، أبو محمد، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،القاهرة، 1998م، ص333.

الإبدال التاريخي (التغيُّر الصَّوتيّ)

لا تستقر المفردات على حال من الأحوال؛ لأنَّها تتبع الظُّروف، فكل متكلم يكوِّن مفرداته من أول حياته إلى آخرها، بمداومته على الاستعارة ممَّن يحيطون به، فالإنسان يزيد من مفرداته؛ ولكنَّه ينقص منها أيضًا، ويغيِّر الكلمات في حركة دائمةٍ من الدخول والخروج[2]، وتسمّى الزيادة أو النقص التغيُّر التّاريخي، أو الإبدال التاريخيّ.

ويبحث التغيرُ التاريخيُّ في اللغاتِ الأمِّ، والتغيِّرِ الذي يصيب أصواتها خلال الحقب الزمنية الطويلة التي تمرُّ فيها؛ حيث يتحول صوت إلى صوت آخر في كل سياقاته، واستخداماته[3]. وهذا التغيُّرُ لا يكون تامًّا إطلاقًا؛ فكثيرًا ما تبقى الصِّيغُ القديمةُ إلى جانب الصِّيغِ المستحدثة[4]، وقد أطلق البعضُ عليها مصطلحَ الرُّكام اللُّغوي، للظواهر المندثرة في اللغة[5].

والتغير التاريخي هو تغيُّرٌ صوتيٌّ شائعٌ في العربية، فهو يعتري الصَّوت، فيتحوَّل إلى صوتٍ آخرَ، وتبقى سائر أصوات الكلمة محتفظةً بدلالاتها ومعناها الأصليِّ[6]، ويُعنى بدراسة اللغة دراسةً تاريخيَّةً، ويبحث في تطور اللغة وحياتها في المجتمع الذي يتداولُها[7].

---

[1] ص،33 .

[2] عبد التوّاب، التطور اللغوي، ص15.

[3] حسين، صلاح الدّين سعيد، التغيُّرات الصَّوتيَّة في التَّركيب اللُّغوي العربي، ص19.

[4] فندريس، اللغة، ترجمة :عبد الحميد الدَّواخلي، ومحمّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريَّة ،1950م، ص423.

[5] عبد التوّاب، رمضان، التطوُّر اللغوي، ص19، وانظر: الشّايب، فوزي، أثر القوانين الصَّوتيَّة في بناء الكلمة العربية، ص437.

[6] أبو الغيث، فاطنة، دواعي الإبدال في اللغة العربيَّة، مجلة عود النَّدِّ، العدد 65، 2016م، ص60

[7] عبابنة، يحيى، والزُّعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر، مقدِّمات وتطبيقات، دار الكتاب الثَّقافي، الأردن، إربد، 2005م، ص136

ويمكن أن ندرجَ هذا النوع من الإبدال تحت الإبدال السَّماعيِّ "اللُّغويّ"، وهذا النوع من الإبدال إمّا أن يكون إبدالًا لهجيًّا، أي أنَّه شاع في قبيلةٍ معيَّنةٍ، وأصبح يُنسَبُ إليها، أو أن يكون سُمِعَ وشاع دون أن يُنْسَبَ إلى قبيلةٍ بعينِها[1].

ولقد وردت اختلافاتٌ في القراءاتِ السَّبع، واحتجَّ أصحابُ الاحتجاج لكلٍّ منها؛ وقد اختلفوا في فتح القاف وضمِّها من قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾[2]، فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ أبو عمرٍو وابن عامرٍ: (قَرْحٌ) بفتح القاف في كلِّهنَّ، وقرأ عاصمٌ في رِوايَةِ أبي بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: (قُرْحٌ) بضمِّ الكافِ في جميعهنَّ. وروى حفص عن عاصمٍ: (قَرْح) بالفتح مثل أبي عمرٍو، وكلُّهم أسكنَ الرّاءَ في (قَرْح)[3].

ويذكر مكّي أنَّ القرح جاءت بمعنى الجراحات، وأنَّ أكثرَ النّاسِ على أنَّ القراءتين بمعنى الجراحاتِ بلغتين كـ(الضَّعف والضُّعف، والكَره والكُره)[4]، وذكر ابن خالويهِ أنَّهما لغتان فصيحتان كالجَهْدِ والجُهْدِ[5]، وكذلك ابن زنجلة الذي أخذ برأي الفرّاء، واعتبره الصَّوابَ في أنَّ: (القُرْح) بالضَّمِّ ألم الجراحات، و(القَرْح) الجراح بعينها[6].

---

[1] مرعي، عبد القادر، المصطلح الصَّوتيّ، ص212

[2] آل عمران، 140

[3] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، وعلي النَّجدي ناصف، الجزء الثّاني، ص385

[4] انظر: مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص398-399

[5] ابن خالويه، الحجة، ص55

[6] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص174

وعلى الرُّغم من مساواة أصحاب الاحتجاج هاتين اللغتين ببعضهما البعض؛ إلّا أنَّ الفارسي فضَّل القراءة بفتح القاف؛ قال: "وكأنَّ الفتحَ أولى؛ لقراءةِ ابنِ كثيرٍ، ولأنَّ لغةَ أهلِ الحجازِ الأخذُ بها أوجب، لأنَّ القرآنَ عليها نزل"[1].

ولا ينبغي تفضيل إحدى القراءتين على الأخرى؛ وذلك لأنَّهما لغتين، وليس لأنَّ أهل الحجاز تكلَّموا بالفتح فقط، ونزل بها القرآن الكريم، والقُرْح بضمِّ القاف أيضًا لغةُ لتميم[2]، ولا بنيغي تفضيل قراءةٍ على أخرى، فكلاهما قراءتان سبعيَّتان ،وتمثِّلان لهجة لقوم بعينهم، وقد تمثِّلان تطوُّرَ تاريخيًّا، وهذا التطور جعل هذا الصَّوت مضمومًا مرَّةً، ومفتوحًا مَرَّةً أخرى.

وقد استحسن الفارسي قراءتي ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ ﴾[3]، و(السَّلم)؛ لكنَّه فضَّل القراءة بالكسر، وهي قراءة عاصم في روايةِ أبي بكرٍ؛ وذلك للمعنى الذي يؤدّيه الكسر في هذه الآية، وقد بقول أبي عبيدة، وأبي الحسن؛ قال: "فالقول في ذلك أنَّ المرادَ بكسرِ السّين في قوله: (ادخلوا في السِّلْمِ): الإسلام، كما فسَّره أبو عبيدةَ، وأبو الحسن، والمعنى عليه، ألا ترى أنَّ المراد إنَّما هو تحضيضهم على الإسلام والدعاء إليه والدخول فيه؟ وليس المراد: ادخلوا في الصُّلح"[4]، ثمَّ قال: "وكلٌّ حَسَنٌ"[5]، واعتبر مكّي السَّلْمَ لغةً في السِّلْمِ[1]. وقد أورد ابن خالويه أنَّ (السِّلْم) لغةٌ من خلال شاهدٍ شعريٍّ؛ قال[2]:

---

[1] الفارسي، أبو علي، الحجة ،الجزء الثّاني، ص385

[2] السّامري، عبد الله بن الحسين، اللغات في القرآن الكريم، تحقيق: صلاح الدّين المنجد، مطبعة الرِّسالة، القاهرة، الطَّبعة الأولى، 1946م، ص23، وانظر: ابن الهائم، أحمد بن محمَّد، التّبيان في تفسير غريب القرآن، تحقيق: ضاحي عبد الباقي محمَّد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، ص129

[3] البقرة، 208

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثاني، ص223.

[5] السّابق، الجزء الثّاني، ص225.

في جاهليّاتٍ مضت أو سِلْم

وقال ابن زَنجلة: "هما لغتان"[3]؛ لكنَّه أورد شاهدًا على الكسر، وهو:

أنائلَ إنَّني سِلْمٌ لِأهلكِ فاقبلي سِلْمي[4]

وأوافق الفارسي على أنَّ المعنى جاء مقتضيًا الكسر؛ وذلك لشموليَّة هذا اللفظ في هذه الآية في رأي الباحثة، والفتح فرع عنه.

وفضَّل الفارسي كلمة ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[5] بفتح السّين على ضمِّها؛ وذلك لكثرة مجيئها في الكلام؛ قال: "فالقراءة الأولى أولى؛ لأنَّ الكلمة بفتح العين منها أكثر من الضَّمِّ"[6]، وذكر ابن زنجلة أنَّهما لغتان؛ مثل: المشرَقة، والمشرُقة[7]، وفضَّل ابنُ خالويه الفتح كذلك؛ قال: "وهما لغتان، والفتح أفصح وأشهر"[8].

وإن كانت كثرةُ الاستخدام هي معيار التفضيل، تكون اللغتان شائعتان ومسموعتان، وإن كثر الاستخدام، وإن كانت إحداهما أفصح وأشهر من الأخرى، فقد شاعتا استعمالًا.

---

[1] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص336.

[2] ابن خالويه، الحجة، ص42.

[3] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص130.

[4] البيت منسوب في التفسير البسيط إلى أبي عبيدة، انظر: النيسابوري، أبو الحسن، التفسير البسيط، تحقيق: لجنة من المحققين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، الطبعة الأولى، 2010م، الجزء الرّابع ص89، والبيت موجود في الأغاني، مسوبً إلى مسعدة بن البخترِي بن المغيرة، بن أبي صفرة، قاله يشبِّب بنائلة بنتِ عمر بن يزيد الأسيديِّ أحد بني أسيِّد بن عمرِو بن تميم، انظر: الأصبهاني، علي بن الحسين، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م، الجزء الثّالث عشر، ص182.

[5] البقرة، 280.

[6] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثاني، ص308.

[7] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص149.

[8] ابن خالويه، الحجة، ص47.

واختار مكّي ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾[1] بالفتح، واعتبر الفتح أولى من الضَّمِّ، لأنه اسم لكتابٍ واحدٍ؛ قال :"وهو الاختيار،، لصحة معناه، ولأن عليه الجماعة"[2]، ومن فتح فقد أراد واحدً مفردًا، ومن ضَمَّ فقد أراد الجمعَ[3]، واعتبر الفارسي الفتح قويًّا في القياس[4]، ومن قرأ بالفتح فقد احتج أن الآثار كذا جاءت[5]. وقيل: "زَبورًا على أنَّه مزبورٌ، كقولهم: حَلوبٌ بمعنى مَحلوبٌ ورَكوبٌ بمعنى مركوبٌ"[6]، بمعنى اسم المفعول. وربَّما كان الأصل الفتح، وتطوَّر إلى أن صار الضَّمّ، فتوافقتا لغتين.

وفي قراءة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾[7]، فقد قرأ أبو بكرٍ عن عاصمٍ، وخارجة عن نافع بضَّمِّ النّون، وقرأ حفص عن عاصم بالفتح، وكذلك قرأ الباقون، قال أبو علي: "قال أبو الحسن: الفتح كلام العرب وقراءة النّاس، قال: ولا أعرف الضَّمَّ"[8]، واعتبره الفارسي مصدرً مثل: الذَّهاب، والذُّهوب[9]. وذكر ابن زنجلة أن الضَّمَّ جاء مصدرًا، والفتحَ للمبالغة[10]، واعتبر مكّي أنّ الضَّمَّ قليلٌ، واستشهد بقول الأخفش كما ذكر الفارسي[11]، قال

---

[1] النساء، 163.

[2] مكي، الكشف، الجزء الأول، ص442.

[3] ابن خالويه، الحجة، ص66.

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثاني، ص390.

[5] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص219.

[6] الخطّابي، أبو سليمان، غريب الحديث، تحقيق: عبد القيّوم عبد ربِّ النبيّ، دار الفكر، دمشق، 1982، الجزء الثّاني، ص29.

[7] التحريم، 8.

[8] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرّابع، ص452

[9] السّابق، ص453

[10] ابن زنجلة، حجة القراءات ،ص714

[11] القيسي، مكّي، الكشف، الجزء الثاني، ص426

الأخفش: "الفتح كلام العرب"[1]. والحجة لمن فتح أنه جعلها صفة للتوبة وَحَذَفَ الهاءَ؛ لأنَّها معدولةٌ عن أصلها، فالأصل فيها ناصحة[2].

ولمّا كان الفتح والضَّمُّ قراءتين سبعيَّتين، فإننا لا نفرق ين إحداهما، إلّا من حيثُ في المعنى، فاللغة تتطوَّر مع الحفاظ على التطوُّراتِ جميعِها.

وقد ظهرت بعض الآيات باختلافٍ في حركة بعض أصواتها ؛لكنَّ أصحاب الاحتجاج لم يفضِّلوا أحدها على الآخر، وعتبروها لغتين، وأدرجها بالآتي:

قراءة (حِجّ، وحَجّ) (آل عمران، 97)

(كَرْهًا، وكُرْهًا) (النِّساء، 19)

(البُخْل، والبَخل) (النساء، 37)، وقد عدَّها مكّي مصادرَ مسموعةً؛ قال: "وكلُّها مصادرُ مسموعةٌ"[3].

(يعرِشون، ويعرُشون) (النِّساء، 137)

(يعكِفون، ويعكُفون) (النساء، 138)

وهكذا، فإن ورود أكثر من لغةٍ للفظةٍ واحدةٍ يجعلنا ننظر في أنَّها تطورت تاريخيًّا، والتفضيل في إحداها على الأخرى عند أصحاب الاحتجاج إنَّما يجيء تبعًا للمعنى الوارد في السِّياق.

---

[1] أبو شامة الدمشقي ،إبراز المعاني، ص702

[2] ابن خالويه ،الحجة ،ص228

[3] القيسي، مكي، الكشف، الجزء الأول، ص429

الفصل الرابع

العلاقة بين الحركات وأشباه الحركات (قضايا الإعلال)

يُعَدُّ الإعلالُ ظاهرةً من ظواهرِ تغيُّر الصَّوتِ عن أصلِه، وقد تناوله القدماء بشكل كبيرٍ في كتاباتهم. ويعرَّف الإعلال بأنَّه: "تغيير حرف العلَّة بالقلب أو التسكين أو الحذف"[1]، وعرِّف أيضًا بأنَّه: "تغيير حرف العلة للتخفيف"[2].

ويذكر عبد الصبور شاهين أنَّ موقف القدماء من حروف العلة قد ارتبط بشكل الكتابة، فكانت لديهم أحرفُ تُرسَم بثلاثة رموز، هي: (الألف، والواو، والياء)، مع ملاحظة أنَّ رمزي الواو والياء يعبران في نظرهم عن أربعة أصوات، هي: (ياء المدِّ، وياء العلة، وواو المدّ، وواو العلة)[3].

ويعد الإعلال الصرفي بهذا المفهوم السابق مجرد إحالة للحرف ؛ لأنه لا يخرج الحرف مطلقا عن دائرته المخرجية الصوتية، وهو من الموضوعات الصرفية التي يتعلق البحث فيها بمسألة الأصل والفرع ، حيث إن الدراسة في هذا المضمار تعد دراسة للتحولات الصوتية التي تقع بين أصوات الكلمة الواحدة ، حيث ينقل حرف إلى آخر ، أو تنقل حركة الحرف إلى سكون،

---

[1] السَّرّاج، محمد علي، اللباب في قواعد اللغة، تحقيق: خير الدّين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1983م، ص128، وانظر: الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص150، وانظر: الرضي، شرح الشافية، الجزء الثالث، ص66.

[2] انظر: الجرجاني، التعريفات، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1983م، ص31.

[3] شاهين، عبد الصَّبور، المنهج الصَّوتي للبنية العربية، ص170.

أو يحذف الحرف كلية دون أن يبدل بغيره ، وكل هذه التحولات هدفها الوحيد هو تحقيق التماثل والانسجام الصوتي بين جزئيات الكلمة الواحدة[1].

وقد عدَّ تمّام حسّان الإعلال ظاهرةً موقعيَّةً؛ قال: "وموضوع الإعلال كما رأينا هو الحرف وهو اللين وهو الواو والياء "دون الألف"، ويكون الإعلال في هذين الحرفين بإحدى طرقٍ ثلاثٍ: القلب، والنَّقل، والحذف"[2]، ولم يوفَّق علماء العربية القدامى في تحديد الغرض من الإعلال؛إذ كان الغرض من وجهة نظرهم هو التخفيف، وهذا يخالف ما جاء علم اللغة الحديث؛ إذ إنَّ أصوات المدّ واللين هي أكثر الأصوات سهولةً في النطق، فهي لا يعترض الهواء المندفع من الرئتين أثناء النطق بها أيُّ عائقٍ، ولذلك يكون الجهد العضليّ في أثناء النُّطق بها أقل من أي جهدٍ يبذل في نطق الصَّوامت الأخرى[3].

والإعلال تطور صوتي يصيب صوتي اللين (الواو والياء)، ويكون هذا التطور بإبدال أحدهما بأحد أصوات اللين الأخرى، أو بإسقاطه. أو بإسقاطه مع العنصر الذي يشكِّل معه عنصرًا مزدوجًا. وبذلك يكون عندنا نوعان فقط من الإعلال، وهما: الإعلال بالقلب ويكون بقلب حرف العلة إلى حرف علة آخر، وإعلال بالحذف، ويكون بحذف حرف العلة، أو بحذف حرف العلة مع العنصر الذي يشكِّل معه عنصرًا مزدوجًا[4]. ويتكون المزدوج من الصَّوت الانزلاقي، والحركة.

---

[1] الصغير، أحمد محمد، التحولات الصوتية في بنية الكلمات العربية (دراسة في باب الإعلال)، مطبعة أبو هلال، 1998م.

[2] حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، 2006م، ص276.

[3] مرعي بني بكر، عبد القادر، المصطلح الصَّوتي، ص204.

[4] مرعي، عبد القادر، المصطلح الصَّوتي، ص206.

وثمَّة صوتان ينزلق اللسان عند النطق بأحدهما، إلى صوتٍ مناظرٍ له. فإذا انزلقَ اللسانُ عند نطقهما نتج هذانِ الصَّوتان، وهما: الواو التي في مثلِ: (ولد، ومولد)، والياء التي في مثل: (يلد، وميسرة)، وتقضي قاعدة الانزلاق في العربية، أنَّه إذا وقع صوتٌ انزلاقيٌّ بين حركتين، فإنَّ هذا الصَّوتَ يسقط، لتجريَ صوتيَّةٌ أخرى أو أكثر[1].

والمزدوجات مركبات من حركة وشبه حركة، أو انزلاقي، وتحتوي العربيةُ على نوعين من المزدوجات الحركية، وهما المزدوجات الهابطة، وهي: uy, uw ,iy, iw, ðy, ðw

ولم تبقِ العربيةُ إلّا على اثنين من بين هذه المزدوجات الهابطة السِّتَّة، وهما: ðy, ðw

والمزدجات الصّاعدة هي:yu, wu,yi, wi, yð, wð[2]

ويدرس هذا الفصلُ قضايا الإعلال فيما فضِّل من قراءةٍ على أخرى، ويناقش مبحثين:

- مجاورة الحركة لشبه الحركة
- مجاورة شبه الحركة للحركة

مجاورة الحركة لشبه الحركة

قال أبو علي: "واختلفوا في كسر السّين وفتحها من: (عَسيتُمْ)[3]؛ فقرأ نافعٌ: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ﴾ بكسر السّين في الموضعين، وقرأ الباقون بفتح السّينَ من: (عَسَيْتُمْ)"[4]. ولم يرفضْ أبو عليٍّ قراءةَ (عَسِيتُمْ)؛ إلّا أنَّه اعتبر (عَسَيْتُمْ)

[1] استيتيَّة، سمير، اللسانيّات (المجال، والوظيفة، والمنهج)عالم الكتب الحديث، الأردن–إربد، الطبعة الأولى، 2005م

[2] انظر: الشّايب، فوزي، أثر القوانين الصَّوتيَّة، ص408.

[3] البقرة، 246.

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: علي النَّجدي ناصف ،وعبد الفتّاح شلبي، الجزء الثّاني، ص262.

الأكثرَ شهرةً؛ قال: "قال أبو علي: عَسَيْتُ الأكثرُ فيه فتح السّين ،وهي المشهورةُ. ووجه قول نافع أنَّهم قالوا: هو عَسٍ بذالك"[1]، واعتبر مكّي الفتح في السّين اللغةَ الفاشيةَ، واختار هذه القراءة؛ لإجماع القرّاءِ عليه، ولأنَّه اختيار أبي حاتمٍ الرّازي؛ قال مكّي: "والفتحُ في السّينِ هي اللغة الفاشيةُ، وعليها أجمع القرّاءُ ونافعٌ معهم، إذا لم يتَّصلْ الفعلُ بمضمرٍ، وأيضًا فإنَّ مساواةَ الفعلِ، مع المضمرِ والمظهرِ، أولى من المخالفةِ بينهما لأنَّ المضمرَ عقيبُ المظهرِ، فواجب أن يكونَ مثلَهُ، وهو الاختيار لإجماعِ القرّاءِ عليه مع المُضمَر والمُظهَر. وإنَّما خالفهم نافعٌ وحدَه مع المُضمَر، وقد قال أبو حاتمٍ: ليس للكسر وجهٌ، وبه قرأ الحسنُ وطلحةُ"[2].

وذكر ابن زنجلة أن الفتح والكسر لغتان؛ قال: "قال أبو عبيد: (القراءةُ عندنا هي الفتحُ لأنَّها أعرفُ اللغتين، ولو كان (عسِيتُم) لقرِئت "عسِي ربُّنا"، وما اختلفوا في هذا الحرف). وقد حكِي عن أبي عمرٍو أنَّه كان يحتجُّ بهذه الحجَّةِ"[3].

واللغة المشهورة الفتح، ووجه قراءة نافع: ما حكاه ابن الأعرابي: أنهم يقولون: هو عسٍ بكذا، وما أعساهُ، وأَعْسِ به، فقولهم: عسٍ، يقوي عسِيتم بكسر السين[4]، ولم يستسغِ الفرّاء القراءةَ بالكسر، واعتبرها شاذَّةً؛ قال: "بعض العرب يقول: (هل عَسِتُمْ)، ولست أشتهيها؛ لأنَّها شاذَّةٌ، واللغة: (عسَيتُم) بفتح السّينِ"[5]، واعتبرها في موضعٍ آخرَ لغةً نادرةً[6].

---

[1] الفارسي، أبو علي، الجزء الثاني، ص262-263، ويذكر المحقِّقُ أنَّ عسيتم في الآية من أخوات كاد، تفيد الرَّجاء والتوقُّع فلا صلةَ لها في المعنى بقولهم: هو عَسٍ بكذا، وإذًا يكون أحدهما على الآخر غير مسلَّم.

[2] مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص350.

[3] ابن زنجلة، حجة القراءات،ص140.

[4] الشّافعي النَّيسابوري، أبو الحسن، التفسير البسيط، تحقيق: عدد من المحققين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 2019م، الجزء الرابع، ص317.

[5] الفرّاء، كتاب فيه لغات القرآن، تحقيق: جابر بن عبدالله السَّريع، 2014م.

[6] الفراء، معاني القرآن، الجزء الثالث، ص323.

واعتبر النَّحّاسُ الكسر لغةً؛ لكنَّها رديئةٌ[1]، وذكر الأزهري أنَّ القراءةَ بالفتحِ هي القراءةُ المختارةُ، قال: "واتفق أهلُ اللغةِ على أن كسر السين ليس بجيد، وأنا أحسِبُها لغة لبعض العرب وإن كرهها الفصحاء"[2].

فاعتبار الشهرة والشيوع، وإجماع القرّاء على القراءةِ بالفتح، وقراءة القارئ هو ما جعل تفضيل القرّاء الفتح على الكسر أكثرَ، والقراءة بالكسر موجودة، وهي لغةٌ كما أوضح الأزهريُّ فيما ذُكِرَ سابقًا، ومن الواضح أنَّ من قرأ بالكسر قد أعلَّ، وجاءت قراءة الأكثر بالفتح دون إعلال، ويتمثَّل الإعلالُ هنا يتمثَّل بالآتي:

1. <ād͡sād͡ytum الأصل الفتح، ثم حدثت مماثلة بين الحركة وشبه الحركة ↓
2. <ād͡siytum التقت الحركة مع شبه الحركة؛ لتشكِّلا مزدوجًا هابطًا مرفوضًا↓
3. <ād͡situm تُحذف شبهُ الحركة ↓
4. <ād͡siitum ويُعوَّض عنها بمطل الحركة

وفيما ورد من التحليل الصَّوتيِّ السّابقِ يوضِّح أنَّ بقاء شبه الحركة مع الحركة هو الأصل، وأنَّ من قرأ (عَسيتُم) بكسر السّين قد حذف شبه الحركة، فصارت على وزن (فَعيتُم)، وصارت (عَسَيْتُتُم) على وزن (فَعَلْتُم)؛ فالأولى محذوفةُ اللام، والثانية مثبتة.

وعلى ما سبق فإن الاختيار بفتح السّين جاء من قبيل قراءةِ الأكثرِ، مع ورود القراءة الأخرى، وهي لهجة، وتساوي القراءتين في نظر البحث من حيث الأفضلية؛ فكسر السّين جاء متطوِّرًا عن الفتح كما في التحليل الصَّوتي السّابق؛ إلّا أن يكون الشيوع هو ما أعطاها مزيةً في الأكثر.

---

[1] النحاس، إعراب القرآن، ص122

[2] الأزهري، معاني القراءات، الجزء الأول، ص214

وما ينطبق على (عسيتم) ينطبق على ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾[1]؛ غير أنَّ أحدهم لم يفاضل بين قراءة الفتح والكسر.

واختلفوا في كسر السّين، وفتحها من قوله تعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ ﴾[2]؛ فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو: (سيناء) بكسر السين بالكسرة الطويلة، وقرأ الباقون: (سَيْناء) مفتوحة السين[3]. وفضَّل مكّي الكسرَ على الفتحِ؛ قال: "والكسر أحب إليَّ، لاجتماع الحرميّين[4]، وأبي عمرٍو عليه"[5]. وذكر ابن خالويه، وابن زنجلة أن (سيناء) بكسر السّينِ، و(سَيْناء) بفتحها لغتان، وأصله سرياني[6]، و(سيناء) بكسر السّين لغةُ بني كنانة[7]، ويذكر الطبري أن الفتح والكسر لغتان معروفتان في قراءة الأمصار بمعنىً واحدٍ، فبأيَّتِهما قرأ القارئُ فمصيبٌ [8].

وبناءً على ما قال الطبري فإنَّ التفضيل هنا غيرُ واردٍ، وتفضيلُ مكّي قراءةَ الكسرِ جاء موافقةً لقارئٍ معيَّنٍ، وهذا يبيِّن القربَ النفسيَّ الموجود عند مكّي لقارئٍ معيَّنٍ، وهو تفضيلٌ غيرُ مُعَلَّلٍ، وَلا مَفَسَّرٍ، وليس له سببٌ مقنعٌ؛ إلّا أنَّ البحثَ يرى تساويَ هاتين القراءتين، فالأصل فتح السّين في (سَيْناء)، إلى أن صار إلى الكسر، وكأنَّه أتى في مرحلةِ تطوُّرٍ صوتيٍّ لاحقٍ، وهو مفسَّرٌ بالآتي:

sīndā> ← sīynā> ← sāynā>

---

[1] يوسف، 23.

[2] المؤمنون، 20.

[3] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الرابع، ص24.

[4] يقصد بالحرميين: ابن كثير، ونافع .

[5] مكّي، الكشف، الجزء الثاني، ص229.

[6] انظر: ابن خالويه، الحجة، ص156، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص484.

[7] البنّا، الإتحاف، ص402.

[8] انظر: الطَّبري، جامع البيان، الجزء السّابع عشر، ص28.

تماثل الحركةُ الفتحةُ شبهَ الحركة الياءَ مماثلةً جزئيَّةً، فتتحوَّل إلى حركةٍ من جنسها وهي الكسرة، ثم تُسقط الياء، ويعوَّض عنها بمطلِ الحركة.

وبناءً على ما سبق يظهرُ أنَّ الكسر جاء في مرحلةٍ متطوِّرةٍ ثانية حسب التحليل الصوتي للكلمة.

مجاورة شبه الحركة للحركة

اختلف القرّاء في فتح الواو، وتشديد الصّادِ، وتخفيفها من قوله –عزَّ وجلَّ–: ﴿ **فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا** ﴾[1]؛ فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمرٍو، وابنُ عامرٍ: (موصٍ) ساكنةَ الواوِ، وحفص عن عاصمٍ مثلَه، وقرأ عاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ وحمزةَ والكسائيِّ: (مُوَصٍّ)، مفتوحة الواو، مشدَّدةَ الصّادِ[2]، وقد حملوا على (أوصى)، وعلى (يوصي)، و(يوصون)، وهو اسم فاعل من (أوصى يوصي)[3]، وقال ابن زنجلة: "قال الكسائي :هما لغتان مثل: (أوفيت)، و(وفَّيت)، و(أكرمت وكرَّمت). وقد روي عن أبي عمرٍو أنَّه فرَّق بين الوجهين فقال: ما كان عند الموت فهو (موصٍ)؛ لأنَّه يقال: (أوصى فلانٌ بكذا وكذا)، فإذا بعث في حاجةٍ قيل: (وصّى فلان بكذا)"[4].

---

[1] البقرة، 182.

[2] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، وعلي النَّجدي ناصف، الجزء الثاني، ص207.

[3] انظر: مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص331، وانظر: ابن خالويه، الحجة، ص40.

[4] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص124.

ولم يفضّل أيٌّ منهم قراءةً على أخرى؛ إلّا مكّي؛ بقوله: "والقراءتان متكافئتان حسنتان، لكلٍّ واحدٍ منهما شاهدٌ، قد أجمع عليه، وكان التخفيفُ أحبَّ إليَّ، لأنَّ أكثرَ القرّاءِ عليه، ولأنَّه أخفُّ على القارئ"[1].

وقال الأزهري: "هما لغتان: وصَّى وأوصى، فاقرأ كيف شئت"[2]، ومن الواضح أنَّ القراءتين كلتيهما مأخوذتان من الفعلين: (أوصى، ووصّى)، والتَّخفيف أفضل عند مكّي، وقد خالف البحث تفضيل مكّي؛ لتساوي القراءتين.

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿ وَتُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَتُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّۖ ﴾[3] في التشديد والتخفيف[4]، وقرأ نافعٌ وحده: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ﴾[5] مشدَّدة، وقرأ الباقون: (مَيْتًا) بالتخفيف[6]؛ قال أبو علي: "فأمّا الميِّت فهو الأصلُ، والواو التي هي عين انقلبت ياءً لإدغام الياء فيها. والأصل التثقيل، ومَيْتٌ محذوفٌ منه، والمحذوفُ العينُ أُعِلَّتْ عينُه بالحذف، كما أُعِلَّت بالقلب، فالحذف حسن، وما كان من هذا النَّحو العينُ فيه واو فالحذف فيه أحسن؛ لاعتلال العين بالقلب"[7]. وقال في موضع آخر: "أبو عبيدة: "الميْتة" مخفَّفة، وهو تخفيف "ميِّتة" بالتَّشديد، ومعناها واحدٌ ثقل أو خفف"[8].

وكذلك اختار مكّي الحذفَ؛ وذلك لخفَّته، ولكثرته في الاستعمال؛ قال: "والاختيار التخفيف، لأنه أخف، ولكثرته في الاستعمال، والتثقيل هو الأصل".

---

[1] مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص331.

[2] الأزهري، معاني القراءات، الجزء الأول، ص192.

[3] آل عمران، 27.

[4] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، وعلي النَّجدي ناصف، الجزء الثّاني، ص350، وانظر: مكّي، الكشف، الجزء الأول، ص382–383، وابن خالويه، الحجة، ص50، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص159.

[5] الأنعام، 122.

[6] الفارسي، أبو علي، الحجة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الجزء الثّاني، ص538

[7] السابق، الجزء الثاني، ص351.

[8] الفارسي، أبو علي، الحجة، الجزء الثّاني، ص538.

ويتفق البحثُ مع الفارسي ومكّي في أنَّ الحذفَ أخفُّ في الكلام؛ لكنَّ الاستعمال كثير في كلتا الحالين، ويجيء التخفيف من خلال حذف المزدوج الحركي، دون أن يعوَّض عنه بشيء، وذلك بالآتي:

1. ميّت أصلها ميوت mdywit
2. تماثل شبهُ الحركة الواو شبهَ الحركة الياء، فتصبح mdyyit

وهذا في حالة التثقيل، وأمّا في حالة التخفيف، فتُحذف الياء الثانية شبهُ الحركة مع حركتها، (يحدث حذف مزدوج كامل) (yi) (mdyt).

والتخفيف يتكون من المقطع من نوع: (ص ح ص ص)، وهذا لا يكون إلّا في الوقف.

واختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله –عَزَّ وَجَلَّ– : ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾[1]؛ فقرأ ابن كثير وحده: (ضَيْقًا) ساكنةَ الياءِ، وفي "الفرقان": ﴿ وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ ﴾[2] خفيفتين. وقرأ الباقون في سورة الأنعام "ضَيِّقًا" مشدَّدةً[3]. وهو مثل: هَيِّن، وَهَيْن[4]، وهما لغتان[5]، ويذكر ابنُ زنجلةَ أنَّ: "الأصل: (ضَيْيق) على وزن (فَيْعِل)"[6]، وذكر أبو حيّان الأندلسيُّ أنَّهما بمعنىً واحدٍ، والتضعيف للمبالغة[7].

---

[1] الأنعام، 125.

[2] الفرقان، 13.

[3] الفارسي، أبو علي، الجزء الثاني، ص539.

[4] انظر: ابن خالويه ،الحجة، ص80، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص271.

[5] انظر: ابن خالويه ،الحجة، ص163.

[6] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص271.

[7] الأندلسي، أبو حيّان، الجزء العاشر، ص474.

وذكر مكّي أنَّ الياءَ الثانيةَ هي المحذوفةُ؛ لأنَّ بها وقع الاستثقالُ، ولأنَّها قد غيِّرت؛ قال: "فهو بمنزلة " ميت"؛ قال: "وأصله ياءان أُدغِمت الأولى في الثانية، فالأولى زائدة، والثانية عين الفعل أصلية، لأنه من" ضاق يضيق" مثل "كال يكيل"، وهو الاختيار؛ لأنه الأصل، ولأنَّ أكثر القرّاء عليه"[1]. وقصد مكّي بالاختيار هنا التشديدَ (ضَيِّق)، وقد جاء رأيُه من أنَّ أكثرَ القرّاءِ قد قرؤوا به، ولأنه الأصل.

وما حدث في (ميِّت) يحصلُ في (ضيِّق)، والتغيير نفسه حاصلٌ فيهما، وما حصل من تخفيفٍ من وجهة نظر مكّي هو ناتجٌ عن حذفِ الياءِ.

وما يراه البحثُ أنَّ التشديد قد اقتضاه موضعٌ معيَنٌ، واقتضى موضعٌ آخرُ التتخفيفَ، وكل قراءةٍ متمِّمةٌ للأخرى.

[1] مكّي، الكشف، الجزء الثاني، ص30.

الخاتمة

القراءات القرآنية السَّبع هي قراءات متواترة نزلت بالوحي، ولا يجوز تخطئتها، أو وصفها بالرَّداءة، أو التشكيك في صحة روايتها، أو صدق راويها، فمهما كانت آراء أصحاب الاحتجاج، فإنَّ القراءات في نهاية الأمر تعبِّر عن لهجات كانت قائمةً، وما زالت، وقد جاءت تيسيرًا على الأمَّة؛ لتعدُّد اللغات.

وقد جاء تفضيلُ أصحابِ الاحتجاجِ قراءةً على نابعًا من عدَّةِ أسبابٍ كانت قد جعلتهم في بعض الأحيان يهاجمون قراءةً لتفرُّدها، وعدم قراءةِ بقية القرّاءِ بها، أو لاشتهارِها، أو القرب النفسي من أصحاب الاحتجاجِ لصاحبِ القراءةِ.

وقد سعت الدراسة إلى المقارنة بين القراءات في القضايا الصَّوتيَّة المتاحة لدينا في البحث، وتحليلها تحليلًا صوتيًّا؛ للوصول إلى رأيٍ بين كل رأي من آراء أصحاب الاحتجاج، بعد الترجيح بينها.

وأخيرًا؛ فإنَّ أهمَّ ما توصَّلت إليه الدِّراسةُ الآتي:

1. علما الصَّرف والصَّوت علمان يتمَّمُ بعضُهما الآخرَ
2. اتفاق بعض الكلمات المتقاربة في الصَّوامت؛ لتأدية معنىً واحد
3. تمثِّل كلّ قراءةٍ من القراءاتِ السَّبعِ لغةً من لغاتِ القبائلِ نزلت بها هذه القراءة
4. تمثَّل كل قراءة من القراءات السَّبع لغة من لغات القبائل التي نزلت القراءة بها
5. الإبدال التركيبيُّ هو وسيلة لاقتصاد الجهد، والتسهيل على القارئ
6. يعمل الإبدال التاريخي على زيادة الثّراء اللغويّ
7. تعمل الإمالة على زيادةِ الجهد في النُّطق؛ ممّا يزيد الكلفةَ والمشقَّةّ
8. لم يكنْ أصحابُ الاحتجاجِ يعرفون أنَّهم يفاضلون بين قراءةٍ وأخرى؛ لكنَّ هذا ظهر من احتجاجهم بقراءةٍ على أخرى

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية **الصَّفحة**

الفاتحة

1. (مالِكِ يومِ الدّينِ).....36

2. (اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ).....124

البقرة

3.(سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون).....92

4.(يُخادِعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلّا أنفسّهم).....41

5.(ويمُدُّهم في طُغيانهم يعمهون) 170

6.(يجعلون أصابعَهم في آذانهم من الصَّواعقِ حذرَ الموتِ).....160

7.(فقال أنبئوني بأسماء هؤلاءِ).....77

8.(قال يا آدمُ أنبئهم بأسمائهم).....138

9.(ثُمَّ اتَّخذتم العجل من بعده) 121

10.(وإذ واعَدْنا موسى أربعينَ ليلةً).....43

11.(أتتخذنا هزوًا).....113

12.(وأحاطت به خطيئته) 47

13.(وإنْ يأتوكم أُسارى تُفادوهم)..... 46

14.(وإذِ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلماتٍ فأتمَّهنَّ)..... 177

15.(فأمتِّعه قليلًا) 22

16.(وأرِنا مناسكَنا) 52

17.(وَوَصّى بِها إبراهيمُ بنيهِ ويعقوبُ)..... 167

18.(وما أوتيَ النبيّون من قبلهم)..... 75

19.(إنَّ اللهَ بالنّاسِ لَرَؤوفٌ رحيمٌ) 39

20.(ومن يَطَّوَّعْ) 122

21.(فمن خاف من موصٍ جَنَفًا)..... 183

22.(فَمَنِ اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثلِ ما اعتدى عليكم) 42

23.(ابتغاءَ مرضاةِ اللهِ)..... 153

24.(يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السِّلمِ كافَّةً) 173

25.(فلا تقربوهنَّ حتّى يَطْهُرْنَ) 120

26.(قال هل عسَيتم إنْ كُتب عيكم القتالُ ألّا تقاتلوا)..... 179

27.(وزاده بسطةً في العلمِ والجسمِ)..... 144

28.(قال أنا أُحيي وأُميتُ).....56

29.(لم يتسنَّهْ).....26

30.(كيف نُنْشِزُها).....30

31.(ثم اجعل على كل جبلٍ منهنَّ جزءًا).....88

32.(يَحْسَبُهُمُ الجاهلُ أغنياءَ من التَّعفُّفِ).....45

33.(وإن كان ذو عسرةٍ فنظرةٌ إلى ميسَرة).....174

آل عمران

34.(ورِضوانٌ من اللهِ).....145

35.(تُخرجُ الحيَّ من الميِّتِ وتخرج الميِّتَ من الحيِّ).....184

36.(وكفَّلَها زكريّا).....85

37.(وَدَّتْ طائفةٌ).....122

38.(قالتْ طائفةٌ).....122

39.(وأخذتم على ذلكم إصري).....113

40.(إنْ يمسسكم قَرحٌ فقد مَسَّ القومَ قرحٌ مثلُه).....172

41.(ومن يُردْ ثواب الآخرةِ نؤتِهِ منها).....115

42.(وتوفَّنا مع الأبرارِ).....162

النِّساء

43.(فإنْ كان له إخوةٌ فلأمِّهِ السّدُسُ.....44

44.(واللذانِ يأتيانها منكم فآذوهما).....163

45.(واسألوا اللهَ من فضله).....103

46.(أنِ اقتلوا أنفسَكم أو اخرجوا).....137

47.(بَيَّتَ طائفةٌ).....122

48.(إذا ضربتم في سبيل الله فتبيَّنوا).....23

49.(والكتاب الذي نزَّل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل).....20

50.(وآتينا داوودَ زَبورًا).....174

المائدة

51.(وإنْ كنتم جنبًا فاطَّهَّروا).....120

52.(ولا تخشَوا النّاسَ واخشونِ).....51

الأنعام

53.(قد نعلم إنَّه ليُحزِنك الذي يقولون).....34

54.(من إلهٌ غيرُ اللهِ يأتيكم بهِ انظر كيف نصرِّفُ الآياتِ).....138

55.(فبهداهم اقتدهْ).....26

56.(أَوَمَنْ كان ميْتًا فأحييناهُ).....184

57.(ومن يرد أن يضلَّه يجعلْ صدره ضيِّقًا حرَجًا).....185

58.(قل إنَّ صلاتي ونسكي ومحيايَ ومماتي لله رَبِّ العالمينَ).....48

الأعراف

59.(ولقد مكّنّاكم في الأرضِ وجعلنا لكم فيها معايش).....70

60.(وهو الذي يرسل الرياح بُشرًا بين يدي رحمته).....47

61.(واتخذ قوم موسى من بعده من حُليِّهم عجلًا جسدًا).....144

التوبة

62.(فقاتلوا أَئِمَّةَ الكفرِ).....87

63.(يضاهئون قول الذين كفروا).....101

64.(فيسخرون منهم سخر الله منهم).....42

يونس

65.(آلانَ وقد عصيتَ قبلُ وكنت من المفسدين)..... 98

يوسف

66.(إنَّ أبانا لفي ضلالٍ مبينٍ اقتلوا يوسف).....

67.(وقالت هيت لك).....182

68.(وقالت اخرج عليهنَّ).....138

69.(وقلنَ حاشا للهِ).....44

70.(قال إنّي أنا أخوك).....56

الرَّعد

71.(ونخيلٌ صِنوانٌ وغيرُ صنوانٍ).....146

72.(ولكلِّ قومِ هادٍ).....51

73.(وما لهم من دونه من والٍ).....51

74.(وما لهم من اللهِ من واقٍ).....51

الإسراء

75.(إنَّ ربَّكَ يبسط الرزقَ لمن يشاءُ ويقدرُ).....135

76.(وزنوا بالقسطاس المستقيم).....166

الكهف

77.(قال لو شئتَ لاتَّخذتَ عليه أجرًا).....113

مريم

78.(هل تعلم له سميًّا).....119

طه

79..(قال يابنؤمَّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي).....32

80.(قالوا إنْ هذانِ لساحرانِ).....163

المؤمنون

81.(وشجرةً تخرج من طور سَيناءَ).....102

الفرقان

82..(ويومَ تشقَّقُ السَّماءُ بالغمامِ) 122

83. (وإذا ألقوا منها مكانًا ضيِّقًا مقرَّنين دَعَوا هنالك ثُبورًا).....185

الشعراء

84.(إنْ أنا إلّا نذيرٌ مبينٌ).....57

النَّمْل

85.(وكشفت عن ساقَيها).....67

القصص

86..(مَنْ إلهٌ غيرُ اللهِ يأتيكمْ بضياء).....65

87..(حتّى يبعثَ في أُمِّها رسولًا) 135

88. (فذانك برهانان من ربك إلى فرعون وملئه) 164

90.(قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتيَّ هاتينِ).....164

سبأ

91.(إنْ نشأْ نخسفْ بِهمُ الأرضَ).....116

ص

92.(فطفق مسحًا بالسّوقِ والأعناق).....67

الزُّمَر

93.(وفي بطون أُمَّهاتِكم).....135

غافر

94.(يومَ التَّلاقِ) 51

95. (يومَ التَّنادِ).....51

96.(وقال موسى إنّي عُذْتُ بربّي وربِّكم من كلِّ متكبِّرٍ).....115

فُصِّلَتْ

97.(أَرِنا اللذَينِ أضلّانا).....53

الشورى

98.(وجزاءُ سيِّئةٍ سيِّئةٌ مثلُها) 42

الزُّخرف

99.(وفي أمِّ الكتابِ) 135

الفتح

100.(فاستغلظ فاستوى على سوقه).....64

النَّجْم

101.(ومناةَ الثّالثةَ الأخرى).....80

102.(وأنَّه أهلك عادًا الأولى) 98

التحريم

103.(توبوا إلى اللهِ توبةً نَصوحًا).....175

القلم

104.(أن اغدوا على حرثكم عن كنتم صارمين) 138

الحاقَّة

105.(ما أغنى عنّي ماليهْ).....26

106.(هلك عنّي سلطانيهْ).....26

المعارج

107.(سأل سائلٌ بعذابٍ واقعٍ).....97

نوح

108.(إن اعبدوا اللهَ).....138

المزَّمِّل

109.(أو انقص منه قليلًا).....138

عَبَسَ

110.(فأنتَ عنه تلهّى).....165

المطفِّفين

111.(هل ثُوِّبَ الكفّارُ ما كانوا يفعلون).....119

الأعلى

112.(بل تؤثرون الحياةَ الدُّنيا).....119

القارعة

113.(وما أدراك ما هيهْ).....26

البَيِّنة

114.(أولئك هم شرُّ البريَّة).....79

115.(أولئك هم خيرُ البريَّة).....79

قريش

116.(لإيلافِ قرشٍ إيلافهم).....90

الإخلاص

117.(ولم يكن له كفوًا أحد).....83

فهرس الأشعار العربية

1. سالتْ هذيلُ رسولَ اللهِ فاحشةً ضلَّت هذيلٌ بما جاءت ولم تُصِبِ

البحر: البسيط

الشّاعر: حسّان بن ثابت ص104

2. إنَّ أباها وأبا أباها قد بَلَغا في المجدِ غايتاها

البحر: الرَّجز

الشّاعر: العجليّ ص176

3. فكيفَ أنا وانتحالي القوافِ يَ بعدَ المشيبِ كفى ذاكَ عارا

البحر: المتقارب

الشّاعر: الأعشى ص59

4. حتّى يقولَ النّاسُ ممّا رأَوا يا عجبًا للميِّتِ النّاشرِ

البحر: السَّريع

الشّاعر: الأعشى ص31

5. **يا** خاتمَ النُّبّاءِ إنَّك مرسَلُ بالحقِّ، خيرَ هدى السَّبيلِ هُداكا

البحر: الكامل

الشّاعر: العبّاس بن مرداس السّلميّ ص82

6. مع إبراهَمَ التَّقِيِّ وموسى وابنِ يعقوبَ عصمةٌ في الهزالِ

البحر: الخفيف

الشّاعر: أميَّة بن أبي الصَّلت ص179

7. فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثمًا من اللهِ ولا واغلِ

البحر: السَّريع

الشّاعر: امرؤ القيس ص55

8. ألا لا يجهلنْ أحدٌ علينا فنجهلَ فوقَ جهلِ الجاهلينا

البحر: الوافر

الشّاعر: عمرو بن كلثوم ص42

9. عُذْتُ بما عاذَ به إبراهَمُ مستقبِلَ القبلةِ، وهو قائمُ

إنِّي لك اللهمَّ عانٍ راغِمُ

البحر: الرَّجز

الشّاعر: زيد بن عمرو بن نفيل ص179

10.في جاهليّاتٍ مضتْ أو سِلْمِ

البحر: الرَّجز

الشّاعر: مجهول ص186

11. أنائلَ إنَّني سِلْمٌ لأهلِكِ فاقبلي سِلْمي

البحر: مجزوء الوافر

الشّاعر: مسعدة بن البختري بن المغيرة ص186

12. نحنُ آلُ اللهِ في قبلتِهِ لم يزلْ ذاكَ على عهدِ إبراهمَ

البحر: الرَّمل

الشّاعر: عبد المطَّلب ص179

13. ألا هل أتى تيمَ بنَ مَناءةٍ على النّأيِ فيما بيننا ابنُ تميمِ

البحر: الطَّويل

الشّاعر: بَرُّ الحارثيّ ص86

المراجع والمصادر

1.ابن الأثير، أسد الغابة، دار الفكر، بيروت، 1989م

2.ابن الأثير، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدّين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، 1998م

3.أحمد، السّالم محمد محمود، قراءات حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ في كتابه "السَّبعة"، مركز تفسير للدراسات القرآنية، المدينة المنوَّرة

4.الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م

5.الأزهري، محمد بن أحمد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2000م

6.الأزهريّ، محمَّد بن أحمد، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود–السّعوديَّة، الطبعة الأولى، 1991 م

7.الإستراباذيّ، رضيّ الدّين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمَّد نور الحسن، ومحمَّد الزّفزاف، ومحمَّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميَّة، بيروت–لبنان، 1975م

8.استيتيَّة، سمير، الأصوات اللغوية، دار وائل، عمّان–الأردنّ، الطبعة الأولى، 2003م

9.استيتيَّة، سمير، علم الأصوات النَّحويّ ومقولات التَّكامل بين الأصوات والنَّحو والدّلالة، دار وائل، عمّان–الأردنّ، الطبعة الأولى، 2012م

10.استيتيَّة، سمير، من محاضرات مساق: ندوة في الصَّوتيّات، جامعة اليرموك،2013م

11. استيتية، سمير، القراءات القرآنية، عالم الكتب الحديث، إربد، 2005م

12.استيتية، سمير، اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)، عالم الكتب الحديث، الأردن– إربد، الطبعة الأولى، 2005م

13.الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة

14.الأصبهاني، علي بن الحسين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الاولى، 1995م

15 .الأعشى،الديوان، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب،الجماميز، المطبعة النموذجية، مصر

16.امرؤ القيس، الديوان، تحقيق: حسن السندوبي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الخامسة، 2004م

17.أمية بن أبي الصلت، الديوان، تحقيق: سميع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1998م

18.الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم، الطبعة الأولى، 1999م

19.أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربيَّة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م

20.أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010م

21.أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر

22.البب، إبراهيم محمد، الظواهر الصَّوتيَّة عند سيبويه، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد الثاني، 2010م، بحث منشور

23.بدران، حمدي، عبد الفتّاح، النَّقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهريّ، 1999م، رسالة ماجستير

24.برجشتراسر، التطور النحوي، تحقيق: رمضان عبد التَّوّاب، مكتب الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994م

25.بروكلمان، كارل، فقه اللغات السّاميَّة، ترجمة: رمضان عبد التوّاب، جامعة الرياض

26.بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000م

27.البغدادي، أبو القاسم، سراج القارئ، شركة مكتبة مصطفى الحلبيّ، مصر، الطبعة الثالثة، 1954م

28.بلقاسم، دفة، نماذج من الإعجاز الصَّوتي للقرآن الكريم –دراسة دلاليَّة–، كلية الآداب والعلوم.الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، جوان، 2009، بحث منشور

29. البنّا، أحمد بن محمَّد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمَّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليّات الأزهريَّة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987م

30.عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1995م

31.عبد التواب رمضان، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، الطبعة السادسة، 1999م

32.عبد التوّاب، رمضان، المدخل إلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللُّغوي، مكتبة الخانجي،القاهرة، الطبعة الثالثة، 1997

33.الثَّعالبي، فقه اللغة وسرّ العربيَّة، تحقيق: عبد الرَّزّاق المهدي، إحياء التُّراث العربيّ، الطّبعة الأولى، 2002م

34.الثعلبي، أبو إسحاق، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2002م

35.الجرجاني، التعريفات، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، 1983م

36.ابن الجزري، منجد المقرئين، ومرشد الطّالبين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1999م

37.ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الثالثة، 2006م

38.الجمل، محمَّد أحمد، الوجوه البلاغيَّة في توجيه القراءات القرآنيَّة المتواترة، جامعة اليرموك، إربد–الأردن، 2005م، أطروحة دكتوراه

39. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006م

40.ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1993م

41.ابن جني، المحتسَب في شواذِّ القراءات، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

42.ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1954م

43.ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرَّزّاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م

44.حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للنشر والتوزيع

45.حداد، حنا، شذرات من النحو واللغة والتراجم، حمادة للدراسات، إربد، 2006م

46.حسان بن ثابت، الديوان، تحقيق: عبداء مهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 1994م

47.حسّان، تمّام، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2004م

48.حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، 2006م

49.حسّان، فدوى محمد، أثر الانسجام الصَّوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، جامعة أم درمان الإسلامية، السّودان، رسالة دكتوراه

50.حسين، صلاح الدّين سعيد، التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سورية، 2009م، بحث منشور

51.الحسيني، يحيى بن حمزة، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م

52.الحمد، غانم قدوري، المدخل إلى علم أصوات العربيَّة، دار عمّار، عمّان–الأردنّ، الطبعة الثانية، 2015

53.حمدان، أكرم علي، كتب الاحتجاج والصِّراع بين القرّاء والنُّحاة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الثّاني، 2006م

54.حمدان، محمود موسى، مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي، مكتبة وهبة،القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م

55.الحموي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت

56.أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م

57.أبو حيّان الأندلسي،، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، 1999م

58.ابن خالويه، الحجَّة في القراءات السَّبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2007م

59.ابن خالويه، كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، 1941م

60.ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطّار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1979م

61.الخطّابي، أبو سليمان، غريب الحديث، تحقيق: عبد القيوم عبد ربِّ النَّبيّ، دار الفكر، دمشق، 1982م

62.الخطيب، عبد الكريم يونس، التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي، القاهرة

63.الخلوتي، إسماعيل حقّي، تفسير روح البيان، دار إحياء التراث

64.الدّاني، أبو عمرٍو، التهذيب لما انفرد به كلٌّ واحدٍ من القرّاءِ السَّبعةِ، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، دار نينوى، سوريا–دمشق، الطبعة الأولى، 2005م

65.الدّاني، أبو عمرٍو، التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984م

66.الدّاني، أبو عمرٍو، جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة، الإمارات، الطبعة الأولى، 2007م

67.الدَّجوي، قاسم أحمد، وقمحاوي، محمد الصّادق، قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر، دار السَّعادة للطباعة، 2008م

68.ابن درستويه، أبو محمد، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1998م

69.ابن دريد، الاشتقاق، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة

70.الدمشقي، أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية

71.الدمشقي النعماني، أبو حفص سراج الدين، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1998م

72.الذهبي، محمَّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، 2001م

73.الرّازي، فخر الدّين، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي،بيروت، الطبعة الثالثة، 1999م

74.رضا، محمَّد رشيد، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م

75.الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م، الجزء الثالث،

76.الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرَّم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م

77.الرفوع، إبراهيم خليل، الدرس الصوتي عند أبي عمرو الدّاني (دراسة مقارنة في التشكيل الصَّوتيّ)، الطبعة الأولى، 2011م

78.رفيدة، إبراهيم عبدالله، النحو وكتب النفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثالثة، 1990م

79.الزَّجّاج، معاني القرآن، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م

80.الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية

81.الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م

82.الزّجّاجي، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1985م

83.الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م84.الزمخشري، الكشاف، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 2001م

85.الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م

86.ابن زنجلة، حجَّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2014م

87.السامري، عبد الله بن الحسين، اللغات في القرآن الكريم، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1946م

88.السرّاج، محمد علي، اللباب في قواعد اللغة، تحقيق: خير الدّين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1983م

89.سكر، شادي مجلي عيسى، المماثلة الصوتية في اللغة العربية، شبكة الألوكة، بحث منشور

90.ابن السِّكّيت، القلب والإبدال، الطبعة الكاثوليكيَّة، بيروت، 1903م

91. سليمان، صباح علي، أثر الهمز في اللهجات العربية في كتب الحديث الشريف–دراسة تحليلية، مجلة الأستاذ، العدد 205، المجلد الأول، 2013م، جامعة بغداد، بحث منشور

92.السّمين، الحلبيّ، الدُّرُ المصون، تحقيق: أحمد محمَّد الخرّاط، دار القلم، دمشق

93.السّمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1996م

94. السَّندي، أبو طاهر عبد القيّوم، صفحات في علوم القراءات، المكتبة الأمدادية، الطبعة الأولى، 1995م

95.سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988م، ودار الجيل، بيروت

96.ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م

97.ابن سيده، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م

98.السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2008م

99.السُّيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م

100.السيوطي، المزهر، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م، وتحقيق: محمد عبد الرَّحيم، دار الفكر، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2010م

101.السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر

102.ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمَّد حسّان الطَّيّان، ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق

103.شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة

104.شاهين، عبد الصَّبور، المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة، مؤسَّسة الرِّسالة–بيروت، 1980م

105.الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب، إربد–الأردن،الطبعة الأولى، 2004م

106.الشايب، فوزي، قراءات وأصوات، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، الطبعة الأولى، 2012م

107.شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، مكتبة وهبة

108.شلبي، عبد الفتّاح، إسماعيل، في الدِّراسات القرآنيَّة، (الإمالة في القراءات واللهجات العربية)، دار ومكتبة الهلال، بيروت

109.الشوكاني، محمد بن علي، دار ابن الخطيب، دار الكلم الطيب، دمشق–بيروت، الطبعة الأولى، 1994م

110.الصَّغير، أحمد محمد، التحولات الصوتية في بنية الكلمات العربية (دراسة في باب الإعلال)، مطبعة (أبو هلال)، 1998م

111.الصفاقسي، علي بن محمد، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م\

108.الصّيغ، عبد العزيز، المصطلح الصَّوتي في الدِّراسات العربيَّة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2007م

112.الطبري، جامع البيان، تحقيق: عبد الله بن عبد محيسن التركي، دار هجر، 2001م

113.الطّبريّ، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، مؤسَّسة الرِّسالة، الطّبعة الأولى، 2000م

114.الطبري، كتاب الحجج في توجيه القراءات، تحقيق: غانم قدّوري الحمد، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى، 2010م

115.الطَّويل، السَّيِّد رزق، مدخل في علوم القراءات، المكتبة الفيصليَّة، الطبعة الأولى، 1985م

116.ابن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997م

117.عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2000م

118.عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر، مقدِّمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، الأردن–إربد، 2005م

119.عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية، دار الكتاب الثقافي، إربد، 2014م

120.العجلي، الدّيوان، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد عمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 2006م

121.ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م

122.عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1981م

123.العطيَّة، خليل إبراهيم، في البحث الصَّوتيّ عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد–العراق، 1983م

124.ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشّافي محمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م

125.العكبري، أبو البقاء، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، الطبعة الأولى، 1999م

126.العكبري، أبو البقاء، التبيان، دار الفكر، بيروت–لبنان، 2005م

127.العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النَّبهان، دار الفكر، دمشق، 1995م

128.العمادي، أبو السّعود، إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت

129.عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، الطبعة الثامنة، 2003م

130.عمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م

131.عمرو بن كلثوم، الديوان، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م

132.غالب، علي ناصر، لهجة بني أسد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، أعظمية، الطبعة الأولى، 1989م

133. الغزالي، جواهر القرآن، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية، 1986م

134.أبو الغيث، فاطنة، دواعي الإبدال في اللغة العربية، مجلة عود الند، العدد 65، 2016م، بحث منشور

135.الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 2003م،

136.الفارابي، أبو نصر، الموسيقى الكبير، تحقيق: غطّاس عبد الملك خشبة، ومحمود أحمد الحنفي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة

137.الفارسيّ، أبو عليّ، الحجَّة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان، الطبعة الأولى 2007م، وتحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتّاح شلبي، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، الطبعة الثّانية، 1983م

138.ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م

139.الفرّاء، كتاب فيه لغات القرآن، تحقيق: جابر بن عبدالله السريع، 2015م

140.الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، دار السرور

141.فليش، هنري، العربيَّة الفصحى، تحقيق: عبد الصَّبور شاهين، مكتبة الشباب

142.فندريس، جوزيف، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدَّواخلي، ومحمَّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريَّة، 1950م

143.القادوسي، عبد الرزاق بن حمودة، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، جامعة حلوان، 2010م، رسالة دكتوراه

144.القاضي، عبد الفتّاح، البدور الزّاهرة في القراءاتِ العشرِ المتواترةِ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان–بيروت

145.القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم إطفيش، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1964م

146.القرني، عبدالله ناصر، رواية خارجة بن مصعب في القراءة–توجيه في مكانتها من العربية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، 2006م، المجلد 43، العدد 2

147.ابن القطاع الصقلي، الأفعال والأسماء والمصادر، تحقيق: أحمد محمَّد عبد الدّايم، دار الكتب المصرية،القاهرة، 1999م

148.الكسائي، معاني القرآن، دار قباء، القاهرة، 1998م

149.الكفوي، الكليّات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت

150. الكميت، الديوان، تحقيق: محمد نبيل الطريفي، دار صادر،بيروت، الطبعة الأولى، 2000م

151.المبرِّد، المقتضَب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب

152.ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2010م

153.مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية

154.محيسن، محمد محمد، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م

155.محيسن، محمد محمد، المهذّب في القراءات العشر وتهذيبها من طريق طيبة النَّشر، المكتبة الأزهرية للتراث، 1997م

156.مختار عمر، أحمد، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1997م

157.مرعي بني بكر، عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عالم الكتب، إربد–الأردن، الطبعة الأولى، 2016م

158.ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسيّ، رسالة دكتوراه، 1988

159.ابن المعتزّ، أبو العبّاس، البديع في البديع، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1990م

160.أبو مغلي، عماد عادل، أسباب التَّرجيح بين القراءات المتواترة، جامعة الإسراء، عمّان–الأردنّ، 2012م، بحث منشور

161.المقدم، محمد أحمد إسماعيل، تفسير القرآن الكريم، موقع: http://www.islamweb.net

162.مكي القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر

163.مكّي القيسيّ، الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2007م

164.ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1994م

موسى، سميرة، ملامح الصَّوتيّات التركيبية عند ابن جني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011م، رسالة ماجستير

165.النّحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 2008م، و تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م

166.نصر، عطية قابل، غاية المريد في علم التجويد، القاهرة، الطبعة السّابعة

167.النَّيربانيّ، عبد البديع، الجوانب الصَّوتيَّة في كتب الاحتجاج للقراءات، دمشق–سورية، الطبعة الأولى، 2006

168.النيسابوري، أبو الحسن، التفسير البسيط، تحقيق: لجنة من المحققين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 2010م

169.النيسابوري، أبو الحسن، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1994م

170.ابن الهائم، أحمد بن محمد، التبيان في تفسير غريب القرآن، تحقيق: ضاحي عبد الباقي محمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م

171.الهاشمي، أحمد بن إبراهيم، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت

172.ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، 2005م

173.ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، 1979م

174.وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى

175.وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة،الطبعة الرابعة، 2005م

176.اليمني، نشوان بن سعيد الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومظهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، ودار الفكر، دمشق–سورية، الطبعة الأولى، 1990م

Summary

Jaradat, Amal, Reasons of Superlatives of The Phonological Levels of The Seven Recitations ofAlQur'an in The Sources ofArgumentation, Yarmouk University, 2017, under the supervision of Dr.: Abd Al- Qader Mari Bani Bakr.

This study deals with aspects of preference in the level of voice in the protest books, in the seven readings of the Koran in the protest books, and shows the preference for reading on the other to the owners of the protest. The aim of the study is to present aspects of preference for reading on the other to the owners of the protest, and to present their respective evidence, comparison, and weighting between them.

Since the seven readings of the Koran are all true, the preference between them came from various aspects, without prejudice to any of them, or attacks them, and accused of lack, or doubt in their suitability of the language system. The research seeks to reach a direction that falls under the sound system of words. The study is specialized in presenting the vocal aspects, and mentioning the reason for preference and comparison between them; to achieve a close connection between the meaning and the sound system of the word, through the sound analysis of the word and to clarify its characteristics.